دولـــــــــــة لـــــــــيـــــــــبـــــــــيـــــــــا
وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــــــــة الزاويـــــــــــــة
إدارة الدراسات العليا والتدريب
كليـــــــــــة الآداب
قسم الفلسفة

رسالة ماجستير بعنوان:

الدولة بين المثالية والواقعية
(أفلاطون وأرسطو أنموذجاً)

دراسة تحليلية نقدية مقارنة استكمالاً لمتطلبات الحصول على الإجازة العالية (الماجستير) في الفلسفة

إعداد الطالبة:

سـميرة إمحمد مصـباح صـوان

إشراف الدكتورة:

مـــبـــروكـــة غـــومـــة

العام الجامعي:2020-2021م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ)

صدق الله العظيم

سورة آل عمران: من الآية [140]

الإهـــــداء

إلي أحبتي الذين غادرت أرواحهم أرضـــي وتركتني في فراغ لم يملأه إلاّ الكتاب...

أبي...أمي...أخواتي...

إلي كل من سعى بين الفكرة والكلمة والقلم من أجل إسعاد البشرية....

إلى الأســـاتذة الأفاضـــل في هذه الكلية.. وأخص منهم الأستاذة المشرفة...

إلي زملائي وزميلاتي طوال سنين دراستي...

إلي أسرتي... زوجي وأبنائي...

أهدي جهدي المتواضع.

شكر وتقدير

إلي أستاذتي الفاضلة الدكتورة مبروكة غومه التي كانت خير عونٍ ليطوال المرحلة البحثية من دراستي، شكري وتقديري، لما بذلته من جهد وعناء،ولتعهدها لي بالرعاية، والنصح والتوجيه خلال مرحلة الأعداد،والبحث والدراسة،وكانت مثال الأخت والصديقة والمرشدة الأمينة،فجزاها الله عني كل خير،وجعل مجهوداتها في ميزان حسناتها،وكلل الله مسيرتها العلمية بالنجاح والتوفيق.

الباحثة

فهرس الموضوعات

الموضــوع	الصفحة
الآية القرآنية.	أ
الإهداء.	ب
الشكر والتقدير.	ج
فهرس الموضوعات.	د
المقدمة.	1
الفصل الأول **التعريفاتوالمفاهيم**	
المبحث الأول: مفهوم الدولة والأسس التي تقوم عليها.	9
1- الدولة لغة واصطلاحاً	13
2- القانونلغةواصطلاحاً	14
3- العدالة لغة واصطلاحاً	18
المبحثالثاني: الدولة والأسس التي تقوم عليها	21
أولاً: الأركانالأساسية	24
1-الشعب.	24
2-الإقليم	25
3-السلطة السياسية	25
ثانياً: الأركانالقانونية	26
1- الشخصيةالقانونية	26
2- السيادة	27
3- الاعتراف	28
المبحثالثالث: نظرياتنشأةالدولةفيالفكرالسياسي	29
أولاً- النظريات الثيوقراطية	30
1-التفويض الإلهي المباشر	30
2-التفويض الإلهي غير المباشر	31

الموضــوع	الصفحة
ثانياً- النظريات الاجتماعية	31
1-نظرية القوة أو الغلبة	32
2-نظرية التطور العائلي	33
3-نظرية التطور التاريخي	34
ثالثاً- النظريات العقدية	34
1-توماس هوبز Hobbes (1588- 1679)	35
2- جون لوك locke (1632 -1704)	36
3- روسو Rousseau (1712-1778)	36
المبحثالرابع: البيئة الفكرية الاجتماعية والسـياسـية اليونانية من القرن (10-4 ق.م)	38
أولاً: الحياة السياسية في البيئة اليونانية	39
1- منصب الملك	40
2- منصب الأركون	40
3- منصب البوليماركوس	41
4- الأرنوس باخوس	41
ثانياً:- البيئة الفكرية	50
1-الأورفية	52
2-هوميروس	53
3-هزيود	54
4-وحي دلفي	54
5-الألعاب الأولمبية	55
6-الحكماء السبعة	55

الموضــوع	الصفحة
ثالثاً– البيئة الاجتماعية	56
رابعاً:– البيئة الجغرافية	59
خامساً– البيئة الدينية	60
الفصل الثاني **مدينة أفلاطون السياسية**	
المبحث الأول: أفلاطون حياته وأثرها في فكره.	66
أولاً– مولده.	67
ثانياً– مؤلفاته.	70
ثالثاً:– أسلوبه.	72
المبحث الثاني: فكرة الدولة ومقومات وجودها عند أفلاطون.	76
أولاً– نشأة الدولة ومقومات وجودها في الجمهورية الفاضلة.	77
ثانياً– نشأة الدولة ومقومات وجودها في السياسي.	95
ثالثاً: الدولة الواقعية في القوانين أو النواميس	105
المبحث الثالث: الدولة هدفها وحق الثورة عليها.	117
أولاً: أنواع الحكومات.	**118**
ثانياً: حق الثورة.	120
1– النظامالتيموقراطي.	121
2– النظامالأليغاركي.	123
3– النظامالديمقراطي.	125
4– النظامالاستبدادي.	127

الموضــوع	الصفحة
الفصل الثالث **مدينة أرسطو السياسية**	
المبحث الأول: أرسطو حياته وأثرها في فكره.	132
أولاً: مولده.	133
ثانياً: مؤلفاته.	137
ثالثاً: منهجه.	139
المبحث الثاني: فكرة الدولة ومقومات وجودها عند أرسطو.	142
أولاً: تكوينالدولة.	**143**
أ- الدولة.	148
ب- المواطن.	157
ثانياً: الدولة، حجمها،سكانها،إقليمها.	**160**
1- مكوناتالدولة.	161
أ. الإقليم.	161
ب. الشعب.	164
ج. السلطةالسياسية.	166
2- المرأة العبودية ونظام الرق.	169
3- رجل الدولة.	170
ثالثاً: السلطةالسياسية.	**173**
أ- مجلسالشورى.	175
ب- الهيئةالحاكمة.	176
ج- الهيئةالقضائية.	180
المبحث الثالث: الدولة هدفها حق الثورة عليها.	**182**
أولاً:- الأنظمةوأنواعالحكومات.	183
أ- النظام الملكي.	184
ب- النظامالأرستقراطي.	185
ج-الأليغارشي.	186
د- الديمقراطي	186

الموضــوع	الصفحة
ثانياً:- أسبابقياماالدولة	187
أ- السعادة.	187
ب- الحياة الأخلاقية.	188
1. حياة اللذة.	188
2. حياة الشرفاء والمجد العسكري.	189
3. حياةالتأمل.	189
ج- العدالة.	191
ثالثاً:- عللاضمحلالها (الثورة).	**196**
أ- أسباباالثورةبشكلعام.	196
ب- أسباب الثورة بشكلخاص.	203
1- النظامالديمقراطي.	203
2- النظامالأليغارشي.	203
3- نظامالأعيان.	204
4- النظامالملكيوالفردي.	205
رابعاً: التدابيرالوقائيةمنالثورات.	206
الفصل الرابع **مقارنة بين أفلاطون وأرسطو**	
أولاً:- نقاط الاتفاق.	216
ثانياً:- نقاط الاختلاف.	218
الخاتمة.	222
قائمة المصادر والمراجع.	237

المقدمـــــــــة:

خاض الإنســـــانُ عبر مراحل التاريخ الطويلة صـــــراعاً مريراً بين الحاكم والمحكوم، لأجل بلوغ السـعادة، وامتلاك الخير، كما كان الصـراعأيضـاًبين الإنسـان وأخيه الإنسان الناتج عن الفطرة الأولي للبشر، وأهمها الصراع على الطعام والشراب ومواطن الماء والكلأ، حيث سادت فكرة البقاء للأقوى، والإنسان عدو لأخيه الإنسان لأنه في حاجة لاكتســـاب حقوقه بالقوة أو الغلبة، فكانت الحاجة ملحة لوجود قانون ودولة وعدالة، قانون يحمي وجود الضـــعيف في مقابل القوى، ودولة تكون راعية وحامية لهذا القانون، ولها ســـلطة تنفيذه من خلال إحداث التوازن بين مطالب الفرد ومطالب الجماعة، وعدالة حقيقية تضـمن حق المواطن في العيش الكريم، فهل يَعْتِبِرُ الإنسـانُ من تجاربه؟ هل يمكن أن يصـل إلى سـعادته الدنيوية في ظل نظام لا يقف عند حدود مسمياته يستطيع الإنسانُ المواطنُ أن يعيش في كنفه سعيداً راضياً.

مشكلة البحث:

بالرغم من أشكال الفلسفات السياسية، وحلولها المتعددة عبر التاريخ الإنساني، ومنذ أقدم العصـور في الحضـارات الشـرقية واليونانيةوفلسـفة العصـور الوسـطى الإسلامية والمسيحية والفلسفة الحديثة والمعاصرة فإن المشكلة السياسية لازالت باقية وأعني بها مشـــكلة العدالة والدولة والقانون، ولم يرض الإنســـانُعن أيّ نوعٍ من أنواع الحكومات، فما سـبب عدم الرضـا؟ وما الذي يريده الإنسـان؟، وهل يمكن أن توفق الحكومات في إرضـاء شـعوبها؟وما أهمية القانون والعدالة والدسـتور في حياة الفرد والدولة؟ كل هذه المشـاكل والتسـاؤلات سـوف تطرح للمناقشـة مدللة على ذلك بأفكار كل من أفلاطون وأرسطو.

أهمية البحث:

لازالت مشكلة العدالة والقانون مع البشرية من أعسر المشاكل التي يعيشها الإنسانعبر المراحل التاريخية من عمره المديد، ونحن إذ نخضع هذا الموضوع للدراسة والتمحيص والمقاربة، ناظرين لأهمية الفكر السياسي وآرائه في الفلسفة اليونانية القديمة، فإن ما طرحته هذه الفلسفة وما وضعته من حلول مختلفة لمعضلاته المستعصية فإنه مازال يعد مشكلة يعيشها الإنسانُ بالرغم من كلِ حلولِ الفلاسفةِ التي كانت مثالية حينا وواقعية أحيانا أخرى، لأهمية هذا الموضوع ارتأيت طرحه للدراسة من خلال استعراض آراء منشيء الفلسفة السياسية في الفكر الإنساني القديم أفلاطون وأرسطو، عادة ما تكون الأفكار السياسية التي تصدر عن أيّ مفكر معبرةً تعبيراً صادقاً إلى حدٍ كبيرٍ عن الظروف الذاتية والموضوعية التي عاشهاوالأنظمة السياسية التي عاصرها، مع أن تلك الأفكار في الواقع هي صادرةٌ عن عقل الفيلسوف أو المفكر السياسي وتفكيره، فإنها بالمقابل تؤكد مدي تفاعل عقله مع المجتمع الذي يعيش فيه، فلا يمكن بأيّ حالٍ من الأحوال ممارسة الفعل السياسي إلا في أطار مجتمعٍ يتفاعلُ أفرادهُ مع بعضهم البعض.

من هنا جاءت أهمية دراسة العدالة والدولة والقانون، التي لا يمكن تطبيقها إلا في أطار النظام، مع الأخذ في الاعتبار أن وجهة نظر كل فيلسوف تختلف عن الأخر ولو جمعهما عصرٌ واحدٌ، كما أنه لا يوجد نظامٌ قانونيٌ لا يتبنى قيمة ما من قيم العدالة والأخلاق والقانون الطبيعي أو خليطاً منهما، فلا يمكن أن يتجاهل أي نظامٍ قانوني " قيمة العدالة " لأنه إذا وجد نظامٌ قانونيٌ دون أن يكون عادلاً، فقد بَعُدَ عن أن يكون نظاماً قانونياً، بل ينحدر إلى مجرد نظام مادي وأسلوب قهري للحكم.

في هذا البحث أحاولُ دراسة الفكر السياسي، من خلال فيلسوفين هما أفلاطون وأرسطو، باعتبار أن الفكر جوهر الإنسان وحقيقته، وهذا ما يميز الفرد عن الأخر، ويشمل المجتمع والمدينة والدولة، والقيمة الأساسية وهي العدالة، فقد أمتاز المجتمع اليوناني عن غيره من المجتمعات بمميزات عديدة، فلا يمكننا أن ننكر أن

للمجتمع اليوناني مميزاته التي أنفرد بها عن غيره، وفي الوقت نفسه لا يمكننا نسيان دور بلاد الشرق القديم، وما تضمنته من حضارات كان لها السبق الفكري في طرح مفاهيم ومعتقدات قد ساعدت المجتمعات الغربية الأخرى، لاسيما اليونانية منها على صياغة عدة نظريات ومصطلحات ذات قيمة فلسفية رفعت من شأن الفلسفة اليونانية، عليه أردت البحث في مفهوم العدالة والدولة والقانون: باعتبار أن العدل أساس الدولة، والعدل هو الأساس الذي تقوم عليه القوانين، وهو الذي يدفعنا نحو احترام القوانين، لأن القانون غايته العدل، والهدف من ذلك بيان أن المجتمع السياسي ومبررات قيامه، وشرعية السلطة والحقوق الطبيعية يتطلب وجود الدولة والسلطة والحقوق، فمن الصعب تصور دولة بلا سلطة، وسلطة بلا قانون، وقانون بلا شرعية، وشرعية بلا حقوق طبيعية للأفراد، وهذا يتطلب وجود العدالة التي تحفظ حقوق كل الأفراد داخل الدولة، إنَّ الأسئلة التي تطرح نفسها، هل ارتباط التربية بالأخلاق في الجمهورية الفاضلة عند أفلاطونجاء في صالح الدولة؟ هل وضع أفلاطون قانوناً يحكم الحاكم والمحكوم على حدٍ سواءٍ أم اكتفى بالقوانين التي يصدرها الحاكم؟ هل تغيرت نظرة أفلاطون إلى دولة المدينة حيث كانت آراؤه مثالية، مع أنه في غير المستطاع وجود حاكم تنطبق عليه أراؤه تلك.

أما أرسطو فقد ذهب في كتابه "السياسيات " إلى أن الدولة القائمة على الدستور هي أفضل الدول، مبدئياً في هذا الكتاب رأيهُ في الدولة والعدالة والقانون، وحق المواطنة وصفات الرئيس.

كل هذه المواضيع سوف أستعرضهامن خلال هذا البحث لأن الفلسفة السياسية في رائي موضوع حيوي وغني قابل للتجديد الدائم، وحلم الإنسان بالمدينة الفاضلة حلماًيوتيوبياً لن يستطيع الإنسان التخلص منه لأنه عاشه في بواكير أفكاره، فقد طرحه "كونفوشيوس" في مدينته الفاضلة كما طرحه "أفلاطون" ومن بعده "الفارابي"في "مدينته الفاضلة"، وطرحهأيضاً"القديس "أوغستين" في "مدينة الله"، وظل الحلم يراود الفلاسفة حتى يومنا

الحاضر، فهذا"توماس مور" في "اليوتيوبية" يحلم بالمدينةِ الفاضلةِ التي هي في رأيه المدينةُ المفقودةُ، التي يعيشُ فيها الإنسانُ بسعادةٍ ورفاهيةٍ، والتي سيكون نقيضُها اليسوتيوبيا مدينةُ الشقاءِ والتعاسةِ، كما لكل المدن السابقة أضدادها.

الهدف من البحث:

هوإخضاعالفلسفةالسياسيةللدراسة، وبيان أن الفكر الإنساني حلقة متصلة لا يمكن إغفال القديم، أو تجاهله لأنه الأســـاس الذي تم بناء الحديث عليه ولأن الفكر الإنســـاني دعـــــــــــــــــائـــــــــــــــــمـــــــــــــــــه قويةلأنهمبنىعلىقواعدفكريةتلتهاالبناتفكريةمتينةمتتاليةخلقتمنهذاالبناءالفكرياليىنبوعالذيلاينضـــب، والذي يرتوى به الإنسان عبر الأجيال في كل زمان ومكان.

تساؤلات البحث:

لكل مشكلة تُطرحُ للدراسة تستلزمُ وجودَ أسئلةٍ عديدةٍ تبحث عن إجاباتٍ تكون هي الحلُ وســـيكون ذلك من خلالِ جهدِ الباحثِ وعرضـــه لمادته العلمية في إطار البحث والاستقصاء، وستكون تساؤلاتُ بحثنا هذا على النحو التالي:

1- هل أساس نشأة المجتمع في نظر أفلاطون وأرسطو واحدة، وما سبيل تحقيق مبدأ التعادل والتوازن في المدينة الفاضلة؟

2- كيف يمكننا تحقيق العدالة عند كل من أفلاطون وأرســـطو، وهل اتفقا في موقفهما أو اختلفا؟

3- ما أهمية القانون وكيف يتحقق التوازن بين هيئات الدولة الثلاث، وهل أمن كل من أفلاطون وأرسطو بوجود الدستور؟

4- كيف نشأت الدولة عند أفلاطون؟وهل سار تلميذه على نهجه؟

5- ما الأســباب التي تجعل الفلاســفة يهربون إلي عالم الخيال، ويبتدعون جمهوريات فاضلة لا يمكن تحقيقها؟

هنا لا يمكننا القطع بهذا إلا بعد الغوص في فلسفة أفلاطون وأرسطو، باعتبار أفكارهما قد جاءت ردود أفعال للأوضـــاع في المجتمع اليوناني، وســـأحاول في هذه الدراســـة أن أنتقد الوضـــع القائم آنذاك، والبحث عما إذا كان القانون فكرة مثالية أو واقعية؟ ما المعيار الذي بمقتضـــاه يمكن اعتبار هذا قانون وغيره لا يعد قانونا؟ هل المرجع الدين أو إرادة المشرع أو القانون الطبيعي؟ حسب وجهة نظر الفيلسوف.

حدود البحث:

هذه الدراسة مقتصرة على فلسفة أفلاطون وأرسطو السياسية، مع الاستعانة بما يوضح تأثير السابقين عليهما، وتأثر اللاحقين بهما للدراسة وإثرائها.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي النقدي المقارن، بوصفه المنهج الذي يتم من خلاله الغوص في أمواج هذا البحر المتلاطم، من أفكار الفلاسفة الأقدمين وتعريفهما بما خاضه تلاميذهم من بعدهم.

الدراسات السابقة:

تناولت فلسفة أفلاطون وأرسطو السياسية العديد من الدراسات الجامعية، في شكل رسائل علمية (ماجستير، دكتوراه) في العديد من الجامعات العربية بشكل عاموفي الجامعات الليبية بشكل خاص، نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر: –

- " الفلسفة السياسية عند أفلاطون "بحث مقدم لنيل درجة الدكتورة (د. نوري أحمدسويدان) جامعة محمد الخامس – المغرب 2003.
- " فلسفة أفلاطون أصولها ونظرياتها " بحث مقدم لنيل درجة الماجستير (د. انتصار ميلاد ذباب) جامعة الزاوية – ليبيا 2003.
- مفهوم الدولة بين أرسطو وابن رشد" بحث مقدم لنيل درجة الماجستير (أ. زينب محمد الأدغم) جامعة طرابلس – ليبيا 2007.
- "الاتجاهات الفلسفية اليونانية في الإلهيات" بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العقيدة(أ. أحمد بن سعود بن سعد الغامدي) جامعة أم القرى – السعودية 2014.
- "مفهوم العدل بين الفكر اليوناني والفكر الإسلامي" بحث مقدم لنيل درجة الماجستير (أ. عادل جمعه أبو سعيدة) أكاديمية الدراسات العليا – طرابلس ليبيا 2007.
- " نظام الحكم بين مثالية أفلاطون وواقعية الماوردي وميكافيللي " بحث مقدم لنيل درجة الماجستير (أ. محمد إبراهيم الشامخ) أكاديمية الدراسات العليا طرابلس – ليبيا 2008.

ولم أجد ما أمكنني الإطلاع عليه مندراسة جامعة لفلسفة الفيلسوفين في السياسة سوىكتاب للفارابي بعنوان (كتاب الجمع بين رأي الحكمين).

الصعوبات:

اعتمدت في فلسفة أفلاطون على الجمهورية الفاضلة ترجمة حنا خباز واستعنت بترجمة الدكتور ابوبكرالتلوع في بعض الأشـياء الغير واضـحة كما اسـتعنت بترجمة سانتهير لكتاب السياسة لأرسطو ترجمة محمد السيد لطفي في بعض الأشياء الغير واضـحة في كتاب أرسـطو السـياسـيات الذي اعتمدت عليه في دراسـتي ترجمة الأب اوغستين بربارة بولس.

تقسيمات الدراسة:

ينقسم موضوع الدراسة إلى أربعة فصول وهي: -

1- **الفصل الأول:التعريفات والمفاهيم:**

يتناول الفصـل الأول:مفهوم الدولة والأسـس التي تقوم عليها ويتناول مفهوم الدولة والأركان المادية الأساسية التي قامت عليها من شعب وإقليم وسلطة سياسية ثم الأركان القانونية كالسـيادة والإعترافوعدم التداخل بدأنا المبحث الأول: بتعريف الدولة والعدالة القانون لغة واصطلاحاً.

أماالمبحثالثاني فقدطرحنافيهاالأركانالأساسيةوالقانونية.

أمـا المبحث الثالث فقدطرحنافيهنظرياتنشأةالدولةوأهمالآراءالتيطرحتهاهذهالنظرياتوأهمالفلاسفة.

الفصل الأول
التعريفات والمفاهيم

المبحث الأول:مفهوم الدولة والعدالة والقانون لغة واصطلاحاً

المبحثالثاني:الدولة والأسس التي تقوم عليها

المبحثالثالث:نظريات نشأة الدولة في الفكر السياسي

المبحث الرابع: البيئة الفكرية والاجتماعية والسياسية من القرن (10-4 ق.م)

المبحث الأول
مفهوم الدولة والعدالة والقانون لغة واصطلاحاً

أولاً: الدولة لغة واصطلاحاً.
ثانياً: القانون لغة واصطلاحاً.
ثالثاً: العدالة لغة واصطلاحاً.

مفهوم الدولة لغة واصطلاحاً

يعتبر موضـوعُ الدولة من أكثر الموضـوعات أهميةً في الدراسـات الإنسـانية والسياسية، حيث يعتقد العديدُ من الدارسين أنه موضوعٌ معقدٌ، لذلك يصعب أن نصل فيه إلى تعريفٍ محددٍ لمفهوم الدولة نظراً لتعدد وجهات النظر، وللاختلاف في العلوم التي أخضعت ظاهرة الدولة للدراسة، فتعريف علم الاجتماع يختلف على تعريف علم السياسة وكذلك على تعريف علم القانون، كما نجد أَنَّ التطور الحاصل في أشكال الدول عبر العصـور أدى إلى صـعوبة التعريف الجامع المانع، فقد اختلف تعريف الدولة في اليونان القديم، عن تعريفها في الشـرق العربي والغرب الأوربي المسـيحي في العصـور الوسـطي، عن تعريفها في الفكر الحديث والمعاصـر، فالدولة القديمة كانت مسـاحتها محدودة وكذلك عدد سـكانها، إذ كانت قائمة على الاكتفاء الذاتي وكانت وثيقة الصـلة بالأخلاق نظراً لارتباط السـياسـة بالأخلاق كما هو الحالُ في اليونان القديم، والعالمين الإسلامي والمسيحي.

إنَّ السياسة لابد لها من قواعد قانونية وأخلاقية لتسير عليها، في حين أن هذه النظرة تغيرت بظهور كتاب "الأمير" لمكيافيللي(*) والذي يرجع له الفضـل في ظهور معني الدولة بالمفهوم الحديث، إلا أنه رفض ربط السـياسـة بالأخلاق "لقد فصـل ميكافيلليعلم السياسة عن علم الأخلاق... فلم يؤمن بأن السياسة تتشكل من مذهب أخلاقي، ولا تصـب ذاتها في دائرة القيم الأخلاقية، بل رأى على العكس من ذلك أن الأخلاق تتشكل طبقاً للسياسة[1].

(*)مكيافيللى: أديب ومفكر وسـياسـي إيطالي ولد في فلورنسـا 1469-1527 من أشـهر مؤلفاته الأمير، ينظر: محمد علي محمد وعلي عبدالمعطي، السياسة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، بيروت، 1985م، ص115.

(1) المرجع السابق، ص113.

وبهذا جعل الأخلاق في خدمة السياسة، والسياسية لا تحمل قيم أخلاقية وما يمكننا أن نقتبسه من الأمير لمكيافيللي قوله: "من الضروري لكل أمير يرغب في الحفاظ عن نفسه أن يتعلم كيف يبتعد عن الطيبة والخير، وأن يستخدم هذه المعرفة، أو لا يستخدمها طبقا لضرورات الحالات التي يوجهها"[1]، طبعاً ما يقابل الطيبة والخير هي الأخلاق، لذلك في رأي مكيافيللي على الأمير الذي يريد أن يحمي نفسه ويحافظ على إمارته أن يبتعد على الأخلاق، ولهذا على الأمير أن يمتلك قوة الأسد ودهاء الثعلب، أعتقد كباحثة أن مكيافيللي كانت نظرته تشاؤمية إتجاه البشر فهو يذهب إلى قول: "عليك أن تدرك أن ثمة سبيلين للقتال. أحدهما بواسطة القانون والآخر عن طريق القوة. ويلجأ البشر إلى السبيل الأول أما الحيوانات فتلجأ إلى السبيل الثاني. ولكن لما كانت الطريقة الأولى غير كافية لتحقيق الأهداف عادة، فإن على الإنسان أن يلجأ تبعا لذلك إلى الطريقة الثانية ومن الضروري للأمير أن يعرف استخدام الطريقتين معاً،.. وعلى الأمير الذي يجد نفسه مرغما على تعلم طريقة عمل الحيوان، أن يقلد الثعلب والأسد معاً. الأمير يجب أن يتعلم الطبيعتين الإنسانية والحيوانية، وأن إحداهما لا يمكن أن تعيش بدون الأخرى... يتحتم عليه أن يكون ثعلباً ليميز الفخاخ وأسداً ليرهب الذئاب"[2]، هذا الأمير إذن من وجهة نظر ميكافيللى، عليه أن يستعمل الذكاء والحيلة معا، وأن يستعمل كل الفضائل والرذائل التي تساعده في الحفاظ على حكمه.

عاد الارتباط بين الأخلاق والسياسة، مع عودة المثالية للظهور في الفلسفة الألمانية حيث ناد كانط بالإرادة الطيبة كمعيار للفعل الأخلاقي[3]، وكان مقياس هذا

---

(1)نيقولومكيافيللي، الأمير، تر: خيري حماد، ط19، دار الآفاق الجديد، المغرب، 1991م، ص136.

(2) المرجع السابق: ص147-148.

(3) ينظر: امانويلكانط، أسس ميتافيزيقيا الأخلاق، تر: محمد فتحي الشنيطي، دار النهضة العربية، بيروت، 1970م.

الفعل الأخلاقي ارتباطه بقواعد الأمر المطلق، انتقل هذا الارتباط إلى فلسفة هيجل الذي تنبئ وحسب اعتقاد "فاكو ياما"(*) بنهاية النظام الاشتراكي الشيوعي، وبقاء النظام الليبرالي الرأسمالي، في كتابه "نهاية التاريخ وخاتم البشر" حيث قال: "كان في اعتقاد كل من هيجل وماركس أن تطور المجتمعات البشرية ليس إلى مالا نهاية، بل أنه سيتوقف حين تصل البشرية إلى شكل من أشكال المجتمع يشبع احتياجاتها الأساسية والرئيسية، وهكذا افترض الاثنان أن "للتاريخ نهاية": "هي عند هيجل الدولة الليبرالية، وعند ماركس المجتمع الشيوعي.. يعني هذا أنه لن يكون ثمة مجال لمزيد من التقدم في تطور المبادئ والأنظمة السياسية، وذلك لأن كافة المسائل الكبيرة حقا ستكون قد حلت"(1)، ولا يقصد بنهاية التاريخ هنا نهاية النوع البشري أو التوقف في دورة الحياة بين الميلاد والممات، بل يعني نهاية التطور في الأنظمة السياسية، بانتصار أحد النظامين العالميين، وهكذا كان وانتصرت الرأسمالية على الشيوعية وبقاء النظام الواحد والكتلة الواحدة، وهذا ما شهده العالم في نهاية الألفية الثانية.

سوف نتطرقإلى طرح مصطلحات الدراسة ومفاهيمها نستعرض مقومات قيام الدولة التي عرض شروطها كل من: أفلاطون، وأرسطو، لقيام الدولة بغرض مزج القديم بالحديث، لتكون دراستنا مقاربة، نبين فيها التشابه الحاصل بين الفكر الحديث والقديم كما يتضح أيضاً أن الموضوعات السياسية ومفهوم الدولة سواء كان بمعناها المثالي أو الواقعي لم يكن وليد الفكر الحديث والمعاصر، بل إن له جذوره التاريخية القديمة.

(*)فرستبس فاكو باما: مفكر سياسي ياباني الأصل أمريكي الجنسية شغل مناصب كبيرة في الإدارة الأمريكية، إمام عبدالفتاح إمام، الأخلاق والسياسة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2001م، ص19.

(1) فرنسيس فاكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، تر: حسين أحمد أمين، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993م، ص9.

أولاً: الدولة لغةً واصطلاحاً

1- الدولةلغةً:

يري الطاهر أحمد الزاوي في تعريفه للدولة في معجمه مختار القاموس ما يلي:

"دول – دال يدول –: الدَّولةَ: انقلاب الزمان، والدَّولةّ: الحرب، وأدالا الله تعالي من عَدْونَّا: من الأولين والإداله: الغلبة، ودالة الأيَّام دارت، والله تعالييُدوالها بين الناس، والدولة انقِلابُ الدَّهرِ من حالٍ إلى حالٍ"(1).

"الدولة في لسان العرب:هي أسم الشيء الذي يتداول، والدولة: الفعل أو الانتقال من حالٍ إلى حالٍ بمعنى التغير من حال إلى حال"(2).

كما يري الإمام أبي بكر الرازي في تعريفه للدولة في معجمه مختار الصحاح مايلي:

"دول- (الدَّولة) في الحرب أن تُدالَ إحْدىَ الفئتين على الأخْرَى يقال كانت لنا عليهم الدولة والجمع (الدَّول) بكسر الدال. والدُولة بالضم في المال يقال صيار اَلْفيُ دُولةَ بينهم يتَداولُونهَ يكون مرة لهذا ومرة لهذا والجمع (دُولاَتُ) و(دُوَل)، وقال أبو عبيد (الدُّولة) بالضم أسم الشيء الذي يُتدَّاوَل به بعينه و(الدَولة) بالفتح الفعل، وقال بعضهم: هُمَا لغتان بمعنى أوجد، قال أبو عمرو بن العلاء: الدَّولة بالضم في المال والدولة بالفتح في الحرب، وقال عيسي بن عمر: كلتاهما تكون في المال والحرب سواء، وقال يونس: والله ما أدري ما بينهما، (وأدالنَا) الله من عدَونُا من الدَّولةِو(الإدالَةُ) الغلبة يقال: اللهم (أدِلني) على فُلانِوأنُصرني عليه (ودَالَت) الأيام أي دَارتْ والله (يُداولُها) بين الناس. و(تداولته) الأيدي أَخَذتُه هذه مرة وهذه مرة"(3).

بمعنى أن هذه التعريفات تُقْرُّ بقيام الدولة نتيجة للحروب وغلبة قومٍ لقوم أخرى وإلا دالة دولة بدل دولة أخرى، وتغير الأيام من حال إلى حال، فيذهب البعض إلى

---

(1) الطاهر أحمد الزاوي، مختار القاموس، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1980، ص222.

(2) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الفكر، 1972، ص215-216.

(3) المرجع السابق: ص216.

أن العرب ينظرون إلى الدولة في مبدأ التغير وعدم الثبات، في حين أن الدولة عند الغرب قائمة على مبدأ الثابت وعدم التغير من خلال التعريفات الاصـــطلاحية، واللغوية لمفهوم الدولة.

2- الدولة اصطلاحا:

يرى مراد وهبه في معجمه الفلسـفي أن الدولة في الاصـطلاح الفلسـفي تقابل معني:"مجتمع منظم له حكومة مستقلة"[1].

أما عبد المنعم الحنفي في تعريفه للدولة فيقول: "تنظيم ســياســي يكفل حماية القانون، وتأمين النظام لجماعة من الناس تعيش علي أرض معينة بصـــفة دائمة، ويفسر البعض نشأة الدولة بنشأة الأسرة، ويربطون تطورها بتطور الأسرة، ويرد جان بوذانسلطة الدولة إلى سلطة الأب القبلي، ويعتبر الدولة إتحاد من عدد من العائلات تحت سلطة حاكم ذي سيادة"[2]، وهذا التعريف يربط الدولة بالقانون من جهة وبمفهوم الأسرة والسيادة من جهة أخرى.

ثانياً: القانون في اللغة والاصطلاح:

القانون هو الركيزة الثانية التي تقوم عليها الدولة، ويحدد شـــكل الدولة من خلال القوانين الســـائدة، تختلف أنظمة الدولة الملكية وقوانينها عن قوانين الدولة الجمهورية، وكما تطور مفهوم نشأة الدولة واختلف، تطور مفهوم نشأة القانون بتطور الزمـان واختلافـه، الـذي لم تكن قـد ظهرت قواعـده في مرة واحـدة، بـل إن القواعـد القانونية التي تنظم حياة الفرد والجماعة ســواء في الأحوال الشــخصــية أو العقود أو الميراث لم تظهر فجأة ومن تلقاء نفسـها، بل هي وليدة الحاجة إليها وتأثرت بالعوامل الاجتماعية والاقتصــادية والســياســية، فكانت وحياًإلهياً، ثم قوة وغلبة، ثم عادة وعرفاً وأخيراً أصبحت مدونة، أصبحت عادة عندما أحيطت برضاء الفرد والجماعة فصارت

(1) مراد وهبه، المعجم الفلسفي، دار مأمون لطباعة، القاهرة، (د.ت)، ص264.

(2) عبدالمنعم الحنفي، موسوعة الفلسفة والفلاسفة، ج1، ط2، مكتبة مدبولي، 1999م، ص588.

قاعدة قانونية، وأحسّ إنها تلبي حاجتها لتنظيم العلاقات بين أفرادها، ولهذا كانت الصلة بين القانون والمجتمع صلة وثيقة، لأن القانون صدي وتعبير عن رغبات أفراد المجتمع، كما ارتبط مفهوم القانون بفكرتي العدالة والحق[1].

حملت القواعد القانونية في بدايتها السمة الدينية، باعتبار أن مصدر القانون هو الوحي الإلهي، ثم تطور المفهوم وتحول إلى القانون الذي يفرض بالقوة والغلبة والانتقام الفردي، فكانت المجتمعات القديمة تحتكم إلى القوة والغلبة بوصفها وسيلة لسن القانون، ثم انتقلت إلى مرحلة التقاليد العرفية والعادات، فعندما انتقلت السلطة من الحكام ذوي الصفة الإلهية إلى رجال الدين والأشراف الذين أشركوا معهم العامة في الحكم ظهرت الأعراف والقوانين بوصفها وسيلة من وسائل سن القانون، نتيجة لتطور الفكر السياسي، وانفصال السلطة الدينية عن السلطة الزمنية، ولم يعد القانون حكرا على فئة معينة، ثم انتقلت من مرحلة الأعراف والتقاليد إلى مرحلة التدوين، ومن أشهر المدونات القانونية مدونة "جستنيان" و"الألواح العشر"، وقد سجلت هذه المدونات على هيئة أبيات شعرية، ويمكننا أن نحدد المراحل التي مر بها القانون في تطوره بالمراحل التالية[2]:

1-مرحلة الوحي الإلهي.

2-مرحلة التقاليد العرفية.

3-مرحلة القوة أو الانتقام الفردي.

4-مرحلة تدوين القوانين.

"القانون: عبارة عن مجموعة من القواعد العامة المجردة، التي تنظم العلاقات في مجتمع ما، ويترتب على مخالفتها عقاب أو جزاء توقعه السلطة التي تمثل القواعد القانونية، وهو كلٌ يتكون من أجزاء، وكل قاعدة قانونية هي حكم لواقعة معينة، ونظراً لكثرة الوقائع داخل المجتمع من اقتصادية واجتماعية وسياسية، أصبحت القواعد

(1)أحمد إبراهيم حسن، طارق المجذوب وتاريخ النظم القانونية، منشورات الحلبي، بيروت، 2003م، ص18.

(2) المرجع السابق، ص18.

القانونية لا حصـر لها، والتي تتصـف بأنها نافذة[1]، والتي يقصـد من ورائها تنظيم جوانب الحياة، فهناك قانون عام دولي وداخلي وهناك قانون خاص دولي وداخلي، هذه القوانين تنظم علاقة الدولة بالأفراد مواطنين أو أجانب، كما ينظم علاقات الدول بعضـها ببعض، وما يهمنا هنا أن القوانين المتنوعة التي منها الجنائي، والخاص والدولي والدسـتوري، والقانون الدسـتوري هو الذي يهتم بدراسـة ظاهرة الدولة والمؤسسات السياسية[2]، العاملة بداخلها، وكيفية سير هذه المؤسسات، كما أن دراسة القانون الدستوري لم يُعد مقتصراً على الدراسة الشكلية أو النظرية أو القانونية، إنما أصبح يهتم أيضاً بالجوانب الواقعية والعملية وكيفية سير المؤسسات السياسية في الدولة، "القانون الدستوري يحكم بالظواهر السياسية، والظاهرة السياسية التي يحكمها لا تقع في موقع يعلو الدولة، أو ينزل عنها لأن ما يعلوه يحكمه القانون الدولي، وما ينزل عنه يحكمه القانون الإداري"[3]، والقانون الدستوري وقواعده ينظم كيفية ممارسة السلطة إيٍّ كان الممارس لها فرداً أو جماعة أو شعباً.

1- القانون في اللغة:

- يعرف الجرجاني القانون: "كلي منطبق على جميع جزئياته التي يتعرف أحكامها منه كقول النحاة الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب"[4].

  بمعني أن ما ينطبق على الكل ينطبق على كل أجزائه في حالة الصـدق كقاعدة منطقية أيضاً.
- السـيوطي: القانون "أمر كلي منطبق على جميع جزئياته يتعرف أحكامها منه[5]"،معرفة أحكام الجزئيات لابد للعودة إلى الكليات التي تحكمها.

---

(1)عدنان طه الدوري، القانون الدستوري والنظم القانونية، ط1، طرابلس، 2002م، ص93.

(2)منصور ميلاد يونس، القانون الدستوري، ط2، دار الكتاب الوطنية، بنغازي، 2013م، ص7.

(3) المرجع السابق: ص15.

(4) الشريف الجرجاني، علي بن محمد: كتاب التعريفات، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م، 171/1.

(5) جلال الدين عبد الرحمن السـيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسـوم، تحقيق محمد إبراهيم عبادة، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2004، ص117.

- وقال أبو البقاء الكفؤي: "القانون كلمة سريانية بمعني المسطرة"[1].
- مختار الصحاح القانون: "القوانين الأصوال، والواحد قانون وليس بعربي"[2].
- وقال الطاهر الزاوي: "القانون مقياس كل شئ والجمع قوانين"[3].

أذنفالقانونلفظغيرعربيوهيكلمةسريانيةوتجمعقوانينوهومقياسالأشياء، واستقامتها كمعنى المسطرة أو العصا.

2- القانون في الاصطلاح:

- كما يرى مراد وهبه في معجمه الفلسفي فإن القانون: "قاعدة عامة قد يكون مصدرها العرف أو المجتمع، والقانون: قاعدة عامة ملزمة تعبر عن الطبيعة المثالية، موجود ما أو لوظيفة ما، فهو المعيار الذي يلتزم به الكائن في تحقيق وجوده"[4]، القاعدة القانونية من شروطها أن تكون عامة ملزمة ومجردة أي تنطبق على جميع الناس وأن يلتزم بها الجميع ويعتبر العرف مصدر من مصادر نشوء القاعدة القانونية.
- القانون الأخلاقي على نحو ما قرره "كانط" وهو: "المبدأ الكلي والملزم الذي ينبغي أن تكون أفعال الكائن العاقل مطابقة له من أجل تحقيق استقلال الإرادة فالأمر المطلق للواجب يمكن أن يعبر عنه بهذه الكلمات: أفعل كما لو كان يلزم للإرادةأنتقيمقاعدةفعلكفيقانونكلللطبيعة"[5]، حيث يذهب كانط أن الإرادة الخيرة يمتلكها الجميع وهي الأساس الذي تقوم عليه أفعال الناس فكانت الإرادة لديه بمثابة المشرع الكلى.
- أما لالاند في موسوعته فيرى أن القانون الأخلاقي: "هو الإعلام بمبدأ فعل كلي أو إلزامي، ينبغي على الكائن التقيد به في أعماله لكي يحقق استقلاليته"[6].

---

(1) الكفوي، أبو بقاء أيوب بن موسى الحسيني: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، المحققعدنان درويش، محمد المصري، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998.

(2) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، مرجع سابق، ص511.

(3) الطاهر الزاوي، مختار القاموس، مرجع سابق، ص514.

(4) مراد وهبة، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص264.

(5) إمانويلكانط، أسس ميتافزيقا الأخلاق، مصدر سابق، ص109.

(6) اندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة خليل أحمد خليل، المجلد الأول، ط2، منشورات عويدات، بيروت، 2001، ص753.

بمعنى أن القاعدة القانونية هي قاعدة ملزمة لكل الأفراد، لذلك هي عامة، وهي تمثل الوجه المثالي للمجتمع، بحيث أن الفرد له مُثُلٌ عُليا يسعى إلى تحقيقها داخل البيئة الاجتماعية، وأيضاً لأداء وظائفه داخل الدولة، وهذه القاعدة العامة التي تحمل في ذاتها صفة الإلزام، هي المعيار الذي سوف نقيس من خلاله أفعال الناس هل هي صحيحة أما خاطئة، قانونية أو غير قانونية، وكل هذا التأكيد على استقلالية الإرادة كما يري كل من كانط ولا لاند، حسب اعتقاد الباحثة، وحسب تحليلنا للتعريفات السابقة.

ثالثاً:العدالة في اللغة والاصطلاح:

تعد صفة العدل والعدالة في معظم المذاهب الأخلاقية والفلسفية رأس الفضائل، فنجد أن أفلاطون قد اعتبرها الفضيلة التي تنطوي تحتها الفضائل الثلاثة الحكمة، الشجاعة، والعفة، والتي هي أساس كل دولة، وأعتبر معرفتها فضيلة وجهلها رذيلة.

1- العدالة في اللغة:

"العدل: ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور، ويقال عدل عن الطريق عَدُولاً، مال عنها وانحرف. والعَدلُ: الحكم بالحق، يقال: هو يقضي بالحق، ويعدل، والعَدْلُوالعَدْلُوالعِدْلٌ والعَدِيلُ سواء، أي النظير والمثيل، فعدل الشئ مثله من ضده، أو مقداره. والتعادل: التساوي، وعدلته تعديلا فاعتدل: سويته فاستوى وعَدلتُ فلانة بفلان، إذا سويت بينهما، وتعديل الشئ تقويمه، يقال: عدَّلته تعديلاً فاعتدال، إذا قومته فاستقام"[1].

العدالة في اللغة كما يري الطاهر الزاوي في مختار القاموس: "عدل: العَدلُ ضد الْجور، وما قام في النفوس أنه مستقيم، كالعَدالةُ، والدولة، والعدالة، عَدَل يعُدلُ فهو عَادل من عدولٍ، وعدل بلفظ الواحد، وهذا أسم للجمع. رجُلَّ عدلامرأةٌ عَدِلٌ وعدلة، وعدل الحكم تعديلاً": أقامهُ".

(1) ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة 1979، ص430.

والاعتدالَ: "توســـط حالٍ بين حالين في كَم أو كَيفٍ وكُلَّ ما أَقَمْتُه فقد عَدَلتهُ وَعّدلتهَ"[1].

وفي مختـار الصـــحـاح يرى محمـد بن أبي بكر الرازي: "العـدل:ع دل (العَدُل)ضد الجور يقال (عَدَلَ) عليه في القضية من باب ضرب فهو (عِادلٌ) وبَسَطَ الوالي عَدلُه و(مَعْدِلَتهَ) بكســر الدال وفتحها، وفلان من أهل (المعدَل) بفتح الدال أي من أهل العَدْل، أي رِضا ومَقنع في الشهادة"[2].

2- العدالة في الاصطلاح:

العدالة كما يراها مراد وهبه في معجمه الفلســفي وهو يقتبس تعريفه من كتاب التعريفات للجرجاني بأنها: الاعتدال والاستقامة والميل في الحق.

"وعند أفلاطون هي نتاج الفعل المنسق لقوى النفس الثلاث، العاقلة والعصبية والشهوانية[3]، وهذا ما سوف نعرفه عند طرح فلسفة افلاطون ومفهوم العدالة لديه".

"عند أرسـطو هي فضـيلة بالنسـبة للغير، وليسـت مطلقة؛ لأنها تهم المجتمع المدني"[4]، أي العدالة التي يحققها الفرد لغيره كالقاضـــي الذي يحكم بالعدل للمظلوم مقابل الظالم".

"عدالة توزيعية: ترجع إلى الدولة عندما تتولي قسمة الأموال بين المواطنين[5]، وهي ترادف المساواة أمام القانون في الحقوق الأساسية في المجتمعات المدنية، وذلك نابع من معنى العدالة التوزيعية، وعدالة تعويضـــية: "التي ترجع إلى القضـــاء الذي يتولى تعويض المظلوم من الظالم وذلك أما في المعاملات الإرادية، أي الناشـئة عن

(1) الطاهر أحمد الزاوي، مختار القاموس، مرجع سابق، ص410.
(2) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، مرجع سابق، ص417.
(3) مراد وهبه، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص265.
(4) المرجع السابق، ص265.
(5) مراد وهبه، المعجم الفلسفي، مرجع سابقص263.

إرادة الطرفين كالبيع والشـــراء والإقراض وما إليها، وإما في المعاملات غير الإرادية كالســـرقة والاعتداء، ويدخل في العدالة التعويضـــية احترام الحق، والوفاء بالوعود والتعهدات والعقود والاعتراف بالجميل والأنصاف"[1].

من مجمل هذه التعريفات اللغوية والاصطلاحية، نستشف أن معني العدل هو الاستقامة وعدم مجانبة الحق، وإعطاء الحقوق لأصحابها، وهو الفضيلة التي يطلبها الإنسان في كل زمان ومكان سوى كانت عدالة أو عدل، تعويضية أم توزيعية قانونية أو اقتصادية أنصاف أو توسط واعتدال.

(1) المرجع السابق، ص263.

المبحثالثاني
الدولة والأسس التي تقوم عليها

أولاً: الأركان الأساسية

1-الشعب.

2-الإقليم.

3-السلطةالسياسية.

ثانياًالأركانالقانونية

1-الشخصية القانونية.

2-السيادة.

3-الاعتراف.

دائماً يرتبط ذكر الدولة بالسلط والقانون والبشر الذين يعيشون على الأرض، وهذه أسس قيام الدولة منذ انية القديمة وحتى يومنا الحاضر.

كما أن الدولة ارتبطت بأجهزة الإكراه والردع حتى توفر الأمن لرعاياها من الأخطار في الداخل والخارج، أي أن لهذا النظام ســـيادة داخلية وســـيادة خارجية، لأن الدولة تمثل سلطة عليا تفرض وجودها في الداخل والخارج، ولا تعلوها سلطة أخرى وهذا ما

ذهب إليه جان بوذان(*)السياسي ورجل الدولة الفرنسي، والذي يرجع له الفضل في ظهور مفهوم السيادة في الفكر الحديث، هذه السيادة تنظم علاقات الأفراد بالدولة في الداخل باعتبارهم من سكانها ومواطنيها، كما أنها ركيزة العلاقات الدولية القائمة بين الدولة والعالم الخارجي وبهذا تفرض هيبة الدولة صاحبة السيادة كسلطة عليا في يدها القرار والتصرف ويعتبر مصطلح السيادة مصطلحاً حديثاً ظهر مع كتاب "الجمهوريات الستة" أو "ستة كتاب عن الدولة" لجان بوذان السيادة في رأيه "القوة العظمى المفروضة على المواطنين والأشياء"[1]، أي أنها كما أسلفنا تملك سلطة الردع والإكراه وهي كسلطة مخولة باستعمال القوة على شعب معين في حدود إقليم معين، كما أن القانون الدولي اشترط للاعتراف بدولة ما، أن تكون صاحبة سيادة على أراضيها ومواطنيها في الداخل والخارج، وأصدر قوانين دولية منها قانون عدم التدخل لحماية سيادة الدولة، وإن قيدت هذه السيادة المطلقة للدولة ضد مواطنيه أيضاً بقانون دولي لحقوق الإنسان.

وكلمة الدولة... بالإيطالية Stato بالألمانية StatبالانجليزيةState هي اشتقاق للكلمة اللاتينية Status[2]، وتعني التمثال الذي يصنع من الرخام أو الحجر أو البرونز، ولذلك فهو يتميز بالاستقرار والثبات ومقاومته لعوامل الطبيعة، وبهذا يتميز مفهوم الدولة عند الغرب بالاستقرار وعدم التغيير[3]، في حين أن كلمة الدولة في الاصطلاح العربي انقلاب الزمان وتغيره، ولذلك فهي من التغير الدائم والمستمر، حيث ترتبط الدولة بالسلطة الحاكمة وتدور معها بقاءً وانحلالاً، فإذا سقط الحاكم

(*) جان بوذان قانوني وسياسي فرنسي مفكر وفيلسوف ورجل دولة له كتاب الجمهوريات الست، وهو أول من قال بمبدأ سيادة الدولة، عاش ما بين عامي 1530-1596، السياسة بين النظرية والتطبيق، محمد علي محمد وعلي عبدالمعطي محمد، مرجع سابق، ص118.

(1) المرجع السابق: ص121.

(2)أندروفنسنت، نظريات الدولة، مالك أبو شهيوه، ومحمود خلف، ط1، دار الجيل، بيروت، 1997م، ص25.

(3) ينظر: منصور ميلاد يونس، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، ط3، جامعة طرابلس، 2014م، ص42.

سـقطت الدولة، وهذا ما حدث في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير، في حين أن القانون منح الدولة شـــخصـــية اعتبارية لها وجودها المســـتقل، وما الحاكم إلا خادم لهذه الدولة، تمارس الدولة من خلاله سلطتها على رعاياها، من خلال مؤسسات الدولة ودستورها فالدولة الحديثة هي دول المؤســـســـات، هذا المفهوم الحديث للدولة والذي ظهر في نهاية القرن الســـادس عشـــر هو المعني الحقيقي للدولة وهو الذي جعلها تختلف عن مفهوم الدول في باقي العصـــــور[1]، ولا يعني هذا أن كل الدول الحديثة هي دول حقيقية ومؤســـســـاتية، بل أن بعض الدول هي مجتمعات بلا دولة كما هو في العالم الثالث الذي تحكم دوله حكومات دكتاتورية اســـتبدادية قائمة على الســـيادة المطلقة للحاكم.

سوف نتطرق لنشأة مفهوم القانون وتطوره وظهور فكرة العدالة ومعايشتها مع الزمن، ولكي يطلق على مكان ما أســـم دولة لابد من توفر مجموعة من المقومات هذه المقومات هي شروط قيام الدولة مهما تعددت أو اختلفت، في القديم أو الحديث، واقعية أو مثالية عند، أفلاطون، أو أرسطو، ابن خلدون، أو الفارابي، روسو أو جان بوذان فهي كلها لم تخرج عن هذه الأركان وهي:

أولاً: الأركان الأساسية وتتمثل في:

1- الشعب.

2- الاقليم.

3- السلطة السياسية.

أولاً: الأركان الأساسية:

1- الشعب:

إن العنصر البشري هو الركن الأول والمهم في وجود الدولة، ويطلق علي هذا العنصر اسم الشعب والمواطنين والسكان والأمة، كما أن للشعب عدة مفاهيم، فهناك

(1) أندرو قنسنت، نظرية الدولة، مرجع سابق، ص25.

المفهوم الاجتماعي والسياسي والقانوني[1].

الشـــعب بالمفهوم الاجتماعي أو القومي يقصـــد به: "وحدة أفراده في العرق والتاريخ واللغة والدين والأماني"[2]، وهو بهذا يعني الأمة وتعرف الأمة "بأنها الجماعة من الناس عاشـــت معا ردحا طويلا من الزمان، فنشـــأت بينهما روابط تميزها عن غيرها، كاتحاد اللغة والدين والعادات والتقاليد والمدنية مما أدى إلى شـــعور أفرادها بالرغبة بالعيش معا"[3]والعنصـر الأسـاسـي المكون للدولة والمعروف بالشـعب سـوى كان يسـمى أمة أو شـعب أو مواطنين أو سـكان، لابد أن يكون لديهم الرغبة الواقعية العملية في العيش معاً، ولا يشـترط حديثاً في الحقيقة والواقع عددٌ معينٌ للسـكان، كما فعل كل من أفلاطون وأرســـطو في دولهم التي افترضـــوها، فنجد مثلا دولة موناكو والفاتيكان لا يتعدى عدد ســـكانها بضـــعة آلافٍ، في حين أن دولة كالصـــين عدد سكانها أكثر من مليار نسمة.

2- الإقليم:

لكي يُعد الشـــعبُ أي "مجموعة الأفراد" منتمية لدولة ما، لابد لهم من مكان مادي يعيشون فوقه، وهي الأرض التي تحمل اسم هذا الشعب أو الشعب الذي يحمل اسم المكان، كليبيا لليبيين أو الدولة الفارسية للفرس.

والإقليم هو الركن المادي المكون للدولة، والذي تمارس عليه ســـلطاتها التي تمثل الركن الثالث لوجود الدولة، ويمثل الإقليم المجال البري والبحري والجوي والجرف القاري وهي كما يلي[4]:

1- **الإقليم البري:** هو مساحة من اليابسة يقيم عليها مجموعة من الأفراد.

---

(1)عدنان طه الدوري، القانون الدستوري والنظم القانونية، ط1، طرابلس، 2002، ص90.

(2) المرجع السابق، ص90.

(3) المرجع نفسه، ص91.

(4)عدنان طه الدوري، القانون الدستوري والنظم القانونية، مرجع سابق، ص93.

2- **الإقليم البحري:** هو رقعة مائية محاذية للساحل وتعرف بالمياه الإقليمية.

3- **الفضاء الجوي:** وهو ما يعلو سطح اليابس والماء في الجو.

4- **الجرف القاري:** وهو قاع البحر المتصل بالشاطئ الذي يوجد في المياه الدولية.

ولا يحدد الإقليم بمسافة معينة في الواقع، فقد تكون كبيرة جدا، وقد تكون صغيرة جدا كدولة الفاتيكان، لا تتعدى مساحتها الثماني كيلو متراً مربعاً، في حين دولة أمريكا مساحتها عشرة مليون كيلو متراً مربعاً، وهذا يخالف وجهة نظر كل من أفلاطون وأرسطو، اللذين اشترطا أن تكون مساحة الدولة ليست بالصغيرة بحيث لا تكفي حاجات سكانها، ولا هي بالكبيرة بحيث يصعب حمايتها والسيطرة عليها.

3- السلطة السياسية:

السلطة ظاهرة عامة مرتبطة بوجود الجماعات البشرية ففي كل جماعة بشرية هناك من يأمر وهناك من يطيع[1].

السلطة السياسية هي العنصر المنظم للعلاقات في الداخل بين الأفراد ويسمى بالقانون الخاص، في حين أن القانون الذي ينظم علاقات الدولة في الخارج مع غيرها من الدول يسمى بالقانون الدولي، فلا يكفي لوجود الدولة أن يوجد شعب وإقليم، بل لابد من وجود سلطة سياسية تنظم هذا الإقليم تعرف بالسلطة الحاكمة، قد تكون ملكية أو جمهورية...إلخ، وقد تعددت أنواع السلطة السياسية نتيجة لتعدد التوجهات الفكرية، سواء قديما في بلاد اليونان كم أسلفنا أو حديثا في الفكر السياسي المعاصر وللأسباب نفسها، فهناك الأنظمة الديمقراطية والملكية والدكتاتورية نتيجة لاختلاف الآراء والأفكار والأنظمة السياسية السائدة.

ثانياً: الأركان القانونية:

(1) منصور ميلاد يونس، القانون الدستوري، النظم السياسية، ج1، مرجع سابق، ص103.

يرى البعض أن العناصر الأساسية من إقليم وشعب وسلطة سياسية، غير كافية لوجود الدولة، ولابد لها من عناصر قانونية أخرى لتأكيد هذا الوجود، كما يرى فقهاء القانون المعاصرون أن هذه العناصر القانونية هي كما يلي:

1- الشخصية القانونية:

ويقصد بها أن تتمتع الدولة بشخصية قانونية تكسبها حقوقاً وتحملها التزامات مقابلة للمجتمع الدولي وناتجة عن هذه الشخصية القانونية.

1-أن تتحمل الدولة كافة الآثار القانونية للأعمال التي يقوم بها ممثلوها، باعتبار أنهم مفوضون من قبلها ومتصرفون باسمها.

2-استمرارية الدولة بالرغم من التغيرات التي تحصل عليها، مثلا تقليص حجم الدولة نتيجة الحروب الأهلية، فهي لا زالت موجودة مثل "مصر ظلت دولة لها حقوقها وعليها التزاماتها ولها شخصيتها القانونية ووجودها الدولي على الرغم من فقدانها لشبه جزيرة سيناء نتيجة للاحتلال الإسرائيلي لها عام 1967"[1].

3-الانقلاب الثوري الذي يمكن أن يحدث داخل الدولة لا يلغى شخصيتها القانونية.

4-مسؤولية الشخصية القانونية في العلاقات الدولية تكون من مهام الدولة علاقاتها الدبلوماسية، والأضرار التي قد يُلحقها أفرادها بالدول الأخرى تتحمل مسؤوليتها الحكومة والدولة في التعويضات وغيرها من الأمور الأخرى[2].

2- السيادة:

السيادة من أهم المبادئ الحديثة التي تعبر عن سلطة الدولة في الداخل والخارج باعتبارها سلطة عليا، ويرجع مبدأ السيادة في ظهوره إلى المفكر والسياسي الفرنسي جان بوذان عندما طرح في كتابه، "ستة كتاب في الجمهورية" هذه الصفة

(1) منصور ميلاد يونس، مقدمة في الدراسات الدولية، مرجع سابق، ص41.

(2) منصور ميلاد يونس، مقدمة الدراسة العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص41.

هي التي تميز الدولة عن غيرها من الجماعات التي توجد داخلها كالجماعة الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية.

هذه السيادة تعنى أن سلطة الدولة سلطة عليا لا تعلوها سلطة أخرى ولا تخضع لأحد، وهي تستمد من السلطة التي بيدها إصدار الأوامر التي تكون في أعلى هرم السلطة أي من القانون الذي يعبر عنه الدستور؛ والسيادة الدولة شكلان[1].

1- السيادة الداخلية:

وهي سيادة الدولة داخل أرضها في فرض قوانينها على مواطنيها والأجانب المقيمين على أراضيها.

2- السيادة الخارجية:

وهي في علاقاتها الدولية مع دول العالم، باعتبارها جزءاً من منظومة دولية ومعنى ذلك أن لا تخضع الدولة في تصرفاتها وقراراتها إلى سلطة دولة أخرى، وأن تتعامل معها الدول على قدم المساواة وأن تتمتع باستقلالها التام في مواجهة باقي دول العالم لأنها دولة ذات سيادة تامة وقد نادى بعض الفقهاء أن سيادة الدولة شرط لقيامها والاعتراف بها كدولة حرة مستقلة.

3- الاعتراف:

الاعتراف هو التسليم من قبل الدول كلها أو بعضها بوجود هذه الدولة الجديدة وقبولها كعضو في الجماعة الدولية حيث يدخلون معها في علاقات دولية[2].

وقد اختلف الفقهاء القانونيون بقيمة الاعتراف حيث ذهب البعض إلى أنه صفة إنشائية بدونها لا توجد الدولة، في حين رأى البعض أن مجرد الإقرار بوجود الدولة واقعياً يعد ذلك اعترافاً، لأن الدولة إذا اكتملت أركانها من إقليم وشعب وسلطة

---

(1) المرجع السابق، ص42.

(2)منصور يونس، مقدمة الدراسة العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص43.

سياسية ذات سيادة فهي موجودة باعتراف دولي أو بدونه وهذا ما أقره مجمع القانون الدولي في بروكسل 1936[1] الذي أعتبر أن الاعتراف صفة إقرارية لا صفة إنسانية، فالدولة موجودة إذا اكتملت أركانها الأساسية باعتراف أو بدونه.

(1) المرجع السابق، ص49.

المبحثالثالث
نظريات نشأة الدولة في الفكر السياسي

أولاً: النظريات الثيوقراطية
ثانياً: النظريات الاجتماعية
ثالثاً: النظريات العقدية

اختلف علماء الاجتماع والمؤرخون في تحديد أصل نشأة الدولة، كما اختلفوا في تعريفها، سواءً كان لغويا أو اصطلاحياً، في أصل نشأة الدولة وضعت عدة نظريات منها:

1-النظريات الثيوقراطية أو الدينية.

2-النظريات الاجتماعية.

3-النظريات العقدية.

أولاً-النظريات الثيوقراطية:

هي تلك النظريات التي تنسب أصل نشأة الدولة إلى مصدر إلهي، وتبرر خضوع الأفراد للسلطة على أساس ديني، من خلال تدخل الإرادة الإلهية فكما خلق الله الكائنات خلق الدولة[1].

إلاّ أنها اختلفت فيما يتعلق باختيار الحكام على النحو التالي: نظرية الطبيعة الإلهية للأحكام: تقوم هذه النظرية على أساس أن الحاكم يكون من طبيعة إلهية فلم يكن مختاراً من قبل الإلهة فقط، بل هو الإله نفسه لذلك فإن التاريخ يذكر لنا بأن المدنيات القديمة في مصر والصين والهند، قد قامت على هذا الأساس حيث كان ينظر إلى الحكام من ملوك وأباطرة على أنهم إلهة.

وتنقسم هذه النظرية إلى موقفين موقف التفويض الإلهي المباشر، وموقف التفويض الإلهي غير المباشر.

1-التفويض الإلهي المباشر:

تقوم هذه النظرية على أساس أن العناية الإلهية تختار الحكام، وأن الدولة من صنع الله، وهو يختار الملوك مباشرة، وعلى الرعية أن يخضعوا لأوامر هؤلاء الملوك طاعة عمياء، لأن الله اصطفاهم ولهذا تعد مخالفتهم هي مخالفةٌ للإرادة الإلهية وتمردٌ عليها، وهم يمتلكون سلطة مطلقة في حكم الرعية فلا يسألون لم فعلتم هذا أو ذاك؟

(1) منصور ميلاد يونس، القانون الدستوري، مرجع سابق، ص158.

وهذه النظرية تبالغ في تقديس الملوك الذين يمتلكون السلطة الزمنية والدينية، ونظرية التفويض الإلهي المباشر تذهب إلى أن الله يفوض أمر الرعية لشخص ذي طبيعة إلهية، وكانت هذه النظرية سائدة عند قدماء المصريين فقد قال فرعون للمصريين: (أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَى) (الآية 24 من سورة النزعات)، وقال لموسى: (قَالَ لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَهاً غَيْرِي لأَجْعَلَنَّكَ مِنَ المَسْجُونِينَ)(الآية 29 من سورة الشعراء)، ووجدت هذه النظرية حتى في الفكر الحديث عند اليابانيون حيث كان الامبراطور ذا طبيعة إلهية حتى هزم في الحرب العالمية الثانية[1].

2-التفويض الإلهي غير المباشر:

تقوم هذه النظرية على أساس التفويض الإلهي غير المباشر، يرى معتنقوه أن الدولة من صنع الله، ولكن بطريقة غير مباشرة، فالله لا يتدخل مباشرة في اختيار الحكام، بل يسخر الأمور ويهيئ الظروف ويوجه الأحداث وإرادة البشر لاختيار حاكم معين[2]، وقد ظهرت هذه النظرية للحد من السلطة المطلقة للحكام، وقد قال بها رجال الكنيسة، ولكن تأثير هذه النظريات أضمحل نتيجة للوعي، وتبين أنه لا يمكن الاعتماد عليها في الفكر الحديث والمعاصر لتفسير نشأة الدولة، كما انفصلت السلطة الدينية عن السلطة الزمنية واضمحل دور الدين في توجيه الدولة.

ثانياً- النظريات الاجتماعية:

1-نظرية القوة أو الغلبة.

2-نظرية التطور العائلي.

3-نظرية التطور التاريخي.

1-نظرية القوة أو الغلبة:

يذهب أصحاب هذه النظرية إلى القول بأن الدولة قامت من خلال الصراع،

(1) منصور ميلاد يونس، القانون الدستوري، مرجع سابق، ص140.

(2) المرجع السابق، ص141.

وأن انتصـــار القوي مَنَحْهُ ســلطة تنفيذ إرادته على الطرف المغلوب، وخضــوعه لقوة المنتصر، فتفرض الدولة الغالبة سلطانها على الدولة المغلوبة[1].

يذهب ابن خلدون إلى أن التعاضد والتناحر هو سبب في نشاة الدول والممالك من خلال العصـــبية التي يعرفها بقوله: "وما جعل الله في قلوب عباده من الشـــفقة والنعرة على ذوى أرحامهم وأقربائهم موجودة في الطبائع البشـرية وبها يكون التعاضـد والتناصر"[2].

فتعصـب الإنسـان لبنى جنسـه وأقاربه وصـراعه مع الآخرين في الدفاع عنهم هو سـبب لنشـوء الملك وأيضـاً انحلاله لأن الصـراع ينتهي إلى انتصـار أحد الطرفين فالغلبة هي وسيلة الحكم يقول ابن خلدون في مقدمته: "ولما كانت الرئاسـة أنما تكون بالغلب، وجب أن تكون عصـبة ذلك النصـاب أقوي من سـائر العصـائب ليقع الغلب منها، وتتم الرئاسة لأهلها"[3].

فالعصـــبة التي هي النعرة لبني الجنس وذوى الأرحام والأقارب وأداة التغلب على الغير، وهذا يرجع إلى أن البشر في اجتماعهم يحتاجون إلى الحاكم الذي يحمي بعضـــهم من بعض فيذهب ابن خلدون إلى القول: "أن الأدميين بالطبيعة الإنســـانية يحتاجون في كل اجتماع إلى وأزع وحاكم يزع بعضـــهم عن بعض، ولابد أن يكون متغلباً عليهم بتلك العصـــبة، وإلاّ لم تتم قدرته على ذلك، وهذا التغلب هو الملك والملك فهو التغلب والحكم بالقهر.."[4] أي عندما يتغلب الإنســان ببنى قومه يصــبح للمغلوب تحت أمره فيحكمه بالقوة والقهر ولهذا يذهب الفارابي إلى القول:

في العدل: "فالقاهرة منها للأخرى على هذه هي الفائزة والمغبوطة وهي الســـعيدة وهـــذه الأشـــيـــاء هـــي الـــتـــي فـــي الـــطـــبـــع، أمـــا فـــي طـــبـــع كلإنسانأوفيطبعكلطائفة،وهيتابعةلماعليهاطبائعالموجوداتالطبيعيةفماهوفيالطبعهوالعدلفالعدلإذا

(1) أحمد إبراهيم حسن، طارق المجذوب وتاريخ النظم القانونية، منشورات الحلبي، بيروت، 2003م، ص28.
(2) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، حققها عبدالله محمد درويش، ط1، دار يعرب، دمشق، 2004، ص254.
(3) المرجع السابق: ص261.
(4) المرجع نفسه: ص272.

التغالب... وأنيفعلالمقهورما هو الأنفع للقاهر هو أيضـــاً عدل. فهذه كلها هو العدل الطبيعي، وهي الفضيلة. وهذهالأفعالهيالأفعالالفاضلة..."[1]، وهو هنا الإكراه.

وهناإلىجانبالعصبية،والتغلبكوسائللوصولإلىالملكيذهبابنخلدونعلىالتأكيدعلىأسلوبالإكراه واستعمالالقوةللحاكمكماذهبميكيافيلليبعده، وأن القهر هو وسيلة وأداة الحكم إلى يومنا هذا بكل أدوات الشرطية والأمن الغرض من ذلك القهر والإكراه والإلزام بتنفيذ سياسة الدولة.

كذلكذهبهيجلفيأنالغلبةوانتصارأحدالمتصارعين نهاية للصراعوالوصولإلىالحكمفيقول: "الرغبة فيني لالإعتراف والتقدير هي محرك التاريخ فهي التي تدفعالبشرإلىالدخولفيعراكحتىالموتيسعىفيهكلفردلنيلاعترافالآخربأدميته،فإذاحدثوأدىالخوفالطبيعي منالموتبأحدالمتصارعينإلىالخضوعوالاذعان،نشأتعلاقةالسيدوالعبد..."[2]،فالغلبةلأحدالأطراف وانتصارهيعنىنهايةالحربوخضوعالمغلوبلإرادةالغالب.

وفوكوياما يقول في كتابه نهاية التاريخ: "أن الصراعبينالأيولوجياتالشيوعيةوالرأسماليةسوفينتهيلصالحالرأسمالية"[3].

ويري أصحاب هذه النظرية أن الحرب ستبقى إلى نهاية العالم طالما توجد دول، لأن الصراع وفق نظريتهم هو أساس وجود الدول ومن القائلين بهذه النظرية كما أسلفنا ابن خلدون في (مقدمته) الشهيرة، وهيجل في كتابه (فلسفة القانون)، وفاكو ياما في كتابه (نهاية البشر)، كل هؤلاء أتفقوا على أن الصراع قائمٌ بين البشر، وهو الصراع الذي عرفه التاريخ بالصراع بين السيد والعبد، وينتهي بانتصار السيد وخضوع العبد.

2-نظرية التطور العائلي:

الأسرة هي أصل نشأة الدولة، وهي الخلية الأولى، وصورة مصغرة عن الدولة، كما يذهب أرسطو في كتابه السياسيات، فقد تطورت الأسرة طبيعياًوأصبحت عشيرة، وتجمعت مجموعة العشائر وكونت قبيلة، وتجمعت هذه القبائل حول منابع المياه وشواطئ البحار وكونت الدولة.

3-نظرية التطور التاريخي:

---

(1) ينظر الفارابي، آراء أهل المدينة الفاضلة، ط7، دار المشرق، بيروت، 1988م، ص157-158.

(2) هيجل، أصول فلسفة الحق، ترجمة إمام عبدالفتاح إمام، ج1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص20.

(3) فرسيسفاكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، المرجع السابق، ص8.

تذهب هذه النظرية إلى أن الدولة ظاهرة طبيعية[1]، ولا يمكن إرجاع سبب نشأتها إلى سبب معين، فهناك دول قامت نتيجة للتطور العائلي، وأخرى قامت بسبب الغلبة والقوة...الخ، وتعددت أشكال الدول لتعدد أسباب وجودها وتكونها، فلا يمكن إرجاعها إلى سبب واحد، ولأن الدولة ظاهرة اجتماعية كغيرها من الظواهر فهي قابلة للتطور نتيجة لتأثرها بالظروف المحيطة بها سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، ولهذا تعددت أنظمة الحكم واختلفت.

ثالثاً- النظريات العقدية:

تذهب هذه النظريات إلى أن سبب نشأة الدولة عقدٌ أبرمه العديد من الأفراد من أجل التعايش السلمي، بعيداً عن حالة الفطرة الأولي والتي يكون فيها الإنسان في حالة صراع مع أخيه الإنسان، وبها انتقل من هذه الحالة إلى حالة التمدن، واشتهرت هذه النظريات في القرن السابع والثامن عشر، وإن كان لها جذورها القديمة فقد ظهرت مع الفلسفة الأبيقورية(*)، حيث يذهب أبيقور إلي: "أن الحق الطبيعي تعاقد نفعي، الغاية منه ألاّ يسئ الناس إلى بعضهم البعض[2]، بمعنى أن الغاية من المجتمع لا تتحقق إلاَّ إذا حدث تعاقد، الغرض منه المنفعة التي هي تحقيق وتحصيل اللذة التي لا توجد إلاّ بالاتصال بالآخر لغرض الحصول على الأمان الذي كان يفتقر له المجتمع في تلك الفترة نتيجة للظروف السياسية المضطربة، وقد ظهرت الدعوة للتعاقد النفعي لتحقيق الأمن والأمان حتى في ليبيا، نتيجة حالة الاضطراب السياسي الذي تعيشه البلاد في الوقت الحالي، فكانت دعوة من بعض النخب

(1) منصور ميلاد يونس، القانون الدستوري، مرجع سابق، ص148.

(*) الابيقورية أستاذها ابيقور الذي عاش بين عامي 341-271، مصطفي النشار، المرجع السابق: 98.

(2) مصطفي النشار، تطور الفلسفة السياسية من صولون حتى ابن خلدون، الدار المصرية السعودية للنشر والطباعة، القاهرة، 2009م، ص98.

الســياســـية إلى تعاقد اجتماعي يحمي الإنســـان ويوفر له الأمن والأمان" يمثل هذه النظرية كل من (هوبز، ولوك، وروسو):-

1-توماس هوبزHobbes (1588- 1679)(*):

يذهب المفكر الإنجليزي هوبز مناصـــر الملكية، إلى أن حالة الفطرة الأولى للإنســان هي الصــراع والحروب المســتمرة والفوضــى، بســبب أنانية الإنســان وحبه للتملك، وبما أن هذه الشرور قد تؤدي إلى القضاء على البشرية، وحب الإنسان للبقاء اضــطر إلى أن يتنازل عن حريته بمحض إرادته لشــخص آخر يختاره الجميع لأجل أن يحميهم ويحقق لهم الســـعادة والطمأنينة، وفي مقابل ذلك يتنازلون له عن كامل حريتهم، من خلال عقد هو ليس طرفا فيه، ويتم إبرامه بينهم وبين هذا الشـــخص المختار، ويترك له التصــرف بحرية مطلقة دون قيد أو شــرط، وعليهم أن يخضــعوا لسلطانه مهما بلغ من الظلم والتعسف، ولهذا لم يؤمن هوبز بالسيادة الشعبية، ورفض الثوراتالتي حدثت في عصره[1].

ويرجع فضل السبق إلى أفلاطون في الجمهورية الفاضلة، لأن حكم الفيلسوف في نظره لا تقوم ضده الثورة، فالثورة عند أفلاطون لا تحدث إلا عندما تنقسم المدينة إلى دولتين دولة الأغنياء ودولة الفقراء.

(*) توماس هوبز فيلسوف إنجليزي من فلاسفة القرن السابع عشر ولد في 5 ابريل 1588، ومات 1679، أشهر مؤلفاته "اللفيتان"ينظر: محمد على محمد، الســياســة بين النظرية والتطبيق، دار النهضــة، بيروت، 1985، ص126.

(1) أحمد إبراهيم حسن، تاريخ النظم القانونية مرجع سابق، ص30.

2- جون لوك locke (1632 -1704)(*):

رفض لوك ما ذهب إليه هوبز وكان مخالفاً له في رأيه عن الفطرة الأولى للبشر، حيث يري أن حياة البشر الأولى حياة يسودها الإطمئنان والحرية، كانوا يخضعون أنفسهم للقانون الطبيعي الذي يصونهم ويصون ممتلكاتهم، ونتيجة لتعدد المصالح وغموض هذا القانون احتاجوا إلي قاضٍ عادلٍللفصل في هذه المنازعات، وهذا ما جعلهم يتفقون على التعاقد وإيجاد مجتمع منظم، له حاكم وسلطة سياسية تقوم بالإشراف على هذا المجتمع ورعايته، هؤلاء المتعاقدون لا يتنازلون عن حقوقهم الأساسية لشخص آخر مختار كما ذهب هوبز، بل يتنازلون فقط على جزء منها ويحتفظون بالحريات العامة وبحقوقهم الأساسية، هذا الجزء لا يحق للحاكم التصرف فيه، كما أن الحاكم طرفٌ في هذا العقد، يُسأل عن أخطائه، وسلطاته المحدودة، ويمكن عزله إذا أخل بشروط العقد، فكان لوك يؤمن بالملكية الدستورية القائمة على القانون، كما أمن بالثورات التي حدثت في عصره[1].

3-روسو Rousseau (1712-1778) (*):

يعتقد روسو أن الإنسان كان يعيش حياة مثالية، وغاية الإنسانية المعاصرة العودة إلى هذه الحياة حياة الفطرة الأولى، التي تخلى عنها نتيجة للتزايد المستمر في عدد السكان، وتعدد المصالح وتضاربها، وظهور الميول الشريرة في نفوس البشر مثل: الأنانية وحب التملك وغيره مما اضطر الإنسان إلى التعاقد، وهذا العقد الاجتماعي هو أصل الدولة ومصدر السلطة فيها، وتنبثق عن هذا العقد إرادة الشعب

(*) جون لوك فيلسوف إنجليزي ولد في 29 أغسطس 1632ومات في 1704، ينظر: محمد على محمد، السياسية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص142.

(1) أحمد ابراهيم حسن، تاريخ النظم القانونية، مرجع السابق، ص30.

(*) جان جاك روسو مفكر وفيلسوف فرنسي، ولد جنيف 28 يوليو 1712 ومات في 1778 من أهم مفكري عصر التنوير، أهم مؤلفاته العقد الاجتماعي، ينظر: محمد على محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق مرجع سابق، ص157.

أو المجموع، وتكون السلطة شعبية، وليس من حق الفرد التنازل عنها، وما الحاكم إلا خادم لهذا الشعب وبقاؤه في السلطة مرهون برضا الجموع عليه، كما أن الشعب هو صاحب السلطة التشريعية[1].

إن استعراضنا لنظريات أصل نشأة الدولة قبل تطرقنا إلى الحياة السياسية في البيئة اليونانية راجع إلي مدي استطاعتنا تدارك المواقف السياسية المتباينة والمختلفة في الأشكال المختلفة لأنظمة الحكم، حتى نبين أن هذا الاختلاف هو من أهم لبنات الحياة الفكرية والسياسية، وأن التنوع أصيل في حياة الإنسان وليس طارئاً جديداً عليه.

المبحثالرابع

البيئة الفكرية الاجتماعية والسياسية اليونانية من القرن (10-4 ق.م)

أولاً: البيئة السياسية

أ- المناصبالسياسية:

(1) أحمد إبراهيم حسن، تاريخ النظم القانونية، مرجع سابق، ص31.

1- الملك. **2- الاركون.**

3- البوليماركوس. **4- الارنوسباخوس.**

ب- التشريعات:

1- داركون. **2- صولون.**

3- بزاستراواس. **4- كلسيتين.**

5- بريكيز. **6- المدرسة الفيثاغورية.**

ج- أهم المدن:

1- أثينا. **2- أسبرطة.**

ثانياً: البيئة الفكرية

1- الأورفية. **2- هوميروس.**

3- هزيود. **4- وحي دلفي.**

5- الألعاب الأولمبية. **6- الحكماء السبعة.**

ثالثاً: البيئة الاجتماعية

رابعاً: البيئة الجغرافية

خامساً: البيئة الدينية

أولاً: الحياة السياسية في البيئة الا

قبل أن نتطرق للحياة السيا ول اليونانية بوجه عام، وأثينا بوجه خاص لابداً أن نعرج إلى التركيبة الا ي كانت على شكل هرمي، تمثل الطبقة الشعبية بالمصطلح الحديث،وقاعدته تمثل الغالبية العظمى من السكان في دولة المدينة، وكانت هذه الطبقة تعمل في الإنتاج الزراعي، ثم الطبقة الوسطى التي تمثل الصناع والتجار التي يكون أغلبها من الأجانب، ثم طبقة المواطنين الأحرار وهم يمثلون الطبقة السياسية، وقد أثر هذا التقسيم بعد ذلك في نظرية كل من أفلاطون وأرسطو في كتاب "الجمهورية الفاضلة لأفلاطون وكتاب "السياسيات" لأرسطو، وكان معيار هذا التقسيم راجعاً إلى الحق في مقدار المشاركة السياسية في

شـؤون المدينة[1]فما يتمتع به المواطنون الأحرار من المشـاركة لا يتمتع به الأجانب ولا الأرقاء، الذين يمثلون أغلب الطبقة الشعبية، وقد كانت الحياة الاجتماعية في دولة المـدينـة اليونـانيـة قـائمـة على الرق، ولم ينظر إلى نظـام الرق عنـد اليونـان بنظرة استهجان أو رفض، بل يعتبر مكوناً أساسياً للمجتمع اليوناني، ولم يرفضـه فلاسفتها أو مفكروها، فنجد كل من أفلاطون وأرســـطو اعتبرا الرقيق أو القنية كما يســـميهم أرسطو في كتابه "السياسيات " طبقة موجودة ومحرومة من حقوقها السياسية، بل أشد من ذلك حيث أعتبرهم أرســـطو قنية من مقتنيات المنزل، وهذا الأمر يرجع للطبيعة لأنها خلقت أناساً سادة وآخرين عبيداً[2]، وهذا سوف نتعرض له بتوسع عندما نتطرق إلى فلسفة أفلاطون وأرسطو في الفصول التالية.

قسـمت الحياة اليونانية إلى عصـرين هما عصـر الجاهلية وعصـر الحضـارة، في عصـــر الجاهلية كانت أنظمة الحكم تنتقل بين حكم الفرد وحكم القلة، وكان حكم الصـالح يسـمى ملكية، ويسـمى الفاسـد طغياناً، كما كان حكم الأقلية الصـالحة يسـمى أرسـتقراطية، والفاسـد يسـمياوليغارشـية، هذا وقد ظهرت عدة مناصـب سـياسـية في اليونان القديم يمكننا إجمالها فيما يلي:

أ- المناصبالسياسية:

1- منصب الملك:

كانت الأنظمة الملكية قائمة على حكم الفرد الذي يُسَـــيِّرُ وحده كل شـــؤون الدولة، السـياسـية والاقتصـادية والإدارية والدينية، ويشـرف على أداء الطقوس الدينية، لأنه يمثل كبير الكهنة، وهنا يسمى الملك "أركون"[3]"أما دوره الاقتصادي فإن اقتصاد البلاد قائم على الثروة الملكية التي تجمع من الأتاوات المفروضـة على المواطنين، أو

(1) وليد بيطار، مدخل إلى علم السياسة، ج1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2014، ص342.

(2) أرسـطو، السـياسـيات، ترجمة أوغسـتينسـبابرة حنا، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسـانية، بيروت، 1957، ص12.

(3) أرسطو، نظام الاثينيني، ترجمة طه حسين، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2012، ص38.

الحروب أو السلب والنهب، أما دوره العسكري فهو المسؤول عن تامين السلاح وتعيين القادة، ووضع الخطط الحربية، فالقيادة العليا للجيش كانت بيد الملك، وقد تغير هذا بعد الغزو الدوري لبلاد اليونان، هذا الغزو غير أنظمة الحكم الملكية، وسلب من الملك أغلب المناصب، ولم يبق له إلا المنصب الديني باعتباره كبير الكهنة[1]وانتقال السلطة الملكية تتم بعدة طرق منها الوراثة والزواج بملكة، أو بالقوة، أو الانتخاب.

2- منصب الأركون:

المعنى اللفظي للكلمة " رئيس الحكومة " وقد تم استبدال منصب الملك بمنصب رئيس الحكومة، بعد أن تحول النظام من ملكي إلى أرستقراطي، واستبدال منصب الملك بالأركون، أما مدة تولي الحكم فقد كان في البداية منصب الأركون لمدى الحياة ثم صار لمدة عشر سنوات فقط، ثم صار سنة واحدة ثم قسم على تسع أركونات لكل منهم وظيفته، فهناك أركون ملك وأركون رئيسا للجيش وأركون مشرع...الخ[2].

3- منصب البوليماركوس:

ومعنى هذه الكلمة "رئيس الحرب "وهو بمثابة القائد العام للجيش، ثم سلبت منه سلطاته، في هذا المنصب ليصبح دوره مقتصرا على ما يتعلق بشؤون الأجانب[3].

4- الأرنوس باخوس:

هو مجلس الشيوخ أو الأشراف وأشتق اسمه من التل الذي أنشئ فوقه وهو تل (ازيس)إله الحرب، وكان هذا المجلس يتكون من الطبقة الأرستقراطية، وهم من شغلوا فيما سبق مناصب الأركون، أي قدماء الأركنة وعددهم "31 عضو وعضويتهم مدي الحياة، ومهمتهم حفظ القوانين[4].

---

(1)أيمن بن حميد، الفكر السياسي، مجلس الثقافة العام، بنغازي، 2006م، ص87.

(2) المرجع السابق، ص76.

(3) ارسطو، نظام الاثينيين، مصدر سابق، ص37.

(4) المصدر السابق، ص39.

ونتيجة للظروف الجغرافية والدينية والاجتماعية والسياسية المختلفة في بلاد اليونان كانت أيضاً قوانينهم مختلفة، فبعضهم يحتكم للقانون الوضعي، وبعضهم يحتكم للقانون الطبيعي، من هم يحتكمون إلى أعراف وعادات الأمة اليونانية وهي عامة تشتمل كل المدن اليونانية، أما الأولي أي القوانين الوضعية فهي قوانين يضعها أشخاص يكلفون من مدنهم بوضع قوانينها، فيكونون بمثابة المشرعين، وأما الثانية أي القوانين الطبيعية فهي من مصدر إلهي مقدس، وقد أعلى اليونان من قيمة العدالة واعتبرها غاية الشرائع، كما اعلوا من قيمة المشرعين.

قُسِمَ المجتمع اليوناني إلى طبقات، وهذا التقسيم قائم على الملكية وهي[1]:

1-طبقة الأشراف وهم "اليونبرد" وهم من يمتلكون خمسمائة (مديمندوس)[*]فأكثر.

2-طبقة الفرسان وهم "الهيبي "وهم من يمتلكون ثلاثمائة (مديمندوس) ويستطيعون توفير حاجتهم المختلفة.

3-طبقة الحرفيين وهم (الزوجيتاوي) وهم ملاك الأراضي التي تقدر أراضيهم: نحو مائتي (مديمندوس).

4-طبقة المعدمين الفقراء وهم (التيس) وهم من يمتلكون أقل من مائة (مديمندوس) هذا التقسيم هو تقسيم طبقي يوناني قديم، أكده صولون في إصلاحاته، وكانت الطبقات الثلاثة الأولى تشارك في مناصب الدولة، أما الطبقة الرابعة فليس لها من الحقوق السياسية إلا المشاركة في الحضور لجلسات جماعة الشعب،وأكده الفيثاغوريين، حيث قسموا الناس إلي ثلاثة طبقات[2].

---

(1) جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة جلال العمروسي، ج1، دار المعارف، القاهرة، 1963م، ص29.

(*) المديمنيوس عملة يونانية قديمة وتقدر بـ52لتر. أرسطوطاليس، نظام الأثنيني، مصدر سابق، ص42.

(2) محمد على محمد، على عبد المعطي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص57.

تميز التفكير اليوناني بالحرية لعدم تأثير المعتقد الديني على التفكير، كما كان موجوداً في الحضارات الشرقية السابقة، لأن الآلهة في اليونان لا يختلفون عن البشر إلا في العنصر المكون لهم والذي يمنحهم الخلود.

في حين أن الآلهة في الشرق كان لهم تأثيرهم السلبي على الحرية الفكرية، وكان الملك ظل الله على الأرض، وله تفويض إلهي يمنحه القداسة التي تَحُدّ من حرية التعبير للرعية، وكان الخوف من غضب الآلهة وسيلة الملوك في الشرق للضغط على الرعية والسيطرة عليهم.

مر الفكر السياسي في اليونان القديم بعدة مراحل، كان أولها مرحلة الأنظمة القبلية الملكية، والتي كانت القوانين فيها تُشَرعُ لإرضاء الآلهة، حيث كانت لفظة تاميس "Themis"[1]تطلق على العادات وعلى الإلهة، وكانت هذه العادات قوانين صيغت لإرضاء الآلهة، وقد فرضت هذه القوانين بالقوة، وسار عليها كل من الحاكم والمحكوم، أما المرحلة الثانية فقد جمع فيها اليونانيون العادات المقدسة على يد مشرعين أمثال (داركون، وصولون) وتحولت هذه العادات إلى قوانين من صنع البشر، وقد فرق اليونانيون بين القوانين الطبيعية والقوانين الوضعية، ظهر ذلك واضحا في مسرحية "انتقونAntigone" (عندما أدت ابنة أوديب الشعائر الدينية عند وفاة أخيها وخطبة ملك طيبة التي ورد فيها:" لا تعبث بقوانين السماء الخالدة التي لا تفنى"[2]وفي المرحلة الثالثة أصبح اليونانيون يخضعون هذه القوانين للمناقشة ويبقون على الصالح منها وإلغاء الفاسد، كما أن أي حاكم لا يمكنه أن يحكم إلاّ وفق قانون

(1)نوري سويدان، فلسفة أفلاطون السياسية، ط1، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، المغرب، 2003م، ص51.

(2) وليد بيطار، مدخل إلى علم السياسية، مرجع سابق، ص106.

مكتوب، وظهرت في تلك الفترة العديد من القوانين المكتوبة كقانون الملكية والقوانين المدنية والجنائية، واستبدال الانتقام كنظام عقابي يفرضه القانون[1].

كما كان للحكماء السبعة أثرهم القوي، وقد عاش هؤلاء في القرن السادس (ق.م) ولكن امتد تأثيرهم للعصور التالية، حيث كان لأقوالهم الأخلاقية أثرها في الفكر الأخلاقي والسياسي اليوناني، ومن أشهر هذه الشخصيات "طاليس" الذي عبر عن مفهوم الاعتدال حينما رفض الغني المفرط والفقر المفرط مع أنه سليل أسرة أرستقراطية[2].

كانت الفوضى وكثرة الاضطرابات والثورات والقلاقل التي عاشتها البلاد، نتيجة لعدم وجود عدالة اجتماعية، تحتم وجود شرائع وقوانين لغرض أحداث التوازن بين الطبقات الاجتماعية، التي تتكون منها البيئة اليونانية.

ب- التشريعات اليونانية:

نتيجة للتوسع ونمو التجارة والصناعة في المجتمع اليوناني، بدأت الطبقات الاجتماعية تطالب بإصلاح النظام، فكثرة الاضطرابات والقلاقل جعلت عقلاء أثينا يطرحون عدة تشريعات، من أهم هؤلاء العقلاء والمشرعين داركونوصولونوكليستين وغيرهم وسوف نستعرض أهم ما جاء به هؤلاء العقلاء:-

1-داركون (Dracon)(*):

رغبة في امتصاص غضب الشعب اختار الأشراف أحدهم وهو داركون، "حاكما أو أرخونا لجمع القوانين القديمة "العادات ويهذبها، ويدون هذه القوانين ليطلع

---

(1) ينظر: تاريخ النظم القانونية، مرجع سابق، ص171.

(2) وليد بيطار، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص106.

(*) دار كون مشرع يوناني يرجع له الفضل في صياغة العادات والتقاليد اليونانية في شكل قوانين عام 621 (أحمد إبراهيم حسن، تاريخ النظم القانونية، مرجع سابق، ص171.).

عليها العامة بعد أن كانت حكرا على الأشراف، وكان ذلك عام (621 ق.م) ونصت قوانينه على إحترام الآلهة وتمجيدها، وألغى مبدأ العدالة الفردية الانتقام أو الثأر" لصالح عدالة الدولة، ونظم المحاكم ورتب اختصاصاتها، وقال بالمساواة أمام القانون، نلاحظ أن كل الاصطلاحات تنطلق من تصحيح القوانين ومن أهمها تطبيق المساواة والعدالة وهذا ما نادت به الثورة الفرنسية عند قيامها، ولكن هذه القوانين كانت مخيبة لأمال الشعب وأكثر انسجاما مع طموحات الأشراف ومصالحهم، فطالبوا بإصلاحها، وظهرت قوانينصولون بعد عشرين عاما من قوانين دراكون[1].

2-صولونSolon:

كانصولون نبيلاً انتخبه الشعبُ "حاكماً أو أرخوناً" ونجد في تشريعاته التي ظهرت عام (594 ق.م) محاولة للقضاء علي الاضطرابات التي كانت سبباً في الصراع بين الأغنياء والفقراء، حيث قام بإلغاء الديون العامة والشخصية، وإلغاء عبودية الدين ومنع الاسترقاق بسبب الدين وسمي هذا القانون (ساي سكيتا – sei Schteia) (*)بمعني وضع الثقل (ثقل عبء الدين) ورفض أن يكون الأثيني عبداً في وطنه، وقال بسيادة القانون الذي سوف يعمل على رفاهية البلاد وتقدمها، ومن جملة قوانينه قانون الحَدُّ من ملكية الأغنياء للأراضي، كما ملَّك أراضيَ للفلاحين عن طريق توزيع الأراضي عليهم، وسميت قوانينه في مجملها (قوانين اتيكا)(**)هذه القوانين كانت سبباً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإداري للدولة.

ومن الناحية السياسية فقد أباح لكل المواطنين أن يكونوا أعضاءً في الجمعية العمومية الأكليزيا – Ecelsia" وهي إحدى المؤسسات السياسية في أثينا، وكانت

---

(1) أحمد إبراهيم حسن طارق المجذوب، تاريخ النظم القانونية، مرجع سابق، ص171.

(*) من أشهر القوانين اليونانية، وضعها سولون بعد عشرين عاما من قوانين دار كون، أحمد أبراهيم حسن، تاريخ النظم القانونية، مرجع سابق، ص172.

(**)أتيكا هو اسم الأثينا قديما، مرجع سابق، ص179.

تضم الذكور الذين بلغوا العشرين[1]، إلى جانب ذلك أسس المحاكم الشعبية وأصدر قانونا لمحاكمة كل من يحاول أن يحرم الشعب من حقوقه السياسية، منعا للأنظمة القائمة على حكم الطغاة من السيطرة داخل الأكليزيا، ويعتبر البعض أن صولون هو أب الديمقراطية والدستور المختلط[2]كما أن آراءهُ وأفكاره كانت مقدمة لآراء أفلاطون وأرسطو، ويظهر تأثيره واضحاً في أفلاطون في محاورة القوانين، وبعد أن حكم صولون أثينا لمدة خمسة وعشرين عاما تركها وهاجر إلى مصر، وهو يبلغ من العمر ستة وستين عاماً، هناك تعرف على أطلنتس المدينة الفاضلة المفقودة التي أصبحت المحور الأساسي للمدن الفاضلة من عهد أفلاطون إلى يومنا الحاضر[3].

3-بزيسترايوس (bzistrayus):

رأي البعض ممن خلفوا صولونأن تشريعاته غير كافية، لأنه لم يستطع أن يرضي الأغنياء ولا الفقراء في أثينا، ومثل هذا الإتجاه (بزيسترايوس)[*]الذي نصب نفسه طاغية[**]على أثينا بعد ثلاثة محاولات فاشلة للوصول إلى الحكم عام (527ق.م) والذي صادر أراضي الأغنياء ووزعها على الفقراء، وفرض الضرائب على الدخول الكبيرة، كما أسس أسطولاً بحرياً قوياً، تم له من خلاله أنشاء عدة مستعمرات، وازدهرت أثينا في عهده، حيث أمر بجمع أشعار (الإلياذة والأوديسة) وإنشاء المسارح والمعابد وأدخل ديانة الإله (ديوسيوس) إلي أثينا وجعله أحد إلهة الأولمب إرضاء للطبقة الشعبية لأنه إله هذه الطبقة[4].

---

(1) جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ج1، مرجع سابق، ص5.

(2) نوري سويدان، فلسفة أفلاطون السياسية، مرجع سابق، ص36.

(3) أحمد محمود صبحي، وصفاء عبد السلام جعفر، في فلسفة الحضارة، دار المعرفة الجامعية، 2006م، ص37.

(*)بيزستراوس، زعيم حزب الجبل، هو أول مؤسس للديمقراطية اليونانية، نصب نفسه طاغية لأثينا عام 517 ق.م، مصطفي النشار، تطور الفكر السياسي، مرجع سابق، ص32.

(**)عهد الطغاة الثلاثين يبدأ مع بزيستراوس وأبنائه من بعده، ينظر: أرسطو، نظام الاثينيين، ترجمة طه حسين، مرجع سابق، ص77.

(4) ينظر: مصطفي النشار، تطور الفكر السياسي من صولون إلى ابن خلدون، مرجع سابق، ص33.

4-كلستين (Cleisthene):

وضـــعكليســـتين حداً لاســـتبداد الطاغية (بزيســـتراوس)، وأكد على النظام الديمقراطي فألغى الكثير من امتيازات الأغنياء الأرســتقراطيين، وأصــبحت في عهده السلطة السياسية في يد الشعب من خلال (الأكليزيا) وهي الجمعية العامة أو المؤتمر الشعبي العام، التي تشرف وتراقب مجلس الخمسمائة، أو مجلس "البولا – Boil "وهو مجلس الأعيان، الذي كان أعضـاؤه يختارون اختياراً ليشـرفوا على الأمور القضـائية، وقسم الأثينيين إلى عشر قبائل، والبلاد إلى مئة دائرة لكل منها مجلسها الخاص، ولم يعد للحكام صـفة الأولوهية، وكان الحاكم يعمل بمقتضـي المصـلحة العامة للمدينة، ومن لم يلتزم بذلك يعرض نفســـه للمســـاءلة القانونية، ثم انتقلت الســـلطة للحزب الأرستقراطي لمدة (سبعة عشر عاماً 462 ق.م) أثناء الحرب الفارسية اليونانية[1].

5-بركليز (Perikles):

أكد على مبدأ سيادة الشعب، وفي عهده ظهرت فكرة الرواتب من المال العام، ومن أهم مصـادر فكره السـياسـي خطبته التي ألقاها تخليدا لشـهداء العام الأول وهي ذكرى حربهم مع أسـبرطة (431ق.م) وهذه الخطبة تعكس أهم الآراء السـياسـية في أثينا وطلب من كل أثيني أن يجعل مدينته أهم لديه من نفســه، وعلى المواطن أن لا يفضـل نفسـه أو أسـرته على مدينته[2]ومن أهم إصـلاحاته إعطاء حق الانتخاب لكل من ينحدر من أبوين أثينين، كما طلب أفلاطون بهذا المبدأ وانتقده فيه تلميذه أرسـطو كما سـنعرف فيما بعد، وأسـتثنى العبيد والنسـاء، مثله في ذلك مثل أرسـطو فيما بعد، وكان الجميع سواسية أمام القانون.

6-المدرسة الفيثاغورية:

---

(1) وليد بيطار، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص158.

(2) أيمن بن حميد، الفكر السياسي عند سولون، نشر مجلس الثقافة العام ليبيا، القاهرة، 2006م، ص33.

هذه المدرســـة أســـتاذها فيثاغورس، نادت بحكم الأقلية العارفة المتعلمة، ولم تكن من مؤيدي الحكم الديمقراطي، حيث ربطوا المعرفة بالعمل، والحكيم من يســـلك سلوك الحكيم، فالحكمة ليست بكثرة المعرفة بل بتطبيقها، كما أكد الفيثاغوريون على الرياضة والموسيقى كأساس للتربية، وهذا ما سار عليه أفلاطون وأرسطو في التربية.

هذه البيئة الفكرية الخصـــبة أثرت في أنظمة الحكم في الدول اليونانية وكانت سـبباً في ظهور المشـرعين، وتأسـيس الدسـاتير لهذه الدويلات، وكان الدسـتور الذي تسـير عليه الدولة المدنية، ويمثل القانون فيها من أهم مرتكزات قيام هذه المدنية، وقد وجد في اليونان مائة وثمانية وخمسون دستوراً علي عدد مدنها[1]وقد كانت هذه الدول توكل وضـــع الدســـتور للفلاســـفة ورجال القانون، فنجد دســـتور أيونية قد وضـــعه بارمنيدس أحد أساتذة المدرسة الفيثاغورية، وقد أهتم أرسطو بدراسة هذه الدساتير في كتابه "السـياسـيات " والذي سـوف نتعرف عليه عند دراسـتنا لأرسـطو، ولكي نتعرف أكثر على البيئة اليونانية في تلك الفترة ســـوف نســـتعرض مدينتين متعارضـــتين ومختلفتين سـياسـياً لنوضـح الفكر السـياسـي وتنوعه في تلك الفترة، ولنعرف إلى أي مدينة اتجه كل من أفلاطون وأرســـطو في طرق تفكيرهم الســـياســـي، وأي المدينتين أثارت أعجاب كل منهما، وهل اتفقا أم اختلفا، هاتان المدينتان هما أثينا وأسبرطة.

جـ- أهم المدن اليونانية:

1- أثينا:

تميزت هذه المدينة بالحرية الفكرية والسياسية، وبكثرة الاضـطرابات السياسية والفكرية، وكانت الثورة إحدى مكوناتها الأسـاسـية نتيجة لهذه الحرية، فتعددت أشـكال الأنظمة السياسية التي حكمتها بتعدد الآراء والقوانين التي يفرضـها مشرعوها كما رأينا سـابقاً، عندما تحدثنا عن مميزات المدن اليونانية وعندما اسـتعرضـنا آراء المشـرعين

(1) وليد بيطار، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص149.

أمثال (داركون – وصـــولون.....) وكان تأثير القوى الاجتماعية والاقتصـــادية كبيرة جدا في إحداث هذه الثورات ونجاحها، كما كان دسـتورها عرضـة للتغير أيضـاً حيث تتغيير الأنظمة، نتيجة للصـراع الحاصـل بين الطبقات الاجتماعية، ما أدى إلى فسـاد سياسي واجتماعي وأخلاقي[1]وكانت آراء أفلاطون وأرسطو محاولة لإصـلاح ما يمكن إصـلاحه، ولهذا لم يكن لأثينا نظاماً سياسياً وأحداً بل تعاقبت عليها عدة أنظمة، كما تميزت هذه المدينة بقوة أســـطولها البحري الذي جلب عليها غضـــب جارتها نتيجة لنجاحه في كســـر شـــوكة الفرس من جهة وكثرة مســـتعمراتها من جهة أخري، وما الحروب البيلوبونيزية(*) (التي اسـتمرت خمسـة وعشـرين سـنة بين أثينا وحلفائها من جهة وبين أسبرطةوكورنث وحلفائهما من جهة أخري خير دليل على ذلك، وقد انتهت هذه الحروب بهزيمة أثينا أمام جارتها وكسـر شـوكة هذا الأسـطول، وقد خاض غمار هذه الحروب العديد من الفلاسفة أمثال سقراط وتلميذه، ومن أكثر ما تميزت به أيضـاً علاقتها بمواطنيها حيث كان الأثيني ومدينته شيئا واحدا، فكان إحترامهلقوانينها نتيجة لحبه لمدينته وتفضـيلها حتى على نفسـه، كما فعل سـقراط عندما تجرع السـم راضـياً بحكم قوانين مدينته.

لهـذا كـانـت أثينـا ممثلـة للحلم الـديمقراطي لكـل محبي الـديمقراطيـة، وكـانـت الطبقات الشعبية في كل المدن اليونانية ترنو إليها بعين الإعجاب والمحبة.

2- إسبرطة:

أما إذا ألقينا نظرة على مدينة اسـبرطة ونظام الحكم فيها، فإننا سـنجد مجتمعاً منظماً مسـتقراً يقوم على الحكم العسـكري الاسـتبدادي، ولهذا تميزت بالاسـتقرار في نظام الحكم والاسـتقرار في الدسـتور، وخلقت ثقافة تصـهر الفرد في الدولة، وجعلت

(1) وليد بيطار، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص170.

(*) الحروب البيولينزية: هي حروب قامت بين المدن اليونانية التي كانت منقسـمة على نفسـها مجموعة تناصـر أثينا ومجموعة تناصـر أسـبرطة واسـتمرت لمدة 25 سـنة انتصـر حلف البولنيز الذي يضـم كورنث وحليفتها أسبرطة ضد أثينا وحلفائها.وليد بيطار، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص158.

منه جزءاً في جسد عضوي[1]، وقدرة إسبرطة العسكرية جعلتها تمتلك إمكانية الحسم في المعارك التي خاضـــتها ضـــد أثينا، لم يعرف في هذه المدينة التفريق بين المرأة والرجل وظيفياً، كما حصـــل في أثينا، وكانت المدينة المنتصـــرة المتفوقة التي أثارت إعجاب كل من أفلاطون وأرســـطو وأثرت في كتابتهما الســـياســـية، وكما أثارت أثينا أعجاب الطبقات الشعبية أعجب الأرستقراطيين باسبرطة[2].

وبهذا تميزت كل مدينة بعدة مميزات مختلفة عن أختها ومنها:

1-تميزت أثينا بكثرة الاضـــطرابات الســـياســـية والحروب في حين أن إســـبرطه تميزت بالاستقرار.

2-كانت حكومة أثينا شعبية ديمقراطية، في حين كانت حكومة إسبرطةإرستقراطية استبدادية.

ولهذا تعدّ الفلسفة اليونانية من أعظم الفلسفات الإنسانية، التي اهتمت بمشاكل الإنســان في حياته المادية والفكرية والســياســية، فقد خاض الفلاســفة اليونان في كل مجالات الحياة، ســـــاعدهم على ذلك اجتماع عدة عوامل كان لها أعظم الأثر في تفكيرهم، وجعلت هذا المجتمع يتميز عمن ســـبقه من المجتمعات ومن لحق بـه، وجعلت منه فكراً وحضـــــارةً خالدين خلود الفكر الإنســـــاني، ويمكننا أن نجمل هذه المؤثرات فيما يلي:

1-البيئة الفكرية.

2-البيئة الاجتماعية.

3-البيئة الجغرافية.

4-البيئة الدينية.

ثانياً:- البيئة الفكرية:

(1) وليد بيطار، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص157.

(2) المرجع السابق: ص158.

قُسِمَ التاريخ اليوناني إلى عصرين، عصر الجاهلية وعصر الحضارة[1]، أما عصر الجاهلية الذي يبدأ مع قيام الأمة اليونانية ويحدد بعام (1001ق.م) أي يمتد من نهاية الألف الثاني قبل ميلاد المسيح إلى منتصف الألف الأول حوالي القرن السابع (ق.م)، وتعد هذه الفترة فترة سبات فكري عدا أشعار هوميروس[*]، وهزيود[*]، وقد ظهر مصطلح العصر الجاهلي في الحضارة العربية أيضاً وكان الشعر هو الديوان الذي حفظ مآثر وأخلاق الأمة العربية من خلال المعلقات العشر التي علقت على جدار الكعبة لأهميتها التاريخية والحضارية، نستنتج من هذا، أن للشعر أهمية كبيرة في البدايات الحضارية لكل أمة ولكل حضارة، كذلك بدأت حضارة العصر الحديث في أوروبا بأشعار دانتي وفخته وشلينج وغيرهم، أما عصر الحضارة فيبدأ مع بداية القرن السابع (ق.م) ويستمر إلى نهاية القرن السابع الميلادي، وفي القرن الثامن (ق.م) بدأ ظهور دولة المدينة، وهي إحدى علامات التمدن والتحضر عند اليونان، كما انتشرت في هذه الفترة الكتابة بين العامة، بعد أن كانت حكرا على البعض، ظهرت الخصوبة الفكرية عند اليونان في القرن التاسع والعاشر (ق.م) مع انتشار أشعار كل من هوميروس وهزيود ومبادئ أورفيوس[**]، وقد قسمت الحضارة اليونانية إلى المراحل الفكرية التالية:

1-مرحلة النشأة وتعرف بالمرحلة العتيقة وعرفت أيضاً بطور النشوء بالفلسفة ما قبل سقراط، وتحسب من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس (ق.م)، وهي

---

(1) أيمن بن حميد، الفكر السياسي عند صولون، مرجع سابق، ص16.

(*)هوميروس: شاعر يوناني عاش بين القرنين الحادي عشر والعاشر قبل الميلاد، كتب الإلياذةوالأوديسة، نوري أحمد سويدان، الفلسفة السياسية عند أفلاطون، مرجع سابق، ص24.

(*)هزيود: شاعر يوناني، عاش خلال القرن الثامن قبل الميلاد، كتب قصيدتي "الأعمال الأيام" "ودرع هرقليس"، نوري أحمد سويدان، السياسة عند أفلاطون، مرجع سابق، ص26.

(**) أورفيوس، شاعر وموسيقي وواعظ ديني، جاء من تراقيا، ينظر: حربي عباس عطيو محمود، الفلسفة اليونانية من مرحلة الأسطورة إلى أفلاطون، ج1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998م، ص21.

تمثل طفولة الفكر اليوناني، وعبر عنها فكر هوميروس وهزيود وغيرهما وهي أيضاً مرحلة الميثولوجية الأسطورة.

2-مرحلة الإزدهار وتعرف بالمرحلة الكلاسيكية وهي طور النبوغ والنضج حيث بلغت الفلسفة مداها وتبدأ بصراع السوفسطائين وسقراط وتنتهي بأفلاطون وأرسطو، وقد أطلق عليها بعض مؤرخي الفلسفة ربيع الفكر اليوناني (عبد الرحمن بدوي) وتبدأ من القرن السادس وتنتهي في القرن الرابع (ق.م) وظهر فيها نشاط الفكر اليوناني وإبداعه، فنشط المسرح والفن والفلسفة، وكانت أثينا تحتل مركز الصدارة بين المدن اليونانية.

3-مرحلة الانحدار والتدهور، والجمود والإنحطاطوهي ما عُرِفَ بخريف الفكر اليوناني عند (عبد الرحمن بدوي) أيضاً، وتبدأ بفتوحات الإسكندر المقدوني في عام (320 ق.م) والتي تم بعدها إنحلال المدارس الفلسفية الكبرى في أثينا وهجرتها إلى الخارج في أسيا وأفريقيا وتميزت بتطور علم الهندسة والكيمياء والجغرافية.

ما يهمنا هنا هو تأثير الأدب في الفكر اليوناني وفي فلسفة كل من أفلاطون وأرسطو وذلك من خلال الإتجاهات التالية:

1-الأورفية.

2-هوميروس.

3-هزيود.

4-وحي دلفي.

5-الألعاب الأولمبية.

6-الحكماء السبعة.

1-الأورفية(*):

الأورفيةأخوة دينية مليئة بالأسـرار[1]تنسـب إلي أورفيوس الذي يعتقد أنه وجد قبل هوميروس، رحل صـــاحبها إلي بلاد الشـــرق، تأثر بأديانهم وآرائهم وأفكارهم الصـوفية، التي تناولت أصـل الكون ونشـأته وأصـل الموجودات " آراء أورفيوس في أصـــل الخليقة ونشـــأة الكون تكاد تكون منقولة حرفيا عن نظريات الخلق الشـــرقية والخاصـة بالديانات المصـرية... النظريات الشـمسـية نسـبة إلى مدينة الشـمس (هيلو بولس)[2]،كما أمن أورفيوس بمبدأ تميز النفس عن البدن، وأن النفس ســـجينة البدن وكان ســجنها بســبب الخطيئة الأولي، التي أرتكبها الجنس البشــري الأول (التيتان) حيث أكل التيتان لحم الإله (ديوســـيوس)وكانت عقوبة التيتان الحرق، وعندما خلق الإله (زيوس) البشر جمع رماد التيتان وخلق منه الإنسان فكان جنسه خليطاً من لحم التيتان والإله ديوســـيوس، ومن هنا كانت البشـــرية خليط من الخير والشـــر نتيجة لامتزاج الإلهي بالبشـــري[3]، وقد تأثرت بهذه الآراء الروحية العديد من الفلســـفات اليونانية مثل المدرسة الفيثاغورية(*)وأفلاطون كما يري مؤرخو الفلسفة.

2-هوميروس:

شـاعر يوناني عاش في القرن العاشـر (ق.م) وهو شـيخ كبير في السـن أعمى يتجول ويلقي أشـعاره المتمثلة في الإلياذة والأوديسـة"(**)، والتي سـميت بإنجيل اليونان

(*) الأورفية (حياة أورفيوس لا نعرف عنها شـيئا مؤكدا،.... الرأي الحديث يرى أن أورفســوس كان ســابق عن هوميروس..) ينظر: مصطفي النشار، المصادر الشرقية للفلسفة اليونانية، ط1، دار قباء، القاهرة، 1997، ص28.

(1) انتصار ميلود ذياب، فلسفة أفلاطون، دار شموع الثقافة، و2009، ص15.

(2) مصطفي النشار، المصادر الشرقية للفلسفة اليونانية، مرجع سابق, ص29.

(3) حربي عباس عطيو محمود، ملامح الفكر الفلسفي عند اليونان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997م، ص89.

(*) المدرسة الفيثاغورية وانتقلت الفلسفة الأيونية نحو الغرب، وأزدهرت مع فيثاغورس وأتباعه في جنوب إيطاليا، أميرة حلمي مطر، الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها، دار قباء، القاهرة، 1998، ص70.

(**) الإلياذةوالأوديسة قصائد شعرية تتكون من 15,537 بيت شعر قسمت إلي 24 أنشودة، وهي سجل للحياة الاجتماعية اليونانية، أحمد محمود صبحي، في فلسفة الحضارة، مرجع سابق، ص25.

"في مدينة أيونية في بلاط أمرائها، هذه الأشعار التي يري مؤرخو الفلسفة أنها كان لها أعظم الأثر في الفكر السياسي والأخلاقي، ظلت لقرون طويلة أساسا للتربية والتعليم اليوناني، وقد تناول هوميروس مفهوم العدالة واعتبرها " التزام بإعطاء كل ذي حق حقه في الأوديسة، وكان هذا مخالفا لرأيه في الإلياذة حينما ظهرت الآلهة على جبل الأولمب غير حافلة بالفضائل ولا تلتزم بفضيلة العدل"[1]، لأن هوميروس في هذه الملحمة تكلم على عدالة "زيوس" والفضيلة والشجاعة وهذا ما طرحه كلاً من أفلاطون وأرسطو متأثرينبهوميروس.

3- هزيود:

يعود أصله إلى أسيا الصغرى، رحل إلى بلاد اليونان، وكان من أسرة فقيرة، عاش في القرن التاسع (ق.م) وقد وصلتنا من أشعاره (أنساب الإلهة) و(الأيام والأعمال)[2].

تناول في الأولي فكرة خلق الإلهة، أما الثانية فقد تناول فيها خلق الإنسان والتغيير الذي جرى على البشرية حتى وصلنا إلى جنسه، فقال: هناك خمسة أجناس توالت في الخلق، حتى وصلنا إلي عصره عصر، الكد النهاري والهم الليلي، في البدء صنع الآلهة الخالدين، الذين سكنوا جبل الأولمب، جنساً ذهبياً من أناس قد ماتوا، بعد أن عاشوا في عهد الإله (كرنوس) معيشة الأرباب، لا ينغص عيشهم لا هم ولا حزن، وعندما طواهم الثرى صاروا أرواحا طيبة، جاء بعدهم جنس من فضة اقل شأنا منهم، ثم خلق الإله (زيوس) جنسا ثالثا من البرونز، ثم خلق جنساً رابعاً سابقاً عن جنسه، وهو أفضل وأكثر استقامة، وهم الملقبون بأنصاف الآلهة عاشوا على الأرض، ثم قضت عليهم الحروب، وجاء بعدهم الجنس الخامس الذي ينتمي إليه هزيود، وهو

(1) مصطفي النشار، المصادر الشرقية للفلسفة اليونانية، مرجع سابق، ص32.
(2) نوري سويدان، الفلسفة السياسية عند أفلاطون، مرجع سابق، ص24.

لم يكن راضـــيا عن انتمائه إلى هذا الجنس " ليتني ما تلكأت لأعيش مع الجنس الخامس"[1].

هذا الجنس الخامس هو الجنس الحديدي، ونجد أن هذه الأســـطورة كان لها تأثيراً كبيراً في فلســـفة أفلاطون المتعلقة بفكرة تقســـيم الطبقات الاجتماعية، وســـيتم توضيحه عندما نتناول الجمهورية الفاضلة.

4- وحي دلفي:

وجد على مدخل معبد دلفي العاصـمة الدينية لبلاد اليونان، العبارة الشـهيرة " أعرف نفسـك " وهو مكان يحج إليه الإغريق، وهي منطقة تقع على سـفح جبل كثير الزلازل والتي أعتقد أنها تعبير عن إرادة إله يقطن الجبل، ويتم وحي دلفي على متنبئ أو متنبئة والأكثر استعداداًهن النساء ممن تجاوزن سن الخمسين، وهن كاهنات يكن غالباً في حالة غيبوبة نتيجة نبات مخدر يتعاطينه، أو من غاز ينبعث من تحت الهيكل[2]، تقدم الكاهنات خلاله إجابات على أسئلة المستفسرين عن المستقبل أو أي نصـــيحة، تكون الإجابات على هيئة أبيات شـــعرية غامضـــة يغلب عليها الإشـــارة والتلميح "لأن الحكمة تحب أن تســـتتر"[3]وقد كان من أشـــهر إجابات كاهنات المعبد أن سقراط هو الأكثر حكمة في أثينا.

5-الألعاب الأولمبية:

بدأت الألعاب الأولمبية الرياضية عام (776 ق.م) في جبل أولمب إلى جانب المسابقات الشعرية والفنية، وتتوقف هذه المسابقات في أوقات الحروب، وقد استعملت حســاب الســنين، وقد كان من أشــهر العبارات التي قيلت في الألعاب الأولمبية "... علم أبنك الرياضـة والموسيقى، ولا تعلمه الرياضـة فقط فيكون متوحشاً، ولا الموسيقى

(1) مصطفي النشار، المصادر الشرقية للفلسفة اليونانية، مرجع سابق، ص39.
(2) أحمد محمود صبحي، وصفاء عبد السلام جعفر، في فلسفة الحضارة، مرجع سابق، ص34.
(3) المرجع السابق، ص35.

فقط فيكون مخنثاً"[1]، وقد كان لهذه الألعاب التي مازالت مستمرة إلى يومنا الحاضر أعظم التأثير في البيئة والتفكير والتربية عند الإغريق.

6-الحكماء السبعة[2]:

الحكماء السبعة لقب أطلقه اليونانيون القدماء على سبع فلاسفة ورجال دولة ومشرعين، عاشوا في القرن السادس (ق.م) واشتهروا في القرون التالية وهم:

1. طاليس (642-546 ق.م) من مالطا من أشهر ما قال: "التأكد يجلب الخراب".
2. صولون (640-546 ق.م) من أثينا من أشهر ما قال: "لا تكثرت لشيء".
3. بيتاكوس (650-564 ق.م) من ملتين سن قوانين من أشهر ما قال:"أعرف فرصتك ".
4. كيلو بولس (633-564 ق.م) من جزيرة لندروس من أشهر ما قال: " كل اعتدال محمود) وهو شاعر وفيلسوف وحاكم جزيرة لندروس.
5. بيرماند (627-575 ق.م) من ملوك كورنث من اشهر ما قال: " التفكير المسبق في كل شئ " وجد عمل لكل مواطن.
6. بياس (600-530) من برينيه قاضي ومحامي ورجل دولة عُرِفَ بحكمته من أشهر ما قال: "كثرة العمال تفسد العمل".
7. خيلوتالأسبرطي (549-470 ق.م) فيلسوف من اسبرطة كان أول من أدخل نظام المراقبين للملوك من أشهر ما قال: "أعرف نفسك"[3].

هؤلاء الحكماء السبعة كانوا: "مصلحين ومشرعين ولم يكونوا فلاسفة"[4]، لأن اهتمامهم كان منصباً على إصلاح النظم الأخلاقية والقانونية.

---

(1) المرجع السابق: ص36.

(2)ويكيبيديا الموسوعة الإلكترونيةhttp://ar-m-wikipedy.org.

(3)ويكيبيديا الموسوعة الإلكترونيةhttp://ar-m-wikipedy.org.

(4) حربي عباس عطيو محمود، ملامح الفكر الفلسفي عند اليونان، مرجع سابق، ص38.

ثالثاً- البيئة الاجتماعية:

عُرِفتْ الأمة اليونانية بعدة أســـماء، ولكن كان ومازال أشـــهرها (الآخيين)، وعُرِفتْ(بالهيلينية)، وســـماها الرومان (بالإغريق)، وســـماها العرب (باليونان) حيث يرجعون نسـبهم إلى " يونان بن يافث بن نوح عليه السـلام، وهناك رأي آخر لتسـمية العرب لهم باليونـان، والذي يرجع إلى قبيلـة " أيونيـة إحدى القبـائل الأربعـة اليونـانيـة الكبرى يعتقد أنها جاءت إلى بلاد اليونان واســـتوطنت ما بين "تســـاليا والبلبونيز " وتصـــاهروا مع السـكان الأصـليين " البلاسـيحيينوالميسـينييناالتي تكونت منها الأمة اليونانية وهم (الأيونية – الأخية الأيولية – الدورية)[1].

ويطلق لفظ الإغريق على قبائل هاجرت في الألف الثاني (ق.م) من أواســـط أسـيا الصـغرى، واسـتقروا في بلاد اليونان، فهم شـعب آري أقام بعضـه وهوالأيونى مستعمرات على سواحل أسيا الصغرى، ولذلك سمي بالأيوني قديما ويشمل (ملطية – أزمير أفسـوس)، واسـتقر الدورين في شـبه جزيرة دورة وأسـسـوا مدينة اسـطنبول) في المضـيق الغربي للبوسـفور، وأما الآخيون فقد وصـلوا إلى ايطاليا وصـقلية وشـواطئ ليبيا ومصر وأسسوا مرسيليا في فرنسا وقورينه في ليبيا[2].

كـان المجتمع اليونـان القـديم عبـارة عن مجتمع بـدائي قبلي كغيره من المجتمعات القبلية، حيث يتميز الفرد بالروح القومية، وحبه وانتمائه لقبيلته، فالقبيلة سابقة لمفهوم الوطن، وأعلى منه مرتبة حتى في مجتمعاتنا الحالية التي تتميز بالقبلية في الفكر المعاصـر ونجد هذا في الوطن العربي الذي لم يظهر فيه إلى الآن حسـب اعتقاد الباحثة مفهوم المجتمع المدني الموجود في المجتمعات الغربية، وتحت مظلة القبيلة يوجد شـيخها الذي هو أعلى هرم السـلطة، والذي قد يكون أكبرهم أو أغناهم، وهم في حـالـة من الصـــراع مع القبـائل المجـاورة على مواطن المـاء والكلأ، ولهذا

(1) أيمن بن حميد، الفكر السياسي عند سولون، مرجع سابق، ص23.

(2) أحمد محمود صبحي، صفاء عبد السلام، في فلسفة الحضارة مرجع سابق، ص30.

فالانتماء والإيمان حقيقي للفرد والجماعة لهذه القبيلة، وهو يُدافع عنها بكل ما يملك، وانتقال المجتمع اليوناني من مجتمع قبلي إلي مجتمع مدني حقيقة أكتشـــفها اليونان منذ آلاف السنين، جعلت من قانون المدينة السيد الذي يعلوا الحاكم والمحكوم، وولاء الفرد المواطن لمدينته وليس لقبيلته، من خلال القانون الوضـــعي والدســـتور، الذي قضـي على القانون الفردي، الذي كان سـارياً حتى إصـلاحات صـولون، والذي كان فيه الفرد يقتضـــى لحقه الخاص بنفســـه فكانت المدن اليونانية دول مدنية، مازالت مضـرب الأمثال في مدنيتها إلي وقتنا الحالي، حسـب اعتقاد الباحثة، وإذا ما اتحدت مجموع القبائل تكونت الدولة، كما حدث في اليونان القديم، حيث تحول من مجتمع قبلي إلي مجتمع مدني، يؤمن بمدينة الدولة، وأصـبحت هي إيمانه وانتمائه وحقيقته، تم إتحادهذه القبائل وانتقلت إلى طور جديد ظهر فيه مفهوم دولة المدينة " كان العامل الرئيسي لنشأة الفلسفة في اليونان، هو انتقال المجتمع من مجتمع قبلي تحكمه التقاليد الموروثة والأساطير الدينية، يقوم على اقتصاد بدائي أساسه الرعي والزراعة، إلي مجتمع دولة المدينة.....الذي يقوم على الأسرة الأبويه والملكية الفردية واستخدام الرقيق....كما عرف اليونان المعادن واستعملوها في صناعة الأسلحة والعملة النقدية التي كانت ســـببا في النمو الاقتصـــادي"[1]وأســـتبدل الاقتصـــاد القديم القائم على المقايضـة بأسـلوب جديد قائم على البيع والشـراء والمضـاربة، وهذا شـكل آخر لتطور القبيلـة، التي كـان اقتصـــــادها قـائماً على الرعي والزراعـة، والتحول إلي التجـارة والصـناعة، بدل المقايضـة وجدت النقود وظهرت عملية البيع والشـراء، والأمر الذي أدى إلى ظهور طبقات اجتماعية جديدة لم تكن موجودة من قبل، عقب خروج اليونانيين الذين لا يمتلكون أراض زراعية في بلادهم الأم (اليونان) نتيجة ســـيطرة النبلاء ملاك الأراضـــي عليها، ما أضـــطرهم إلى ركوب البحر إلى البلاد المجاورة ونشـــطت التجارة البحرية، وظهرت طبقة جديدة إلى جانب الطبقة القديمة من

(1) أميرة حلمي مطر، الفلسفة اليونانية، مرجع سابق، ص9.

الأرستقراطيين ملاك الأراضي، هذه الطبقة من الأغنياء الجدد من التجار والصناع البرجوازيين كانت سببا في تغيير العديد من الأنظمة والمفاهيم الفكرية والسياسية، معها امتد التيار الاستعماري اليوناني إلي شعوب أخرى في أفريقيا كمصر وليبيا، وكانت سببا في تعرفهم على العديد من الحضارات التي كان لها أعظم الأثر في نشوء الفلسفة اليونانية وتطورها، وقد أطلق علي الفلسفة اليونانية في بدايتها تسمية الفلسفةالهيلينية(*)، وقد تمثلت في المدارس الطبيعية وماعرف بالطبيعيين الأوائل وفلاسفة ربيع الفكر اليوناني من السوفسطائية إلي سقراط، وأفلاطون وأرسطو تمييزاً لها عن الفلسفة الهيلينستيه[1](*)التي ظهرت بعد غزو الأسكندر المقدوني لليونان وخروج المدارس الفلسفية من اليونان إلي مناطق أخرى متفرقة من دول العالم.

رابعاً:- البيئة الجغرافية:

اليونان بلد يقع في شبه الجزيرة الواقعة أقصى جنوب شرق أوروبا، تكثر به السلاسل الجبلية التي تقطع أرضيه في غير انتظام، مما جعل الاتصال بين سكانه صعباً، وكذلك توغل البحر في هذه الأراضي إذ جعلها ذات سواحل متعرجة وملتوية، فصارت أرضيه جزراً وأشباه جزر(2).

تميزت البيئة الجغرافية في اليونان بالوعورة، لكثرة الجبال والمرتفعات فيها، ما جعل الاتصال بين أجزائها صعباً منذ القدم، ولأن أغلب أراضيها عبارة عن جبال تحفها مياه البحر، لذلك كانت أغلب مدنها ساحلية تقع على سحل البحر، ومن نتائج هذه الجغرافيا القاسية صعوبة الاتصال بين شعوبها، وقد اختلف هذا الوضع بعد تطور وسائل المواصلات فكانت كل مدينة تمثل وحدة سياسية مستقلة بذاتها، وكان

(*) لفظ أطلق علي الفلسفة اليونانية القديمة، وقد اشتق من لفظ هيلاس وهي منطقة تفصل وسط اليونان على شماله، وفيها تقطن الآلهة اليونانية، تقام المهرجانات والألعاب الأولمبية عليها، أحمد محمود صبحي، في فلسفة الحضارة، مرجع سابق، ص23.

(*)لفظ أطلق على الفلسفة اليونانية بعد غزو الأسكندر المقدوني، والتي كانت سببا في خروج المدارس الفلسفية من اليونان إلي بقاع العالم، أحمد محمود صبحي، في فلسفة الحضارة، مرجع سابق، ص23.

(2) أيمن بن حميد، الفكر السياسي عند صولون، مرجع سابق، ص23.

هذا سبب ظهور مفهوم دولة المدينة (Polis أو city - state) كما أن ندرة المركزية السياسية جعل الشعوب الإغريقية تتصف بروح الفردية التي هي من مقومات الفكر الحر[1] فلم يكن هناك سلطة سياسية أو دينية مركزية تحكم قبضتها على المدن، فكانت كل مدينة لها طابعها الخاص، وإن اشترك سكانها في التوجه جميعاً إلى الآلهة الأولمبية كمرجع ديني، وبهذا انعكس الطابع الجغرافي على الروح السياسة.

مع اعتقادي كباحثة أن استقلال هذه المدن يرجع إلى الروح الحرة التي تميز بها اليونان، ليس لصعوبة التضاريس بدليل أن هذه التضاريس لم تكن عقبة أمام الحروب البولونبزية التي استمرت لمدة خمسة وعشرين عاماً، والتي قسمت المدن اليونانية إلى تحالف كورنثيا وتحالف أثينا ولم تكن هذه التضاريس عقبة أمام هذه المعارك الحربية التي لها ما لها وعليها ما عليها.

خامساً- البيئة الدينية:

يري ول ديورانت في كتابه قصة الحضارة، أن للديانة اليونانية عدة مصادر[2]أول هذه المصادر أنهم أخذوا عن الأديان السابقة لهم وهي الديانات الشرقية المصرية والبابلية وغيرهما"... هذه التفسيرات المختلفة لأصل الوجود وجوهر العالم الطبيعي قد فعلت فعلها في التراث الفكري لمختلف بلاد الشرق القديم وخاصة في الحضارة البابلية، ولا شك أنها انتقلت إلي فلاسفة اليونان عبر تتلمذهم على كهنة أون القديمة،... التي جاءت بتفسيرات مشابهة للتفسيرات المصرية[3]، أما المصدر الثاني فهو أشعار هزيود وهوميروس اللذان زودا الناس أو العامة بقواعد الدين العامة، وكذلك وضع هزيود من خلال كتابه " أنساب الآلهة "سجلاً مفصلاًلتسلسل إلهة اليونان، أما المصدر الثالث فهي العادات والتقاليد، وقد كانت الديانة اليونانية وثنية،

(1) ينظر: أحمد محمود صبحي، وصفاء عبد السلام جعفر، في فلسفة الحضارة، مرجع سابق، ص24.
(2) ول ديورانت، قصة الحضارة، ج 6، (د.ت)، ص118.
(3) مصطفي النشار، المصادر الشرقية للفلسفة اليونانية، مرجع سابق، ص74.

لأنهم لم يكونوا موحدين، فكثرة آلهتهم انقسمت إلى آلهة قديمة وآلهة حديثة، القديمة منها اندثرت أما الحديثة فهي آلهة الأولمب، قسمت أيضاً إلى قسمين، الآلهة الاثنا عشر والآلهة الصغار، وهي ليست ذات شأن، شكل آلهة الأولمب مجمع الآلهة البانثون "وقد كانت الآلهة تشبه البشر في كل شيء في حياتها ونزواتها ورغبتها وتتميز عنها في عنصر الخلود الذي يكونها كما يري برتراند رسل " الآلهة هناك بشرية إلى أقصى الحدود، لا تختلف على الإنسان إلا في كونها خالدة"[1]وأهم مميزات الآلهة اليونانية إلى جانب كونها خالدة، فهي سريعة الحركة، لها صفات إنسانية فهي تحب وتكره...إلخ وتتشكل في هيئة حيوانات.

كماآمن اليونان بالعالم السفلي عالم الأموات وألهه "هاريس "الذي كانوا يتضرعون له بالدعاء، ويطلبون من أرواح موتاهم أن تدفع عنهم الضرر وتجلب لهم الخير، كما عبد اليونانيين النار واعتبروها مقدسة، وهنا تتشابه الديانة اليونانية بالديانة الفارسية، حيث كان الفارسيون يقدسون النار، فكان يوجد في كل بيت يوناني مذبح به فحم يظل مشتعلاً وموقداً باستمرار، وكان رب كل أسرة يهتم بهذه النار لكي تظل مشتعلة دائما مادامت الأسرة حية، ولا تخمد إلا بفناء الأسرة، كما أمن اليونان بالقدر وكانت فكرة مهمة لديهم، حيث كانوا يعتقدون أن الكون ملئ بالآلهة، ولهذه الآلهة مجلس يترأسه "زيوس كبير الآلهة" "وفوق زيوس القدر الذي يسير الآلهة والناس جميعاً"[2]كذلك أمنوا بوجود العرافين والعرافات الذين كانت وسيلتهم الاتصال بالآلهة، واعتقدوا أن الإنسان يمكن أن يتصل بالآلهة بعدة طرق منها (الأحلام، لحظات الاحتضار، أو الالتقاء بالآلهة مباشرة). كما تعددت لديهم دور العبادة، وكان

(1) برتراند رسل، تاريخ الفلسفة الغربية، ترجمة زكي نجيب، ج1، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1954، ص35.
(2) أيمن بن حميد، الفكر السياسي عند سولون، مرجع سابق، ص40.

أشـهرها معبد أبولو في دلفي كما اعتقد اليونانيون بالأسـاطير التي تعبر عن عقائدهم وعبادتهم.

مع تعدد الآلهة وتعدد دور العبادة والمعابد إلا أن الديانة اليونانية كانت مجرد طقوس لإنعدام العلاقة الروحية بينهم وبين آلهتهم، ولأن طبائع الآلهة لم تختلف عن طبائع البشـر، فلم يحمل لهم اليونانيون ذلك التقديس، الذي يجعلها مميزة عن عُبّادها فهي تحب وتكره وتعربد وتسكر، وتظهر في أشكال الإنسان والحيوان وتأكل وتشرب لذلك لم تحمل في ذاتها طابعاً روحياً، وكانت علاقة اليونان بالآلهة علاقة استعطاف ونفاق لغرض الفائدة[1]وحتى ممارســـتهم لهذه الطقوس كي تبارك أعمالهم لذلك خلا الدين اليوناني من الروحية مما أدى إلى أضـــعاف تأثيره على الســـلوك الاجتماعي والفكري، وهذا ما اكســب الحضــارة اليونانية الحرية الفكرية وميزها عمن ســبقها من المشرقيين.

كذلك كان للأســـطورة دور كبير في القيام بالوظيفة التشـــريعية، فمن خلالها كانت تســـن القوانين والقيم والأخلاق، لهذا كان لها وظيفة اجتماعية كبيرة، وكان صـراع الآلهة هو أحد أهم مكونات الأسـطورة، ومحاولة كل منها السـيطرة على العالم سواء في أساطير أورفيواس أو هوميروس أو هزيود " فقد انتقلت السلطة من أورانواس إلى كرونوس ثم إلى زيوس نتيجة للتغيير الحاصـــل في طرائق حكم العالم حيث ســـيطرت الآلهة الأولمبية بقيادة زيوس حيث تذهب الأســـطورة إلى أن آلهة الأرض "جي" تزوجت آله الســماء "أورانوس" ومنهما نشـــأ الإله "أوقيانوس" إله البحر، وأبناء من الجبابرة هم "التيتان"، وقد أوعزت "جي" إلي " التينان" يقتل أباهم الإله "أورانوس" فأنزلوه عن العرش ووضـــعوا "كرونوس" الذي ابتلع أبنائه بســبب نبوة، بأن أحد أبنائه ســـيقتله وليتفادى القضـــاء والقدر... ولكن ولد له أبن في جزيرة كريت وهو "زيوس"

(1)أيمن بن حميد، الفكر السياسي عند سولون، المرجع السابق، ص40.

سـراً، وهو الذي حقق النبوة وأنزله عن العرش وألزمه بإخراج أبنائه من بطنه[1]، وأقام هؤلاء الأرباب العدل وحكم القانون في الأرض، أي في حياة المدينة"[2]واعتبر زيوس الحامي للعدالة، ويعد خرق العدالة إهانة للإلهة لابد أن يعاقب من يقوم بذلك، وقد تناول هذا هوميروس في الكتاب السـادس عشـر من الإلياذة " وعندما تغرق الأرض العائمة في الخريف، يفيض الماء المتدفق من الغيوم العاصـفة وعندما يدفق جوبيتير أمطاره الثقيلة فيهاجم جرائم الناس الذين يتجاوزون القوانين بعنف، ويجعلون العدالة بعيدة عن الجزاء وفي غفلة من الآلهة وسـخطهم..."[3]، فكانت الآلهة تعاقب كل من يخرق القانون.

وحتى عهد هوميروس لم تعرف الدولة المنظمة ولم يعرف القانون كتشـريع للدولة، بل كان السـائد العادات التي عرفت ب "تاميس "themis " وكانت أيضـاً العدالة، وجاء مصـطلح "dike" للتعبير عن العدالة المادية التي تظهر في العلاقة بين الناس والألهة، أما العدالة الأبدية فهي "Themis " وسـواء Themis أو Dike فهما أسـاس للشـرعية، وبهذا لم تنفصـل فكرة القانون عن فكرة العدالة[4]التي كانت تعني اللامساواة وكانت تشخيصاً لمبدأ الحق بمعناه القديم عند هوميروس، انتقل هذا المعني المتخذ للعدالة مع هزيود في أنساب الآلهة " و"الأيام والأعمال " حيث قال أن ابنتي زيوس "ديك، وبونوميا " يجسـدان الكمال والخير، وزوجته "تاميس " تجسـد النظام الإلهي الطبيعي الأبدي المقدس، حيث "ديك "تحمي العدالة المقدسـة وتعاقب المتجاوزين، أما "بونوميا" فهي تدافع عن الوحدة الوثقى لحكم القانون والنظام، هاتان

(1) ينظر، حربى عباس عطيو محمود، الفلسـفة اليونانية من مرحلة الأسـطورة إلى أفلاطون، مرجع سـابق، ص23-24.

(2) ف. س. ترسـبيان، الفكر السـياسـي في اليونان القديم، تر: حنا عبود، ط1، دار الأهالي للطباعة وسـورية، 1999، ص10.

(3)ف. س. ترسبيان، الفكر السياسي في اليونان القديم، المرجع السابق، ص11.

(4) المرجع السابق، ص12.

الابنتان هما ثمرة زواج الإله زيوس بالإلهة تاميس[1]، وكما كان الإله زيوس رمزاً للعدالة صار أبنه أبولون رمزا للاعتدال وضبط النفس، وهو الوسيط بين الإله زيوس الكبير والإنسان الضعيف، وكانت تعاليمه تنشر من خلال معبد دلفي الذي هو معبده ويمثل القوة الروحية للآلهة والقوة الزمنية الفاعلة في سن القوانين، حيث كان الناس يحجون لهذا المعبد ويطلبون المشورة والنصح من كهنته وعرافيه، وصار مبدأ ضبط النفس والاعتدال الأبولوني جزءاً مهماً من الحياة السياسية في اليونان القديمة.

يستخلص من هذا أن اليونان القديم تعرف على العديد من المصطلحات والمفاهيم القانونية والأخلاقية من خلال الأسطورة، أثرت في الحياة الاجتماعية، فظهرت مبادئ العدالة والاعتدال وضبط النفس، وكل الفضائل كالعفة والشجاعة والحكمة، من قبل ظهور أفلاطون وأرسطو بل إن قيمة القانون سواء الأخلاقي أو التشريعي وحب اليوناني لهذا القانون والدفاع عنه من أكثر المفاهيم المسيطرة على هذه البيئة الفكرية الحرة.

وأن للأسطورة دور كبير في الفكر اليوناني، واعتبارها المرحلة الأولى من مراحل تطور الفكر الفلسفي عند اليونان، وكانت الأسطورة "المينولوجية" لها أعظم الأثر على فكر الفلاسفة والمفكرين فيما بعد، ومنهم سقراط وأفلاطون وأرسطو، لأن هذه الأساطير ذات المسحة الدينية كانت تهدى إلى تقويم الأخلاق، وإرشاد الأفراد إلى منظومة من النظم الأخلاقية، مع الأخذ في الاعتبار أن أفلاطون وأرسطو لم يأخذا بكل ما جاء في هذه الأساطير، وبخاصة فيما يخص الصراع بين الآلهة، حيث أكد أفلاطون في منهجه التعليمي في الجمهورية الفاضلة إلى عدم ذكر الأساطير التي تتحدث عن شهوات الآلهة وصراعهم فيما بينهم، لأنه لا يريد تعليم النشء إلاّ الأساطير التي تدعو إلى تقويم الأخلاق، ومن تأثير هذه الأساطير وهذه المرحلة خلق التفكير الحر عند اليونان، نتيجة لأن الآلهة عندهم ليس لها تلك القداسة التي منحت للآلهة عند الشرقين القدماء واللذين أثرت فيهم سلباً، مما أدى إلى تحرر

(1) المرجع نفسه، ص13.

اليونان من هيمنة رجال الدين والكهنوت، فكانت الحرية الفكرية التي خلقت الفلسفة اليونانية في المرحلة الثانية التي هي أعظم مرحلة في الفكر اليوناني، مرحلة النضج والازدهار مع السوفسطائين سقراط وأفلاطون وأرسطو، التي لحقت بها مرحلة ثالثة هي مرحلة الانحدار والإنحلال والتدهور وخروج المدارس الفلسفية من اليونان إلى إيطاليا لتزدهر الحضارة الرومانية.

الفصل الثاني
مدينة أفلاطون السياسية

المبحث الأول:- أفلاطون حياته وأثرها في فكره.

المبحث الثاني:- فكرة الدولة ومقومات وجودها عند أفلاطون.

المبحث الثالث:- الدولة تكوينها هدفها وحق الثورة عند أفلاطون.

المبحث الأول
أفلاطون حياته وأثرها في فكره.

أولاً- مولده.
ثانياً- مؤلفاته.
ثالثاً:- أسلوبه.

أولاً- مولده:

ولد أفلاطون في فترة انتصـــار الديمقراطية على الأرســـتقراطية، وهو ســـليل الأســـرة الأرســـتقراطيةالتي كان لها باع طويل في الحكم والســـياســـة، حيث كان أحد أقاربه من الطغاة الثلاثين(*)، الذين حكموا أثينا قل ظهور الديمقراطية، كما أن تربيته واســـتعداداته الأســـرية كانت تهُيئُه لأن يصـــبح رجل ســـياســـة، ولكن عندما حكم الديمقراطيون على أستاذه بالإعدام وتجرع السم، كره السياسة العملية والسياسيين، وأصـــبح ينُظر في الســـياســـة النظرية، وهذا ما تشـــهد به كتاباته ومحاورته الأولى الدفاعو"اقريطيون"و"الجمهورية"،أيضـــاً محاورته المتأخرة القوانين والســـياســـي، التي حاول أن يؤسس من خلالها دولة مثالية يكون الفلاسفة على رأس هرم السلطة فيها، وتســـير وفق ضـــوابط وقواعد لا تســـبق إحداهما الأخرى، فكانت التربية والتعليم هما الأساس[1]، ربط الفلسفة بكل مناحي الحياة الأخلاقية والسياسية والاجتماعية.

ولد أفلاطون عام (427 وتوفي 347 ق.م) على وجه التقريب من أسرة عريقة فهو " أرسطو كليس " Aristocles " أبن أرسطونAriston الذي ينحدر من سلالة الملوك الأوائل في أثينا، ويعود نســـب أبيه أرســـتون إلى الملك كرودوس، وأمه هي بريكتيونيPerictione[2]التي تربطها علاقة قرابة بأحد الحكام المشـــهورين ويدعى "دروبيدوس"، وكذلك المشـرع اليوناني المشـهور سـولون، وكان له شـقيقان أكبر منه هما أديمنتوسـوجلوكون، وأخت هي" بوتوني"[3]وعندما مات أبوه أرسـتون تزوجت أمه

(*) حكم الطغاة ظهر في اليونان في القرن السادس قبل الميلاد، وهذا النظام لا يعني الظلم والتعسف كما تعني الكلمة بالمصـطلح الحديث، بل هو نظام قائم على حكم الفرد، من صـغار الزراع والتجار وأصـحاب المهن الصـــناعية، وحتى من كان منهم ينتمي للأســـر الأرســـتقراطية لم يكن يعمل لصـــالح طبقته، بل لصـــالح المواطنين. أميرة حلمي مطر، الفلسفة عند اليونان، دار النهضة العربية، القاهرة، 1981، ص35.

(1) نوري سويدان، فلسفة أفلاطون السياسية، مرجع سابق، ص201.

(2) مجدي الســـيد أحمد الكيلاني، الفلســـفة اليونانية من طاليس إلى أفلاطون، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الأسكندرية، 2013، ص215.

(3) أنتصار ذباب، فلسفة أفلاطون أصولها نظرياتها، مرجع سابق، ص39.

بركتيوني من بريلاميسPyrilampes، الذي كان صـــديق مقرب من بركليس، وقد أنجبت أمه من هذا الزواج ابناً هو أنطفيون الذي أتجه إلى تربية الجياد، وكان مولده في بـدايـات الحروب (البيلوبونيزPeloponnese)بين أثينـا وحلفـائهـا وأســـبرطـة وحلفائها[1]، وقد أُطلق عليه لقب "أفلاطون Platon مدربه في اللياقة البدنية، أي العريض لامتلاء جســـمه وعظم منكبيه وقوة بنيته[2]كان هذا اللقب يطلق عليه من باب الســـخرية[3]، كذلك كان خاله خارميدس وعم أمه الذين كانا من المتحدثين في الحزب الأرستقراطي، الذي عرف بالطغاة الثلاثين.

عاصـر فترات عصـيبة من تاريخ أثينا السـياسـي، فقد ولد بعد عام واحد من وفاة الطاغية بريكليز، وكان في الرابعة عشـــر عندما نكبت أثينا في أســـطولها في حروب صـــقلية، وكـان في الثـانيـة والعشـــرين عنـدمـا ســـقطـت أثينـا في يـد ليساندرLysander وتحطيم الأسبرطيين لأسوار أثينا، واستيلاء الطغاة الثلاثين على الحكم في أثينا عام (404 ق.م).

تعلم أفلاطون كما يتعلم أبناء الطبقات الأرستقراطية، فقرأ لشعراء أثينا وخاصة هوميروس، ودرس العلوم وشـــغف بالرياضـــيات ودرس مذهب هيراقليطس وفلســـفة التغير لديه على يد" كراتيلوسCratylus " كذلك درس بارمنيدســـوالفيثاغورية وتتلمذ على يد أستاذه سقراط الذي التقى به في سن العشرين واستمر معه حتى سن الثامنة والعشـــرين حين أعدم أســـتاذه، وكان إعدام ســـقراط على يد الديمقراطية الأثينية عام "399ق.م ضربة قاضية لأمال أفلاطون السياسية، حيث كانت له طموحات سياسية بحكم مولده في بيئة سـياسـية كما أشـرنا سـابقاً، فضـلاً عن الحروب البيلوبونيز التي

(1) وليد بيطار، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص201.
(2) نوري سويدان، الفلسفة السياسية عند أفلاطون، مرجع سابق، ص103.
(3) المرجع السابق، ص103.

أشترك فيها أستاذه سقراط كان لها أعظم الأثر في تكوين فكره السياسي، وخاصة أن أثينا هزمت في هذه الحروب "من المعروف أن عقل المهزوم غالباً ما يكون مفتوناً بقوة الغزاة الفاتحين، فعندما شرع أفلاطون في بناء مدينته المثالية أتجه إلى أسبرطه وأتخذها نموذجاً له، وهو بالطبع لم يقلد هذا النموذج تقليد العبيد، ولكن جمهوريته أشبه بالتنظيم التسلطلأسبرطه منها بالتنظيمات الحرة، التي تمتعت بها المدن اليونانية الأخرى في غضون القرون السابقة"[1]، فأصبح أفلاطون يرنو بعين الأعجاب إلى أسبرطة المنتصرة، وإلى نظام الحكم العسكري الصارم الذي كانت تتبعه في التربية والتعليم، الذي كان من الأسس التي طرحها في جمهوريته في التربية والتعليم.

بعد موت سقراط شعر أفلاطون بعدم الأمان في مدينته أثينا مسقط رأسه وموطن علمه ومعلميه وبيئة أحلامه وآماله، فذهب إلى مدينة " ميجار Megara" حيث تجمع بعض تلاميذ سقراط بقيادة أقليدسEudides"ومنها سافر إلى إيطاليا التي تعرف فيها على مذهب الفيثاغوريين، ثم سافر إلى مصر وصقلية، التي كانت تربطه علاقة صداقة مع ملكها ديونسوس الأكبر "أراد أفلاطون استثمار هذه الصداقة في تحقيق مدينته الفاضلة على أرض صقلية وعلى أرض الواقع، وعندما دعاه الطاغية ديونيسوس عن طريق ديون الصديق المقرب من أفلاطون الذي كان مؤمنا بفلسفة أفلاطون إلا أنه فشل في ذلك وجلب على نفسه غضب صديقه الذي رحَّله على ظهر سفينة، وتم بيعه كرقيق ثم أعتقه أحد مواطني أثينا، وعاد إلى وطنه، وبعد موت الملك الأب، أرسل الابن في طلب أفلاطون فعاد إليها للمرة الثانية ليعلم الملك الجديد الفلسفة والقانون، ولكن سرعان ما شب الخلاف بين ديون والملك الشاب الذي

(1) ماريا لويزا برنيرى، المدينة الفاضلة عبر التاريخ، سلسلة عالم المعرفة العدد 225، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997م، ص31.

قام بنفي ديون ولحق به أفلاطون، حيث رأى أَنَّآراء أفلاطون في الجمهورية الفاضلة تهدد ملكه[1].

ثانياً- مؤلفاته وإنجازاته:

(أ) الأكاديمية:

بعد فشل أفلاطون في تحويل مدينته الفاضلة من الحلم إلي أرض الواقع في سرقواسة، قفل راجعاً إلى أثينا وقام بتأسيس الأكاديمية (عام 387ق.م) في بستان كان يخص رجلاً أسمه أكاديموس، ومن هنا عرفت بالأكاديمية وكان التعليم فيها متاحاً بالمجان لمن يرغب في تحصيل تعليم عالٍ، هذه الأكاديمية كانت خارج أسوار المدينة ثم نقلت إلى داخل المدينة، وظلت هذه الأكاديمية قائمة حتى أقفلها الأمبراطورجستنيان(*)عام(529م) وأبعاد فلاسفتها إلى خارج أثينا، " كان أفلاطون صاحب مدرسة تقوم بإعداد الفلاسفة والطبقة التي تحكم على أساس المعارف التي كانت تزودهم بها الأكاديمية"[2]وفق هذا الرأي كانت الأكاديمية هي المكان الأمثل لتعليم الحكام الفلاسفة تعليماً عاليا يؤهلهم لحكم المدينة الفاضلة.

(ب) مؤلفاته:

مع الاختلاف الحاصل بين مؤرخي الفلسفة حول محاورات أفلاطون ومؤلفاته عددها وصحة نسبتها إليه، إلا أن هؤلاء اتفقوا على أن فلسفة أفلاطون مرت بثلاثة فترات هي الشباب والكهولة والشيخوخة، وقد كان لكل فترة مؤلفاتها.

في فترة الشباب كانت المحاورات التي سميت بالسقراطية، قد كتبت بين عامي (400-397 ق.م) ومنها هيباس الصغرى Petit Hippiasوهيباس الكبرى

(1) وليد بيطار مدخل إلي علم السياسة، مرجع سابق، ص206.

(*) جستنيانأمبرطور روماني قام بتجميع القوانين الرومانية عرفت بمدونة جستنيان ناصر المسيحية وقفل مدارس الفلسفة اليونانية، أحمد إبراهيم حسن، تاريخ النظم القانونية مرجع سابق، ص201.

(2) وليد بيطار، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص209.

Legrand Hippias ومحاورة الأشاز Lasha sوشرميدCharmideوبرتاغوراسProtaogoras وتمجيد سقراط Apdogiedesocrate وأيون lonوكريتونCritonوجورجياسGorgias وربما الكتاب الأول من الجمهورية , أما مرحلة الكهولة وهي تبدأ بتأسيس الأكاديمية فهي تشمل مينونManan والمأدبة Banquetالجمهورية من الكتاب الثاني إلى العاشر[1]، أما المرحلة الثالثة وهي الشيخوخة فتبدأ مع مناهزة أفلاطون سن الستين عام (365 ق.م) وحتى مماته عام (347 ق.م) وكتب فيها برمينيدسParmenideوالسوفسطائيSophiste السياسي PolitigueوالفيلابPhklbeوتيماوسTimee والنواميسlois الذي تضمن أثنى عشر كتاباً "عدد هذه المحاورات ست وثلاثون محاورة، ثمان وعشرون منها صحيحة النسب إليه وست منحولة، واثنتان مشكوك فيهما"[2]كما ترك أفلاطون مقالة في الحدود والخير وثلاث عشرة رسالة.

وقد قسمت هذه المحاورات إلى رباعيات في القرن الأول المسيحي، بمعني أن كل مجموعة تحوي أربع محاورات.

أما في الفكر الحديث فقد قسمت المحاورات إلي ست فترات وهي على التوالي:

الفترة الأولى: وهي الفترة التي سبقت موت سقراط أو بعده مباشرة وتعرف بالمحاورات السقراطية وشملت المحاورات التالية: 1- بروتاجوراس. 2-إيون 3-دفاع سقراط 4 كريتون. 5- أوطيفرون. 6-خارميدس. 7- لاخيس. 8- ليزس. 9- الجزء الأول من الجمهورية. 10- الجزء الأول والثاني من هبياس.

(1) مجدي السيد أحمد الكيلاني، الفلسفة اليونانية من طاليس إلى أفلاطون، مرجع سابق، ص219.
(2) نوري سويدان، الفلسفة السياسية عند أفلاطون مرجع سابق، ص178.

الفترة الثانية: حددت بالفترة التي سبقت تأسيس الأكاديمية ومحاوراتها: جورجياس.

الفترة الثالثة: وهي التي كانت بعد تأسيس الأكاديمية وتعرف بالمحاورات المنهجية المنهج الذي يدرس في الأكاديمية[1]وهي: 1- مينون. 2- مينكسيسوس. 3-أوتيديموس. 4- فيدون. 5 الجمهورية من الجزء الثاني إلي العاشر.

الفترة الرابعة: هي الفترة التي أختفي فيها سقراط البشري المتجسد وظهر بصورته الرمزية ومحاوراتها:1- المأدبة. 2- فايدروس.

الفترة الخامسة: وهي الفترة التي عدل فيها نظرته في العلم وإدراك النظريات ومحاوراتها: 1- كراتيلوس. 2- تيتياتوس. 3- بارمنيدس. 4- السوفسطائي. 5- السياسي.

الفترة السادسة: وهي الفترة الأخيرة في حياته، ألف فيهاآخر محاوراته وهي: 1- تيماوس.2- كريتياس. 3- النواميس.

ثالثاً- أسلوبه ومنهجه.

الأسلوب الذي اتبعه أفلاطون، هو الأسلوب الحواري، وبه استخدم المنهج الجدلي لتحديد المفاهيم العامة عن طريق الاستقراء أهم المسائل التي أخضعها للجدل، أصل نظرية المثل وطبيعة المثل وامتدادها إلى الكثرة[2]" ليس من شك في أن أفلاطون اهتم بالجدل بوصفه معاصراًللسفسطائيين وتلميذاً لسقراط، لكنه اعتقد مثل أستاذه أن الحوار هو الطريق الوحيد للبحث عن الحقيقة، ومن ثم عرف أنه الطريق الوحيد للبحث في الفلسفة، ولذلك ذهب أفلاطون إلى أن الجدل:"هو المنهج الذي يرتفع به العقل من المحسوس إلى المعقول دون وسيط حسي"[3] ولذلك وصفه بأنه العلم الكلي بالمبادئ الأولى، فالجدل منهج وعلم وهو المقابل لما اصطلح على

(1)نوري سويدان، الفلسفة السياسية عند أفلاطون مرجع سابق، ص189.

(2) مجدي السيد أحمد الكيلاني، الفلسفة اليونانية من طاليس إلي أفلاطون، مرجع سابق ص223.

(3) المرجع السابق، ص224.

تسميته بنظرية المعرفة Epistemology"[1]أذن كان استخدام أفلاطون لهذا المنهج لأنه كان سمة عصره وأداة المعرفة في اعتقاده هو وأستاذه سقراط على حد السواء، وهو أداة السفسطائيين الذين حاربهم سقراط وتلميذه أفلاطون، ويرى أفلاطون أن المعرفة يستقيها الإنسان من مصدرين هما الحس والعقل، وأن المعرفة الحسية هي معرفة ظنية والمعرفة العقلية معرفة يقينية والتي هي معرفة المثال التي تمثل الحقيقة الثابتة وراء الظواهر المحسوسة المتغيرة[2]والمعرفة العقلية أدواتها العقل والفكر، والمعرفة الحسية أدواتها الإدراك الحسي والتخيل، وأول مراحل المعرفة الإحساس الذي ادَّعىهيراقليطس وأتباعه أنه المعرفة الوحيدة، وبهذا تكون المعرفة مقتصرة على الظواهر المتغيرة،وبذلك نرى أن رأي السفسطائييننكان صحيحاً في أن: " الإنسان مقياس الأشياء جميعاً " هذا المبدأ الذي رفضه أفلاطون وحاربه هو وأستاذه سقراط، لأن في القول به القضاء على القيم الأخلاقية الثابتة والتي يسعى أفلاطون إلى إقرار ممارستها في جمهوريته الفاضلة، هنا لا ينظر الإنسان إلا في خيالات الأشياء أو ظلالها التي تتحرك في العالم الوهمي حسب أسطورة الكهف الأفلاطونية، وهذا العالم يذكرنا بعالم المثل الذي هو العالم الحقيقي عالم الماهيات والحقائق الثابتة، لأن عالم الإدراك الحسي لا يقودنا إلى معرفة المثل ولكنه يذكرنا بها فقط، في حين أن عالم المثل، الذي هبطت منه النفس نتذكر حقائقه عن طريق عملية التذكر، وبهذا تنقسم موضوعات المعرفة إلى موضوعات عقلية وتشمل الأفكار والوحدات الرياضية، وموضوعات الحس وتشمل الأجسام وصورها.

وهم ---- ظن ---- استدلال ---- يقين

الوهم والظن، هما المعرفة الحسية المتغيرة، والاستدلال واليقين، هما المعرفة العقلية الثابتة، وبما أن الدولة يجب أن تقوم على مبدأ الثبات وعدم التغير، فالمعرفة الفلسفية هي الأساس الذي تبنى عليه الدولة، ولذلك وجب أن يحكم الفلاسفة، أو

(1)مجدي السيد أحمد الكيلاني، الفلسفة اليونانية من طاليس إلي أفلاطون، مرجع سابق ، ص223-224.
(2) أميرة حلمي مطر، الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها، مرجع سابق، ص162.

يتفلســـف الحكام وهذا المبدأ هو ما طرحه أفلاطون، من وجهة نظره في رجل الدولة الحاكم الفيلسوف، لذلك فأن الدولة العادلة هي القائمة على المعرفة الفلسفية التي هي أخر مراحل التعليم عند أفلاطون، لذلك كان مبدأ الثبات في الأخلاق والسياسة هو ما يمنح الدولة البقاء والاستمرار، أم التغيير فهو سبب البلاء، لذلك تتذكر النفس المعرفة ونموذجها الثابت في النفس، التي كانت موجودة في عالم مفارق للمادة وهو عالم المثال، والمعرفة ترجع إلى عالم المثل لأن المعرفة تذكر، والجهل نســـيان، والتذكر مصـــدره عالم الثبات عالم الحقائق ولذلك فهذه المعرفة غير متاحة للجميع بل هي حكر على الفلاسفة "لقد أمن أفلاطون مثل أستاذه سقراط بأن الإنسان عبارة عن نفس وجسد، وبأن النفس هي التي تمثل الجوهر الحقيقي للإنسان، وأنها أتت إلي الجسد من ذلك العالم المفارق عالم المثال[1]لذلك تحاول النفس التخلص من ســـجنها البدن لتعود إلى عالمها الإلهي التي منه أتت، لذلك الفيلسوف زاهد متقشف عند أفلاطون، وبهذا يربط أفلاطون بين المعرفة والدولة والأخلاق والسياسة، لأنها جميعها تصب في بوتقة واحدة هي الدولة المثالية الحقيقية، Idealism: "تقال المثالية غالباً في مقابل الواقعية والكلمة في اللغات الأوروبية مشتقة من كلمة Idee، متوسط الصفة "مثالي" وهذه الصفة تستخدم بمعنيين مختلفين، الأول: تقال مثالي. Ideali على كل ما ينســـب إلي الفكرة، وبالتالي يوجد في العقل بما هو فكره، وبهذا المعنى يقال عن الأشـــكال الهندســـية أن وجودها مثالي، الثاني: يقال مثالي بمعنى "الكامل": التام، فالمثل هو ما يحقق النوع الذي يندرج فيه ويعبر عنه في حالة الأسمية بـــــ"المثل الأعلى" كذلك تقال المثالية على المثالية النظرية أو الفلســـفية، وهي حينئذ تقابل الواقعية النظرية، ويقوم في رد الواقع إلى أفكار، أو تقرر أن معرفتنا تنحصـــر في

(1) نوري أحمد سويدان، الفلسفة السياسية عند أفلاطون، مرجع سابق، ص113.

الأفكار دون الأشـــياء كما تقال المثالية العملية أو الأخلاقية ويقابلها الواقعية العملية وتقوم هذه المثالية العملية أو الأخلاقية في الفعل وفقاً أو إهتداءً بمثل أعلى أو استرشاداً بآمالٍ تتجاوز الواقع الموجود في التجربة[1].

وهذا ما فعله أفلاطون في جمهوريته الفاضلة عندما رفض الواقع وتجاوزه إلى عالم مثالي.

(1) عبدالرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1984م، ص439.

المبحث الثاني
فكرة الدولة ومقومات وجودها عند أفلاطون

أولاً- نشـــأة الدولـة ومقومـات وجودهـا في الجمهوريـة الفاضلة.

ثانياً- نشـــأة الدولة ومقومات وجودها في الســـياســـي والقوانين.

أولاً- نشأة الدولة ومقومات وجودها في الجمهورية الفاضلة:

لم يترك سقراط فلسفة مكتوبة، كتلاميذه من بعده حسب رأي مؤرخي الفلسفة، بل أن فلسفته عملية مستقاة من مجموع تصرفاته وأقواله التي نقلها تلاميذه على لسانه، ففي محاورة الدفاع يذكر أفلاطون، أن أستاذه سقراط رفض محاكمة قادة "الأرجينوساي " الذين تركوا الأسطول الأثيني يغرق بالألف البحارة لأنه عَدَّ محاكمتهم غير قانونية[1]، وكان هذا أحد الأسباب التي آلبت عليه أعدائه.

ظهر سقراط في حالة صراع مع السوفسطائين وما أثروه من أفكار قد تكون ثورية في تلك الفترة عما آلفه الفكر اليوناني والبيئة من أفكار حسب أعتقاد الباحثة فسقراط وتلميذه أفلاطون من بعده نادا بالثبات، لأنهما يسعيا إلى دولة مثالية، في حين أن السوفسطائين نادوا بالتغير والنسبية، نتيجة للاضطرابات التي عاشتها البيئة اليونانية في تلك الفترة، مما أدى إلي عدم الثبات في المفاهيم الأخلاقية وكانت النسبية وعدم إجماع الكل على المبدأ الأخلاقي، وكلٌ يري أن الحقيقي والأخلاقي هو ما يفعله، فكان ظهور هذه النسبية نتيجة لتلك الظروف،وما أشبه اليوم بالأمس البعيد، ألسنا اليوم نعاني مما عانت منه البيئة اليونانية من اضطراب في المفهوم الأخلاقي؟ألاّ نعيش نسبية القيم الأخلاقية أليس لكل منا مفاهيمه الأخلاقية؟، هل يمكننا اليوم أن نجتمع كمجتمع واحد على قيم أخلاقية واحدة؟ بالتأكيد لا، بسبب الصراع الاجتماعي والسياسي الذي نعيشه حسب وجهة نظري كباحثة وقد يكون تصوري في غير محله.

يعد سقراط الأرستقراطي، رد فعل على الفلسفة السوفسطائية الديمقراطية، والتي سعت إلي تعليم فن البيان والخطابة للعامة لكي يتم لهم ممارسة السياسة بحرفية، وتميزت الفلسفة السقراطية باعتمادها علي العقل، من خلال عملية الجدل

(1) مصطفي النشار، تطور الفلسفة السياسية من صولون حتى ابن خلدون، الدار المصرية السعودية، القاهرة، 2005، ص40.

لتوليد الأفكار من المشاركين في العملية الجدلية يذهب شيشرون للقول: " أن سقراط قد أنزل الفلسفة من السماء إلي الأرض وأدخلها المنازل وجعلها تسوس أفعال البشر "[1]لأن كل الفلسفات السابقة لسقراط كانت تهتم بالطبيعة ومع سقراط انتقلت الفلسفة إلى الاهتمام بالإنسان الفرد متخذاً من عبارة دلفي الشهيرة "أعرف نفسكإشعار لفلسفته، لأن فلسفة سقراط كانت تبحث في النفس الإنسانية والأخلاق، لذلك كان المنهج المستخدم هو المنهج العقلي، لأنها مفاهيم عقلية وليست حسية، مع أن الغاية من المعرفة عملية وليست نظرية فهو يبحث في الأخلاق عقليا لكي يطبقها عمليا، لأن الفضيلة تبني علي المعرفة وليس على الجهل، ولهذا كان يستعمل أسلوب التهكم، مدعياً الجهل لكي يولد في النفوس المعرفة التي هي كامنة في النفس، والتي تعرف عليها عندما كانت في عالم المثل، العالم المفارق الإلهي الذي وجدت فيه النفس في السابق، هذه المثالية في فلسفة سقراط قابلتهاالفلسفةالسوفسطائية بالرفض، فكان الصراع بينهم وبين سقراط حين قالوا بنسبية القوانين الوضعية، ونادوا بضرورة العودة إلى القوانين الطبيعية، ورفضوا أن يكون للقانون أي مصدر إلهي كما ذهب سقراط، ذهب بروتاجوراس إلى القول بأن القوانين الوضعية ترجع في أصلها إلى الإتفاق الإنساني، ومن ثم فهي نسبية باختلاف الزمان والمكان، يرى سقراط أن القوانين سواء كانت قوانين مكتوبة وضعها البشر لتحقيق السلام والسعادة في المدينة، أو كانت غير مكتوبة مستمدة من إرادة الآلهة،فهي حقيقية ثابتة متوارثة ينبغي المحافظة عليها من أي تغيير أو تبديل، فالقانون عنده هو رمز للعقل ينبغي أن يسود وينظم الفوضى وطاعته واجبة، ولا يجوز للحكيم أن يخالف قوانين المدينة المكتوبة لأن الثورة عليها أنما تعني تحطيم كيان المدينة وانهيار قيمها المتوارثة"[2]ولهذا رفض سقراط الهروب من حكم الإعدام عندما عرض عليه تلاميذه الفرار، إحتراماً منه

(1) أميرة حلمي مطر، الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها، مرجع سابق، ص141.
(2) المرجع السابق: ص152.

لقوانين مدينته في محاورة قريطون قال سقراط:"هل تتصور دولة ليس لأحكام قوانينها قوة، ولا تجد من الأفراد إلاّ نبذاًأو طرحاً، أن تقوم قائمتها فلا تندك من أساسها[1] نلاحظ احترام سقراط لقوانين مدينته وحبه لها وتفضيلها حتى على نفسه وحياته، أن يضحي الإنسان بنفسه من أجل مدينته فهذه قمة التضحية والإخلاص والأيمان بالمبادئ.

تناول أفلاطون مفهوم الدولة ومقومات وجودها من شعب وإقليم وسلطة سياسية، في كتاباته السياسية الثلاثة وهي (الجمهورية رجل الدولة السياسي والقوانين)، وحدد في هذه الكتب مفهوم الدولة وتكوينها وسلطتها التي تحكمها، وقد اختلف أفلاطون في كتابه الجمهورية في تحديده لبعض هذه المصطلحات والمبادئ السياسية عن كتابه القوانين الذي يعد أخر كتابته السياسية، كان تأثير البيئة الاجتماعية والفكرية والقلاقل والاضطرابات السياسية، سبباً في لجوء أفلاطون إلى محاولة إيجاد دولة بديلة، عن الدولة التي عاش فيه وخذلته وحكمت على أستاذه سقراط بالإعدام، فوضع الجمهورية، لطرح حلٍ للقضاء على الفساد الذي تعيشه أثينا، بسبب فساد ساستها، وكان الحاكم الفيلسوف على رأس هرم السلطة فيها، هذه الدولة المثالية التي حاول تطبيقها عدة مرات في سرقواسه عندما ذهب إليها أكثر من مرة، في محاولة منه لإقناع الأب ثم أبنه لتأسيس هذه الدولة إلاَّ أن محاولته باءت بالفشل وكان من نتائجها بيعه في سوق الرقيق في محاولته الأولى أما محاولته الثانية مع الابن جعلته يفر هرباً من سرقواصة ونقمة الملك عليه.

تناول أفلاطون في الجمهورية الفاضلة وعلى لسان سقراط ومحاوريه مفهوم العدالة والتعدي ونشأة الدولة وتكوينها وسبب نجاحها وتقدمها، وقد حمل الكتاب عشرة كتب مقسمة على خمسة أقسام هي كالتالي:

---

(1) أفلاطون، محاوره قريطون، ترجمة شوقي دوار تمراز، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1994م، ص132.

1- القسم الأول ويشمل الكتاب الأول وهو مقدمة الكتاب، تناول فيه أفلاطون بالطرح مشكلة العدالة.
2- القسم الثاني ويشمل الكتاب الثاني والثالث والرابع، وفيه يطرح مفهوم العدالة والتعدي في الفرد والدولة.
3- القسم الثالث ويشمل الكتاب الخامس والسادس والسابع، وفيه يطرح مفهوم التربية والتعليم في الجمهورية الفاضلة.
4- القسم الرابع ويشمل الكتاب الثامن والتاسع، وفيه يطرح أنواع الحكومات الفاضلة وأضدادها.
5- القسم الخامس ويشمل الكتاب العاشر، ويطرح فيه مفهوم النفس الفاضلة وخلود النفس والثواب والعقاب في العالم الأخر[1].

1- تكوين الدولة في الجمهورية الفاضلة:

اعتمد أفلاطون على أسلوب الحوار في كل محاوراته، ويجري هذا الحوار على لسان سقراط أو إحدى الشخصيات المشهورة في أثينا، كان سقراط في الجمهورية يستخدم أسلوبه الشهير في التوليد والتهكم في استخراج المعرفة من نفوس محاوريه، فهو يسير على نهج المقولة الشهيرة المعرفة كامنة في النفس كمون النار في الحجر الصوان يريد سقراط إثبات أن المعرفة تستخرج من النفس عن طريق التذكر في محاورة مينون فيأتي لعبد صغير لا يفقه في علم الهندسة ويحاول استخراجهذهالمعرفةمنهبقولهسقراط: "دون أن يتعلممنأحدشيءبلبمجردإلقاءالأسئلةعليهويصلإلىالمعلوماتمستخرجاالعلمبذاتهمنذاته" يقولمينون: "نعم"، سقراط: "ولكناستخراجالعلممنذاتههوالتذكر"،مينون يقول: "بالطبع"، سقراط: "إذا فالتسليم بحوزه لأن، أما أنه حصل عليه في لحظة ما أو أنه كانبحوزهدائماً"[2]، ولهذا كان يسخر من محاوريه ويستفزهم، لتوليد المعرفة في نفوسهم، وهذا ما سوف نلاحظه عند استعراضنا لمحاورة الجمهورية.

2- مفهوم العدالة في الجمهورية:

كانت المحاورة تجري في بيت أحد أغنياء أثينا، وهو الكهل "سفالس "الذي كان ديمقراطياً معتدلاً، وعلى رأي الحكيم سيمونيدس أن العدالة هي " إعطاء كل ذي

(1) افلاطون، جمهورية أفلاطون، ترجمة حنا خباز، دار الكاتب العربي، بيروت، (د.ت)، ص17.
(2) أفلاطون، محاورة مينون، ترجمة عزت مري، دار قناء، القاهرة، 2001م، ص120.

حقه"[1]والتقى بسقراط الذي يمثل الشخصية الأرستقراطية والذي يفضل الحكومة الأرستقراطية، ومع مجموعة من الشباب الذين كانت عقيدتهم الديمقراطية، وهم " تراسيماخس "وجلوكون " "وأديمنتس".

انطلقت المحاورة من خلال سؤال سقراط عن ماهية العدالة.

ماهي العدالة؟هل هي في صدق المقال؟ أم في رد العارية لصاحبها؟ أم في الفرق بين العدالة والتعدي؟[2]

كان سقراط يطرح السؤال ويجيبه محاوره بإجابة ينتقدها وينقضها، حتى يستخلص الإجابة المطلوبة، وكان أول محاور هو بوليمارخس الذي أجاب بأن العدالة هي " أن يرد لكل ماله[3]على حسب رأي سيمونيدس(*)الديمقراطي، عارضه سقراط متسائلا، إذا كان الذي له الشيء أصابه الجنون؟ وما أعاره كان سلاحا فهل نرده له؟ ثم قال المحاور: إن العدالة هي " منفعة الصديق ومضرة العدو"[4]هناأيضاًعارضه سقراط وأقنعه برفض أجابته، وأعطي سقراط عدة أمثله عن الشيء النافع في وقت وغير نافع في وقت أخر، كالطبيب الذي ينفع المريض ولا ينفع السليم، والربان الذي ينفع في البحر ولا ينفع في البر، ثم أجاب:"أن العدالة هي فائدة الأقوى"[5]أي هي في فائدة الحكومة التي تكون القوة في يدها، فإذا كانت الحكومة ديمقراطية كانت شرائعها ديمقراطية، وإذا كانت الحكومة استبدادية كانت شرائعها استبدادية، فالعدالة هي منفعة الحكومة " جاء رفض أفلاطون هذا التعريف

---

(1) أفلاطون، الجمهورية الفاضلة، المصدر سابق، ص48.

(2) المصدر السابق: ص47.

(3) المصدر نفسه: ص47.

(*) سيموندس، شاعر روائي غنائي، ويعتبر من أحكم الرجال يتميز بأنه كان بخيل وواضع بعض الحروف اليونانية، ويعتقد أنه كان على تأثيره التنوير السوفسطائي، موسوعة ويكيبيديا الإلكترونية . https://ar.wikipedia.org/wiki

(4)أفلاطون، جمهورية أفلاطون، المصدر السابق، ص49.

(5) المرجع السابق: ص58.

على أساس رؤيته الخاصة للحكم بأنه فن ككل الفنون، حيث يتلقى الحاكم فيه أجراً على عمله، والحاكم الصحيح هو ذلك الذي يراعي مصالح رعيته وليس مصلحته الخاصة"[1]، كان سقراط يطرح الأسئلة ويفسد أجوبة محاوريه لذلك صاح فيه تراسيماخس: "إنك ياسقراط تفسد أجوبتنا، وتعلم أن طرح السؤال أسهل من الإجابة عليه"[2]ثم طلب من سقراط أن يعطيه إجابة قاطعة جامعة مانعة لمعني العدالة، ولن يقبل منه غير إجابة نهائية، هنا يجيب سقراط بإسلوبه الساخر التهكمي بأنه يبحث في مسالة أغلى من الذهب ألا وهي العدالة، وأن الموضوع فوق طاقته....وهو هنا يدعى الجهل، ويري تراسيماخس أن سقراط لا يريد أن يُعلم، بل يجول بين الإجابات مقتبسا الإجابة من غيره ولا يشكره[3]، ثم قارن تراسيماخسبين العدالة والتعدي والعادل والمتعدي، إن الإنسان يميل إلى التعدي أكثر من ميله للعدالة، والمتعدي أفضل حالاً مع الناس والآلهة من العادل، وكانت هذه خلاصة رأي بوليمارخس، ليرد عليه سقراط أن العدالة فضيلة والتعدي رذيلة، ويسهب في توضيح فضل العدالة في حياة الفرد والدولة، فهي أصل المودة بين الناس، وأصل التعاون، والعادل حليفاً للآلهة، وأن أشر الناس لهم في أنفسهم بقية عدالة العدالة، وأن حياة العادل أفضل من حياة المتعدي.

أنتهي هذا الشد والجذب بين سقراط وبوليمارخس المحاور الأولوثراسيماخس المعارض لسقراط بانسحابه في نهاية المطاف، وهو غير راض ليحل محله كل من غلوكونوأديمنتس اللذان قال لهما سقراط: إن قراءة عبارة في رقعة صغيرة صعبٌ، ولكن لو قرأناها في رقعة أكبر تكون أسهل، ووافق كل منهما على ذلك، ومن هنا

(1) مصطفي النشار، تطور الفلسفة السياسية من صولون إلى ابن خلدون، مرجع سابق، ص50.
(2) افلاطون، جمهورية أفلاطون، ترجمة حنا خباز، المصدر السابق، ص17.
(3) المصدر السابق: ص58.

طرح سقراط أن قراءة مفهوم العدالة في الدولة سيكون أسهل، ونطبق ما اكتشفناه في الدولة على الفرد وبهذا ينتقل إلى دراسة العدالة في الدولة.

يبين لنا سقراط أن العدالة عدالتان[1]:

1- عدالة في الفرد.

2- عدالة في الدولة.

العدالة في الدولة أوضح منها في الفرد لأن مجالها أوسع.

نشأة الدولة:

يرى أفلاطون أن النواة الأولى لنشـــأة الدولة ترجع في الأســـاس إلى عوامل اقتصـادية، ذلك أن "الدولة تنشـأ عن عجز الفرد عن سـد حاجته بنفسـه، وافتقاره إلى معونة الآخرين، ولما كان كل إنسـان محتاجاً إلى معونة أخيه في سـد حاجته، وكان لكل منا حاجات كثيرة وجب أن يتألف عدد كبير منا من أصـــحاب ومســـاعدين في مستقر وأحد، فنطلق على ذلك المجتمع اسم مدينة أو دولة فيتبادل أولئك الأشخاص ســـائر الحاجات"[2]، وهذا ما شـــرحه أفلاطون فيما بعد في محاوره رجل الدولة تحت مبدأ التعاون[3].

من خلال هذا النص يظهر للوجود نتيجة عجز الفرد عن الاكتفاء بذاته وإشـــباع حاجاته بمفرده، ولأن حاجات الإنســـان متعددة ومتنوعة يتطلب الأمر وجود أشخاص عددين للوفاء بها ومساعدة بعضهم بعضاً في تحقيقها وخصوصاً أنهم في إقليم واحد[4].

---

(1) أفلاطون، جمهورية أفلاطون، المصدر السابق، ص98.

(2) عطية سلمان، فلسفة السياسة في العصور القديمة والوسطى، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2005م، ص29.

(3)افلاطون، رجل الدولة، المحاورات الكاملة، ترجمة شوقي داود تمراز، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1994، ص155.

(4) ينظر: المصدر السابق، ص29.

نشأة الدولة برأيه لأن الفرد مستقلا لا يستطيع سد حاجاته لذلك هو في حاجة إلي معاونة الآخرين له[1]، والذين همأيضاًفي حاجة لمساعدة الآخرين، لكي يتحصلوا على خدمات جيدة من حيث الكيف باعتبار التخصـــص، ومن حيث الكم باعتبار الوفرة وســد الحاجات، ومن حيث النوع باعتبار الجودة، وهؤلاء لابد لهم من مســتقر يطلق عليه اسم مدينة أو دولة.

2- الدولة وتطورها:

تدرج أفلاطون في طرحه للمدينة الفاضلة من البسيطة الخيالية إلى الصناعية إلى التجارية إلى المدينة الرخية التي تسعى للتوسع والحروب مع جيرانها.

أ- المدينة الخيالية البدائية:

هي أول المدن التي تخيل ســقراط ومحاوريه وجودهاً، وهي أنشــئت لســد الحاجات الطبيعية والجسدية، وأهم هذه الحاجات القوة قوام الحياة ثم السكن ثم الكسوة لهذا نحن بحاجة إلى أربعة أو خمســة رجال، المزارع والبناء والحائك والإســكافي، وأصــغر دولة يمكن أن تتخيلها يجب أن يتواجد فيها هؤلاء، وكل منهم لابد أن يقوم بعمله المكلف به، لأنه يمتلك استعدادات فطرية خاصة، وهي مواهب طبيعية مختلفة من شـخص إلى آخر تجعله مبدعاً وفناناً في عمله، وبهذا نتحصـل على إنتاج وفير ذي جودة عالية، ودون إضــاعة للوقت في أعمال إضــافية لا فائدة منها،هذا النمط الأول من الدولة هو الدولة البدائية، وهي مبنية علي تقســيم العمل وإشــباع حاجات الإنسـان الضـرورية، هي دولة حقيقية وصـحيحة"[2]الشكل البسيط للدولة هو ما تعبر عنه الدولة البدائية، "فمدينة كالتي وصــفناها هي حقيقة وصــحية"[3]فمطالب الأفراد الضــرورية فقط هي ما تهمنا فهو يقتصــر على طلب المآكل والمشــرب والمســكن والملبس وهذه أبسط أشكال الدولة.

ب- المدينة الصناعية:

---

(1) عطية سلمان، فلسفة السياسة في العصور القديمة والوسطى، مرجع سابق، ص98.

(2) جعفر عبد المهدي صاحب، في فلسفة السياسة منذ العصور القديمة حتى الثورة الفرنسية، ط1، دار النخلة، طرابلس، 1997، ص67.

(3) المرجع السابق: ص104.

تتطور هذه المدينة عندما تحتاج معدات العمل لكل هؤلاء، أي المزارع والبناء والحائك والإسكافي، وهنا سوف يزداد السكان، وهم الصناع ورعاة المواشي، وهذا نمط الدولة القائمة على الترف، إذ يزداد فيها التخصص وتزداد فيها الحاجات والمطالب، هذه الدولة المترفة سوف تزداد فيها مطالب الأفراد وينتقل من طلب الضروريات إلى طلب الكماليات وسوف ينتقل من طور الدولة البدائية إلى نمط الدولة المتطورة.

جـ- المدينة التجارية:

هي المدينة التي تطورت عن البدائية وأصبحت تطلب الكماليات من خلال التجارة التي تقوم على التصدير والاستيراد، اللذان يحتاجان إلى سفن وعمال ووكلاء ولا توجد مدينة ليس لها واردات، وإذا استوردت فلا بد لها أن تصدر فالصادرات تجلب الواردات، ولهذا سوف تعم البلاد المبادلات التجارية فيهم[1]هناك وكلاء لتصدير البضائع وهم التجار، وإذا كانت التجارة قارية فسوف نحتاج للسفن والملاحين هذه رؤي واقعية من أفلاطون تعيشها الموانئ التجارية في حياتنا المعاصرة كل يوم وتبادل السلع يستلزم وجود النقود وتدوالها لغرض البيع والشراء، وهنا سوف نحتاج لتجار المفرق، الذين يشترون من المزارع لكي لا يضيع وقته في السوق، وهؤلاء التجار سوف يحتاجون الحمالين لهذه البضائع فالعمال المأجورين هم تتمة المدينة"[2]، وهنا سوف تظهر فئة جديدة ذوي أجساد قوية تمكنهممن الأعمال الشاقة، لأن قدرتهم العقلية لم تؤهلهم لغير هذا حسب قدراتهم التي وهبتها لهم الطبيعة، وهذه تتمة الدولة الصحية.

---

(1)أفلاطون، جمهورية أفلاطون، مصدر سابق، ص103.

(2) المصدر السابق، ص104.

فأين توجد العدالة والتعدي هنا؟ توجد العدالة في علاقة الأفراد المذكورين سابقا إذ لابد من معرفة كيف يعيش هؤلاء، تتعدد هنا متطلبات حياتهم من خبز وخمر وأردية وأحذية وأسرة مصنوعة من السرو والآس، يعيشون في صفاء مع أبنائهم، ويقيمون الولائم ويقضون حياتهم بمتعة، ويموتون ميتة صالحة تاركين لأبنائهم من بعدهم عيشة سعيدة[1]، لأن العدالة تتحقق عندما يؤدي كل فرد عمله وفق قدراته التي منحتها له الطبيعة،وهنا يجب أن يكون التأكيد على التخصص في العمل وهو الذي يحقق العدالة.

"ولا يلدون أكثر مما يستطيعون أن يعولوا، احتسابا من الفاقة والحرب[2].

هنا ينادي أفلاطون بتحديد النسل، وهذه من الأسس التي أشترطها أفلاطون لقيام الدولة فهو لا يريد دولة تكون كبيرة جداً، وأيضاً لا تكون صغيرة.

د- المدينة الرخيه الحربية:

اعترض غلوكون على المدينة السابقة لأنه لا يبحث في مجرد إنشاء مدينة بل يبحث عن المدينة السعيدة الرخية الضخمة المرفهة التي لا يكتفي أهلها بمجرد الضروريات، لأننا في هذه الحالة كأننا نؤسس مدينة للخنازير.

حيث يقول غلوكون: ولو أنك اخططت مدينة للخنازير فماذا كنت تطعمها غير ذلك؟[3]هنا يسأل علوكون سقراط.

هذا نقدٌ لحياة الخشونة والتقشف التي نادت بها المدرسة الكلبية والتي يرى اليونانيون أنهم يعيشون فيها عيشة الخنازير، غلوكون"لا نبحث فقط على المدينة الحقيقة الصحية أي مجرد إنشاء مدينة، بل نبحث عن مدينة سعيدة رخية، وهنا لن يكتفي الناس بالضروريات، بل سوف يسعون إلى اقتناء الريش والطيوب والموائد

(1)أفلاطون، جمهورية أفلاطون، مصدر سابق، ص 104.

(2) المصدر السابق، ص105.

(3) المصدر نفسه، ص105.

العامرة بأنواع الحلويات، هنا يلزمنا الحلوبين والرسافين والمعماريين والممثلين والمطربين، هنا سوف تضيق المدينة لأننا لم نعد نسعى إلى سد حاجاتنا أو الضروريات منها، بل نريد حياة رخية، لهذا سوف نحتاج إلى أن نسطوا على أصقاع غيرنا، الذين هم سوف يسطون علينا أيضاً، لأن كلاً منا أصبح يوغل في طلب الثروة، هنا تظهر الضرورة للحرب"[1]، هنا دعوة للحرب من قبل أفلاطون وهذه الرؤية ظهرت في أغلب نظريات نشأة الدولة كما ذكرنا سابقاً مع ابن خلدون وهيجل وفاكوياما،التي سيكون الضرر منها أكثر من النفع، وبما أننا قلنا بالتخصص في العمل، فلن نحتاج في هذا الصدد إلى المزارع أو الإسكافي أو الحائك أو البناء، بل نحتاج إلى رجل حرب وتدريب ومعدات وأسلحة وإلى أعضاء جدد لهم القدرة الجسدية والحماسة للقيام بمثل هذه المهام. هنا تظهر أهمية التربية والتعليم في فلسفة أفلاطون السياسية التي سوف تصقل لنا مواهب هؤلاء المواطنين حسب قدرتهم الجسدية والعقلية، واستعداداتهم الفطرية والتعليمية، تبدأ عملية التربية بالرياضة لنحصل علي الخشونة الجسدية، والتي سوف نهذبها بالموسيقى، "....وهو مؤلف من الجمناستك للجسد، والموسيقى للعقل"[2]وهنا يقضي الطالبُ عشرين عاماً يستمع ويستمتع بالأساطير المسموح بها فقط، والتي تحكي قصص الأبطال، ثم ينتقل المتدرب إلى مرحلة جديدة يقضي فيها خمسة عشر عاماً يتعلم فيها علوم الفلك والحساب وغيرهما، ومن يتجاوز هذه المرحلة يقضي خمسة عشر عاما في تعلم علوم الفلسفة النظرية، ومن يتجاوز هذه المرحلة يصبح الحاكم الفيلسوف وتنتهي هذه المرحلة والمتدرب عمره خمسون عاماً ليطبق ما تعلمه نظرياً في الدولةعملياً وهي الحياة الفاضلة، وبفعل هذه التربية نتحصل على ثلاثة طبقات وفق خرافة المعادن[*]في الدولة وهم:

---

(1)أفلاطون، جمهورية أفلاطون، مصدر سابق، ص105.

(2) المصدر السابق، ص110.

(*) هي خرافة قال بها أفلاطون من أجل إقناع اليونان بالطبقية الوظيفية التي تقوم على التخصص في العمل، أفلاطون الجمهورية، مصدر سابق، ص165.

1- العامة وهم المخلوط عنصـــرهم بالبرونز وتســـيطر عليهم القوة الشـــهوانية وبالتدريب يتحكمون فيها ويمتلكون فضيلة العفة.

2- الجند وهم المخلوط عنصرهم بالفضة وتسيطر عليهم القوة الغضبية وبالتدريب يتحكمون فيها ويمتلكون فضيلة الشجاعة.

3- الفلاسـفة الحكام وهم المخلوط عنصـرهم بالذهب وتسـيطر عليهم القوة العقلية وبالتدريب يتحكمون فيها ويمتلكون فضـيلة الحكمة، والدولة الفاضـلة هي التي يحكمها الفلاسـفة الذين يسـيطرون بفضـيلة الاعتدال على الفضـائل السـابقة، وهم أقلية تحصـــلوا على تعليمٍ عالٍ مع مواهبهم الفطرية ليصـــبحوا الأقلية الأرستقراطية الحاكمة.

هؤلاء جميعا أبناء الأرض الذين يجب إقناعهم بأسطورة خلق الأجناس البشرية هذه المثيولوجية(*) التي تذهب إلى أن الكل إخوانا في الوطنية "... ولكن الإله الذي جبلكم وضـــع في طينة بعضـــكم ذهباً ليمكنهم أن يكونوا حكاماً. فهؤلاء هم الأكثر إحتراما ووضـــع في جبلة المســـاعدين فضـــة، وفي العاديين أن يكونوا زراعا وعمالا وضع نحاسا وحديداً..."[1]. وما يجب ملاحظته أن أفلاطون وضف الأسطورة لخدمة أفكاره السـياسـية ولم يرض عن كل الأسـاطير اليونانية لأنه يرى أن هناك أسـاطيراً يجب تعليمها للنشء، وهي التي تحكي عن الشجاعة وسير الأبطال ورفض الأساطير التي تحكي عن صـــراع الآلهة ورفض حتى مجرد ذكرها، كما أنه أباح الكذب في بعض الأحيان لخدمة الأفكار وســـرعة تلقينها لهؤلاء المتعلمين، "وهنا نجد أفلاطون يرجع مرة أخرى إلى اسـتخدام "الأكاذيب الضـرورية"[2] لأنه أي أفلاطون أباح الكذب في بعض الأحيان.

(*)المثيولوجية: العلم الذي يبحث فيما روى عن الكون الألهة والأبطال من أسـاطير، وقد يطلق هذا الاسـم على الأساطير نفسها، نوري أحمد سويدان، الفلسفة السياسية عند أفلاطون، مرجع سابق، ص24.

(1) أفلاطون، جمهورية أفلاطون، مرجع سابق، ص165.

(2) ماريا لويزا برنيري، المدينة الفاضلة عبر التاريخ، مرجع سابق، ص40.

بهذا تكون دولة أفلاطون في الجمهورية، قد نشأت بسبب الحاجة للتعاون مع الآخرين، الذين همأيضاًفي حاجة لهم لتوفير احتياجاتهم الضرورية، هذه الدولة حسب فهم الباحثة هي دولة تطورية تمر من مرحلة بسيطة إلى مرحلة أكثر تطوراً وأكثر تعقيداًوأعظم تركيباً، الطبقة الحاكمة فيها هي من المتعلمين ذوو التعليم العالي "الفلاسفة"، كما هو حال مجتمعنا السياسي في الوقت الراهن، وكأن أفلاطون منذ أكثر من ألفي عام يتكلم بلسان حال هذه المجتمعات المتقدمة والمتطورة.

ب- أهداف الدولة:

1- الخير الأسمي:

ارتبط مفهوم الفلسفة الأخلاقية والسياسية عند أفلاطون بالمعرفة من جهة والخير الأسمى أو الأعلى عنده من جهة أخرى، ولكي نفهم فلسفة أفلاطون لابد أن نستوعب نظريته في المعرفة والمثال، ونفرق بين الصور العقلية والصور الحسية، وأن المعرفة الحقيقة ليست قائمة على الصور الحسية المتغيرة، بل هي معرفة الصور العقلية الثابتة، المثل التي لا تتغير لا بالزمان ولا بالمكان، ومن هذه المثل مثال الخير الأسمى الذي لا يتغير ومعرفته غير متاحة للجميع، بل هي مقتصرة على القلة العارفة، ويتم تحقيق هذا الخير من خلال سعي الإنسان إلى اكتساب الفضائل الأخلاقية لكي يمكن تطبيقها في الدولة، لأن الدولة عبارة عن الفرد كبيراً والفرد عبارة عن الدولة صغيرة فهما متطابقان، ويجب تحقيق هذه الفضائل في الفرد لكي تتحقق في الدولة ويتحقق الانسجام والتوازن بين الفضائل الثلاثة الحكمة والشجاعة والعفة، بوجود الفضيلة الرابعة وهي الاعتدال في طلب هذه الفضائل، والغرض من كل هذا الوصول إلي السعادة التي هي هدف الدولة من خلال تحقيق الخير، الذي هو أمتلاك المعرفة الحقيقية للمثل، "ويشبه أفلاطون الخير بالعالم المعقول كالشمس بالنسبة

للعالم المحسوس"[1]وأن هذا الخير هو النور الذي يبصر به الفيلسوف الحقائق وكأن الإنسان وهو يسعى إلى الفضيلة واكتسابها يحاول التشبه بالله الذي يمثل الوجود الحقيقي، ولهذا فإن هذا الخير لا يدركه إلا الفلاسفة الذين يستعملون أسلوب الجدل للوصول إلى المعرفة الكاملة التي هي الفضائل الأخلاقية، سعي أفلاطون في هذا الاتجاه من أجل القضاء على مفهوم اللذة الحسية التي نادى بها السوفسطائيون كمبدأ أخلاقي وهو في كل هذا يحارب السوفسطائين الذين أفسدوا عقول الشباب في أثينا، نتيجة لقولهم بالنسبية في الحقائق والقوانين، وأن القانون الطبيعي هو القانون الذي يجب أتباعه، لأنهم يرفضون القول بالثبات في القوانين، وهذا ما ذهب إليه كل من أفلاطون وأستاذه سقراط كما أسلفنا، كما أن أحد زعماء السوفسطائية ذهب إلى القول:" أن القوانين شرعها الضعفاء ليخضعوا به الأقوياء"[2]ويري البعض أن السوفسطائينهم أول من نادى بالقوة هي الحق، وهذا ما رفضه أفلاطون عندما عرف أحد محاوريه أن العدالة هي مصلحة الأقوي، لما لهذا المبدأ من أضرار على البيئة الاجتماعية، يذهب ترتبشكهإلى القول بأن: "جميع الدول المعروفة نشأت عن طريق الحروب، وحماية المواطنين بالأسلحة لا تزال الواجب الأول وجوهر الدولة، ومن ثمة فإن الحرب ستبقى حتى نهاية التاريخ، طالما يوجد عدد كبير من الدول"[3]، كما أن العديد من منظري نشأة الدولة أرجعوا أصل نشأة الدولة إلى عنصر القوة،فقد قال بها ابن خلدون عندما رأى أن الغلبة هي وسيلة الملك، وفي القرن العشرين كذلك قال بها العديد من علماء الاجتماع.

2- العدالة:

(1) انتصار ذباب، فلسفة أفلاطون، مرجع سابق، ص217.

(2) مصطفي النشار، تطور الفلسفة السياسية، مرجع سابق ص39.

(3) منصور ميلاد يونس، القانون الدستوري والنظم السياسية، مرجع سابق، ص145.

ذهب أفلاطون في الجمهورية إلى أن العدالة عدالتان، عدالة في الفرد وعدالة في الدولة، وهاتان العدالتان مرتبطتان بأن يؤدي كل وظيفته سـوي في الفرد أو في الدولة وتحقيق الانسـجام بين القوة في الفرد وفي الدولة هو الذي يحقق العدالة، ففي الدولة عندما يؤدي كل فرد وظيفته ولا يتعدها إلى وظيفة غيره فيكون الفيلسـوف حـاكمـاً، والجنـدي حـامي الحمى، والعـامـة كـل لوظيفتـه، فـالمزارع مزارعـا فقط والأسكافيأسكافياً فقط تتحقق العدالة في الدولة، كذلك عندما تسيطر القوة العقلية في الفرد على القوة الغضـبية والشـهوانية تتحقق العدالة، فسـيطرة الأعلى على الأدنى وسـيطرة الأنبل على الأحقر هو الذي يوجد العدالة في الفرد، فمتى سـادت فضـيلة الحكمة على فضيلة الشجاعة والعفة تحصلنا على الفضيلة الرابعة ألاّ وهي العدالة، فالعدالة فضيلة والتعدي رذيلة، وتحقق فضيلة العدالة يعني التوازن بين مصلحة الفرد ومصـلحة الدولة، الفرد دولة صـغيرة والدولة فرد كبير وما يميز الفرد يميز الدولة لأنهما متطابقان، كما أن فضـيلة العدالة تتحقق من خلال الاعتدال وضـبط النفس، والتوازن بينهما يحقق سعادة الفرد والدولة، والعدالة التي يؤمن بها أفلاطون هي ليست المسـاواة، بل أنها تعني عدم المسـاواة لأنها تعتمد على أداء الوظائف ووجود الطبقات نتيجة لاختلاف القدرات الفطرية والتعليمية، واختلاف العنصـر المكون لكل طبقة، فالذهب عنصر الحكام والفضة عنصر الجند والحديد عنصر العامة، وهذه هي عدالة أفلاطون وعدم مسـاواته سـقراط: "فلم ننس أن ما يجعل الدولة عادلة هو التزام كل أقسامها الثلاثة عمله... فليرسخ في ذهن كل منا أنه إذا أتم كل قسم من أقسام العقل عملـه الخـاص، كـان صـاحبـه بهـذا الاعتبـار، إنسـانـاً عـادلاً، عمـل عملـه الخاص."[1]فالعمل هو الذي يحقق العدالة في الدولة، كما أن سيطرة القوة العاقلة في الفرد على كل البدن هو الذي يحقق سـعادة الفرد، فالعدالة هي السـبيل الذي سـوف يحقق السعادة المنشودة.

3- الملكية وشيوعية النساء:

(1) أفلاطون، جمهورية أفلاطون، مصدر سابق، ص202.

النساء عند أفلاطون لا يختلفون عن الرجال في الدولة المثالية فيمكن تقليدهن المناصب السياسية والعسكرية مثلهن مثل الرجال، سقراط: " إذا رمنا استخدام النساء في عمل الرجال وجب تهذيبهن كالرجال"[1]كما أنهن يخضـــن مراحل التربية والتعليم التي يخوضها الرجال، هذه المساواة بين الرجال والنساء التي كانت موجودة في الدولة العســكرية في أســبرطة والتي كان أفلاطون معجباً بها أيما أعجاب، أراد تطبيقها في جمهوريته الفاضلة، لأنه يري أن الرجال والنساء متساوون، والاختلاف الحاصل بينهم ليس في النوع بل في الدرجة، فالنســـاء أكثر ضـــعفاً بدنياً من الرجال، ولكن هذا لا يمنع ارتقاءهن في مراحل التعليم التي نادى بها في الجمهورية للحصـول على الحاكم الفيلســوف من كلا الجنســين، فمن الجدير بالنســاء اللواتي لديهن القدرة على التعليم واجتياز المراحل التي خاضها الرجال، أن يخضن هنأيضاًغمار السياسةوالحكم، ومن حقهن أن يكنَّ حماة للوطن، كما أن الضـــعيفة منهن والتي لا تؤهلها قدراتها أن تظل في رعاية البيت والحقل مثلها مثل أبناء طبقتها من الرجال، فالنظام الطبقي عند أفلاطون قائم على القدرات المعرفية. قال: "ليس في الأعمال المتعلقة بالدولة، أيها الصـــديق ما يختص بالمرأة كامرأة أو بالرجل كرجل، ولكنها مواهب موزعة على أفراد الجنســين ســواءً بســواءٍ، فالمرأة باعتبار جبلتها صــالحة لكل عمل كالرجل، مع أنها أضـــعف منه بوجه عام في الأعمال على كل حال"، فكما أن أحدهن ميالة للطب وأختها لا، وأخرى ميالة للموسيقى وأختها لا، كذلك قد تميل أحدهن للسياسة والحكم وأختها لا ســـقراط: "وعليه فبعضـــهن صـــالحات لمنصـــب الحكم، دون البعض الآخر.....[2] والميل هنا ليس نفسـي بل عضـوي لأنه يعتمد على القوة البدنية، وهنا يرى أفلاطون على لســـان ســـقراط: " فلا فرق بين طبائع الرجال وطبائع النســـاء،

(1)أفلاطون، جمهورية أفلاطون، المصدر السابق، ص214.

(2) المصدر السابق، ص220.

باعتبار حكم الدولة، إنما هو تفاوت بينهما في الدرجة قوةً وضـــعفاً"[1]فيجب تدريب النسـاء كالرجال وتهذيبهن مثلهن مثلهم، فلا أختلاف في أسـلوب التدريب ولا منهجاً. وهنا يقر مبدأ قانون سقراط: "كل شـيء مشـاع بين الأصـحاب[2]يخص هؤلاء النسـاء دون غيرهن بحيث يصبحن مشاعاً بين رجال هذه الطبقة هن وأبنائهن، يقول سقراط: "...أن يكون أولئك النساء بلا استثناء مشاعا لأولئك الحكام، فلا يخص أحدهم نفسه بإحداهن. وكذلك أولادهم يكونون مشـــاعاً، فلا يعرف والد ولده ولا ولد والده"[3]هذان الأمران صـــعبٌ تنفيذهما مع عظيم فائدتهما كما يري أفلاطون، وسـبب قوله بشـيوع النســاء والأبناء في طبقة الحكام لأنهم محط النزاع بين البشــر، وأفلاطون هنا يخرق القانون الطبيعي الذي أقرَّ الحقوق الطبيعية للأفراد والتي من ضـــمنها حق الملكية على أوسع أبوابه، كما أن نساء هذه الطبقة يتدربن عارية الأجساد مثلهن مثل الرجال ولم يتعرضـن لسـخرية الرجال أو احتقارهن لنضـوج هؤلاء الفكري لأن من يفعل ذلك هو صـاحب ثمرة الحكمة غير الناضـجة على رأي سـقراط وكذلك نسـاء هذه الطبقة لديهن نضـوج فكري غير موجود عند غيرهن، فهم ذوو طبائع متفقة ومتشـابهة، وهم يعيشـون معا ويتناولون الطعام معا ويشـتركون في التدريب الرياضـي معا، فنتج عن هذا الإئتلاف وحدة المصير والوجود والحياة ومالوا بالفطرة إلى الصحبة، ولذلك يجب تزويج أفضـل الرجال بأفضـل النسـاء، والعكس صـحيح أي تزويج الردئ من الرجال بالردئ من النساء، كما يجب الإهتمام بتهذيب أبناء الزواج الأول وإهمال أبناء الزواج الثاني ولكن كل ذلك يتم بســرية ومن يفعل ويحكم بذلك هم القضـــاة ليكون جمهور الحكماء في مأمن من النزاع، ســقراط:" فيحمل الموظفون أولاد الولدين الممتازين إلى المراضـع العمومية تحت عناية مرضـعات يسكن أحياء خاصـة بمعزل عن الناس. أما

(1) أفلاطون، جمهورية أفلاطون، المصدر السابق،ص220.

(2) المصدر السابق: ص219.

(3) المصدر نفسه: ص222.

أبناء الوالدين المنحطين وكل الأطفال المشبوهين فيخفونهم قاطبة في مواضع مستترة مجهولة تلائمهم"[1]وهنا يمارس أفلاطون التحايل عن الحقيقة كما مارسه في أكثر من موقع سابق، فهو وأن أعلن أن الأبناء قاطبة يهذبون في مكان واحد وبنفس الطريقة إلا أنه في حقيقة الأمر يقوم بفصل أبناء الحكام عن أبناء الطبقات الأخرى، لأنه كما أشار في أسطورة الخلق للأجناس البشرية وأن كل طبقة مجبولة في تكوينها بعنصر خاص في مثيولوجيةهزيود، فالحكام مصنوعون من الذهب والجند من الفضة والعامة من النحاس والحديد، هذه الأسطورة المكذوبة مازالت مستمرة مع أفلاطون في التربية والتعليم.

وغرض أفلاطون من كل هذه الأكاذيب هو المحافظة على نقاء طبقة الحكام حسب وجهة نظر غلوكون: "إذا أرادوا أن تكون طبقة الحكام نقية"[2]يحدث هذا بعد أن تم الزواج بين الذكور والإناث بالصفات السابقة الذكر، كما أن الزواج والإنجاب لابد وأن يكون في شرخ الصبا، الذي يقابل سن العشرين إلى الأربعين عند النساء وسن الثلاثين إلى الخامسة والخمسين عند الرجال، ويتم هذا التناسل بعلم القاضي، وإذا حدث خلافاً لذلك فسوف يعاقب عليه القانون، لأنه تعديا على العدالة والدين، ويعد تناسلا غير شرعي يجب أن يخفي أو يقتل نتاجه لقول سقراط: " يجب أن يكون القانون واحداً لمن نسل من الرجال، ضمن حدود السن، ولكن دون اطلاع القاضي. فنحسبه محرماً لأنه أوجد للدولة نسلا غير شرعي ولا مقدس ودون كفيل"[3]هذا ما يحدث في حياتنا المعاصرة عند بعض الأمم التي منها الإسلام حيث لا يعتد بالزواج الغير قانوني، وتعد العلاقة بين المرأة والرجل خارج إطار الزواج القانوني علاقة غير شرعية، وأبناء هذه الزيجة أيضاً غير شرعيين، وقد يتحولون إلى لقطاء في المجتمع

(1) أفلاطون، جمهورية أفلاطون، مصدر سابق، ص226.

(2) المصدر السابق: ص226.

(3) المصدر نفسه: ص227.

لا يستحقون الاحترام لا هم ولا آبائهم، كما يعاقب القانون على مثل هذا الزواج غير الشرعي، ولهذا لابد أن يتم الزواج وفق إجراءات قانونية، وإقرار أفلاطون لشيوعية النساء والأبناء فيه الخير العظيم للدولة يقول سقراط: " فقد اكتشفنا إذن أن شيوعية نساء الحكام وأولادهم هي سبب خير الدولة الأعظم[1]هذه المشعية تحمي الحكام من الضغائن وتحرم عليهم النزاع على الأولاد والأموال، لأن من أهم أسباب الصراع والنزاع الملكية، لهذا حرم أفلاطون على الطبقة الحاكمة أي نوع من أنواع الملكية لا بيوت لا مال لا أبناء، هذه الدولة هي كالجسم الواحد إذا تألم عضو تنادت له سائر الأعضاء الأخرى سقراط: "..حين تدنو الدولة من حالة الفرد فإنه إذا جرحت أحد الأصابع شعر الجسم كله بالألم الوحدة مركز الشعور[2]وبهذا فالدولة والفرد إذا حسن نظامهما كالجسد الواحد، وهنا أي في الجمهورية يسمى المواطنون صرافين وكافلين وفي غيرها عبيد، ويسمى الحكام بالحفظه والمساعدين، هذه هي المدينة السعيدة في رأي أفلاطون.

ثانياً: نشأة الدولة ومقومات وجودها في السياسي والقوانين

أ- رجل الدولة.

يتناول أفلاطون السلطة السياسية في الدولة، في الجمهورية وفي السياسيأو رجل الدولة، أقر في الجمهورية أن الفلاسفة هم الحكام الأصلح لإدارة الدولة، هؤلاء الفلاسفة الحكام على رأس هرم السلطة وسلطتهم مطلقة، " صحيح أن حكم الفيلسوف هو أفضل سلطة لأنه لا يراعي مصالح الطبقة الحاكمة، بل رفاهية المواطنين ولا يعمل إلا من أجل خير المدينة..."[3]ومع هذا تخلى أفلاطون عليه ونادى بحكم

(1)أفلاطون، جمهورية أفلاطون، المصدر السابق، ص231.

(2) المصدر السابق، ص229.

(3) افلاطون، رجل الدولة، المحاورات الكاملة، المصدر السابق، ص151.

السياسي المتعلم رجل الدولة الذي يحمل العلم الملكي ألا وهو علم السياسة، يري أن الفيلســـوف هو الإنســـان المثالي ليكون الحاكم، بما لديه من مهارات فطرية أولاً، وتعليمية ثانياً، وتكون الســـبب في وصـــوله إلى ســـدة الحكم بحكمته العقلية، وكأن أفلاطون قد طبق أفكاره في الفلســـفة على حياته ومؤلفاته، فهو في الشـــيخوخة أكثر حكمة من مرحلتي الشباب والكهولة، وفلسفته أكثر واقعية مما كانت عليه في الفترتين السابقتين، في السياسي أو رجل الدولة، تغيرت نظرة أفلاطون، للرجل الذي يستطيع حكم الدولة الجديدة التالية على الجمهورية الفاضـــلة، التي أقر أنها غير ممكنة التحقيق، لا في الحاضـــر ولا في المســـتقبل، بل هي مثال نرنو إليها بعين الإعجاب ونحاول تقليدها، فذهب في محاورة الســـياســـي بأن الحكومة الحقيقية هي التي تبنى على القانون، ويكون هذا القانون ســـيد الجميع وفوق الجميع حكاما ومحكومين، وهذا ما عرف حديثاً بمبدأ ســيادة القانون الذي يمثل ضــماناً لقيام دولة القانون، وكان هذا رأيهأيضـاًفي محاورة القوانين على لسـان الأثيني: " لأن تلك الدولة التي يكون القانون فيها مرؤوســاً وتابعاً وليس لديه أية ســلطة، فإنني أتصــور أن تلك الدولة تكون على شـــفا الهدم والخراب. لكن أرى أن الدولة التي يكون القانون فيها فوق الحكام ويكون الحكام فيها أدني من القانون، أري أن تلك الدولة سوف يتم حفظها وتصـان"[1]هذا لا يعني أن أفلاطون قد قلل من قيمة الفيلســـوف الحاكم بل أن حكومة الفلاســـفة غير ممكنة التحقيق لذلك ذهب إلى دولة أخرى تلي هذه الدولة في الأفضـــلية وهي دولة القانون، التي يحكمها الملك المتمرس في العلوم الملكية والســـياســـية والتي هي أعلى العلوم التي يمكن أن يمتلكها الإنســـان، وشـــبه الملك براعي القطيع الذي يحكم وفق القانون الذي هو على دراية به، صـــالحه وفاســـدة وهو القادر على تعديله أو إلغائه، وهو أفضل من يتولى إدارة هذه الدولة فيحول دون الفساد السياسي.

(1) أفلاطون، الجمهورية الفاضلة، مصدر سابق، ص151.

من هو رجل الدولة في مدينة أفلاطون الجديدة البديل عن الحاكم الفيلسـوف؟

أهم شخصيات المحاورة الغريب الأيلي وسقراط الأفتى هما الشخصان المتحاوران في محاورة " السياسي " واللذان سيبينان لنا من هو رجل الدولة، يرى أفلاطون على لسان الغريب الأيلي، أن العلوم نوعان هما العلوم النظرية ومنها الحســاب، والعلوم العملية ومنها العلوم اليدوية، أما علم الملك فهو العلم الملكي السـياسـي، والذي يتم تحصـيله عن طريق العقل، وقوة الملك في عقله وليس في يديه، وينقســم العلم الملكي إلى قســمين هما العلم الذي يأمر والعلم الذي يحكم، وأداة التنفيذ هم أناس لهم نفس العقلية، ويمثلهم الملك الذي يملك دفة القيادة ومســاعديه، ويعتبر الملك راعي القطيع الأحلج الذي لا قرن له، لأن القطعان بقرون وبدون قرون، وقد كان رجل الدولة هنا الملك راعي القطيع، والنساج كممثل لفن السياسة، النساج الملك الذي يوفق بين السدة واللحمة[1]، وهكذا كان الفيلسوف ثم السياسي ثم راعي القطيع وأخيراً النساج.

ورعاية الملك للمواطنين هي رعية القطيع، وهي رعاية لحيوانات أليفة نقية الســلالة، وهي فن السياسة أو فن تربية الإنسان بشكل جماعي فكم يرى الغريب: " الراعي الذي يسـمح له في كل مكان ليكون الفرد أو المغذي الوحيد وطبيب قطيعه، أنه هو مجري زواجهم وطبيب ولادتهم، لا أحد غيره يعرف ذلك الفرع العلمي، أنه صــانع بهجتهم وموسيقاهم،....لا أحد يستطيع أن يواسـي قطيعه الخاص، أفضل مما يقدر هو، إما بنغمات صــوته الطبيعية، أو بأدواته الموسـيقية"[2]هنا يبين لنا أفلاطون على لســان الغريب الأيلي، كم هو الارتباط وثيق العري بين الملك ورعيته، وكم هي علاقته قوية ومتينة بهم، ويقارن أفلاطون بين العلم الملكي وغيره من العلوم كما يقارن بين عمل الملك وغيرها من الأعمال كالطب والتجارة، ويقر بأن العلم الملكي أرقاها وأعلاها، وأن الرعاية الملكية للبشـر هي قريبة الشـبه من الرعاية الإلهية للكون، وإضـفاء هذه

(1) جيمس فينيكانااليسوعي، أفلاطون سيرته أثاره مذهبه، ط1، دار المعرفة، بيروت، 1991، ص51.

(2) أفلاطون، محاورة رجل الدولة، مصدر سابق، ص127.

المسحة الإلهية على الملك رجل الدولة لأجل أكسابه بعض الصفات الإلهية ولكي يكون حكمه قائماً على العدل والقيم النبيلة، لأن فلسفة أفلاطون كما أشرنا سابقا تربط بين الأخلاق والسياسة، لذلك لا يمكن للآخرين من تجار أو أطباء أو غيرهم أن يكونوا منافسين للملك أو رجل الدولة في رعاية القطيع، وتسيس أمور الدولة، لأنه وحده الذي يمتلك علم السياسة، وهنا لابد لنا من استبدال لفظ "التربية " الذي استعمله في الجمهورية بلفظ "العناية"[1] في رجل الدولة، هذه العناية قائمة على فن الإدارة، التي تعتمد على قاعدتي الجبر والاختيار " إن أفلاطون في محاورته السياسي ينتهي في بحثه إلى القول بأن السياسي فنان أكبر مؤهلاته المعرفة، وهنا يتضح تأثره بأستاذه سقراط في اشتراطه للمعرفة كمؤهل للسياسي، والتي أقر بها سقراط في أن المعرفة فضيلة والجهل رذيلة، وقد شبه بالراعي الذي يسوس قطيع من البشر ويدبر أمره"[2]ويستبعد أفلاطون من العلم الملكي العبيد والتجار والصرفون وملاك البواخر، لأنهم لا يستحقون هذا العلم، ولان هذا العلم مثل حياكة النسيج فكما أن النساج الماهر يوفق بين السدة واللحمة باعتبار أنها خيوط العملية النسجية إلا أنها تختلف في متانتها وأهميتها بالنسبة لعملية النسيج في حياكة القماش، كذلك الملك يضم طبائع متباينة ومختلفة ومتضادة في الدولة إلي بعضها البعض ليجعل الدولة كالجسد الواحد، ونلاحظ أن أفلاطون مازال متمسكاً بأن أهم من في الدولة حاكمها[3]ويلي الملك في علم السياسة المساعدين، الذين لا يصلحون للحكم بل فقط في إدارة الدولة تحت رعاية الملك، وهم الوزراء والقيادات العسكرية والقضاة والكهنة، وكذلك يرفض أفلاطون المزيفين ومدعي السياسة، لأن القوة الملكية هي علم خاص وغير مألوف ومبني على قواعد الحكمة والعدل، ومن يمتلك هذا العلم ولا يدعيه هو رجل الدولة، والدولة التي يحكمها هي دولة حقيقية وأصلية وكل الدول المشابهة لها هي مجرد

(1) رجل الدولة، مصدر سابق، ص138

(2) نوري أحمد سويدان مرجع سابق، ص502.

(3) مصطفي النشار تطور الفلسفة السياسية من صولون حتى ابن خلدون، مرجع سابق، ص62.

تقليد لهذه الدولة منها الجيدة ومنها الرديئة، والملك يحكم بقوانين مكتوبة أو بدونها لأنه يمتلك القوة العقلية المصـــحوبة بالحكمة، ولأن القانون المكتوب قد لا يدرك الأصـــلح والأمثل في حين أن الملك لديه القدرة والدراية لذلك، ولهذا فرجل الدولة هو الذي يمثل القانون ويجعله متجدداً ولا يظل جامداً لأن القانون الجامد والغير متجدد قانون ظالم يجلب الشـــر وهذا أحد المبادئ العامة للقانون الحديث أن القانون الجديد يلغى القديم، ولكل هذه الأســـباب لا نهتم بالقانون قدر اهتمامنا برجل الدولة، الذي يعتبر قانوناً في حد ذاته، وهو الذي ينشـــر العدل بين المواطنين، لذلك لا يمكننا أن نجد من هذا الرجل أكثر من خمسين في كل ألف، هذا الفن السياسي الذي لا يدركه إلا القلة متى حاول الأثرياء تقليده تحولت الحكومة إلي أرستقراطية، وعندما يقلدونها، أي الأرستقراطية تتحول إلى الأولغاركية، وعندما يحكم الفرد وفق القانون يسمى ملكاً، وعندما يحكم بدونه يسـمي مسـتبداً، وفسـاد الدول يعود إلى فسـاد قياداتها الجهلاء بالعلم الحقيقي ألا وهو العلم الملكي، " وهنا نلاحظ بأن أفلاطون قد بدأ في تطوير فلسـفته المثالية المتطرفة إلى فلسـفة تميل إلى السـياسـة الواقعية"[1]في هذه المحاورة تحول أفلاطون من النزعة المثالية، في الجمهورية، إلي موقف واقعي في رجل الدولة " لا شك أن أفلاطون من خلال الجمهورية هو غير أفلاطون في السياسي والقوانين، المؤلفين الذين تحدث فيهما بواقعية ملحوظة"[2]لأن الواقعية الأفلاطونية المتأخرة واضـــحة ومختلفة عن المثالية في الجمهورية، انتهي أفلاطون في هذه المحاورة إلى أن هناك ستة دول تحاول تقليد الدولة السابعة التي تمثل الدولة الحقيقية والصحيحة في محاورة رجل الدولة أو السياسي وبها تكون الدول سبعة أنواع بدل الخمسة دول التي ذكرهم في محاورة الجمهورية وهي:

1- الدولة الملكية حكم الفرد الصالح والتي تسير وفق القانون وهذه الأولى، تتغير بفعل الفساد والحتمية إلي دولة استبدادية وحكم الفرد المستبد وهذه الثانية.

(1) نوري أحمد سويدان: مرجع سابق، ص484.

(2) وليد بيطار، مدخل إلى علم السياسة مرجع سابق، ص271.

2-دولة الأقلية الأرســتقراطية والتي تســير وفق القانون وهذه الثالثة، تتحول إلى الأولغاركية القلة المحبة للمال والفاسدة وهذه الرابعة.

3-الديمقراطية أو حكم الأكثرية وفق القانون صـالحة وهذه الخامسـة، بدون قانون فوضـوية فاسدة وهذه السـادسـة، حيث قسمت الدول السـتة إلى دول تحكم وفقاً للقانون ودول تحكم بدون قانون، وجود القانون وعدمه قسمهم إلى نوعان.

أفضـــل الحكومات الملكية العارفة التي تمتلك العلم النقي المســـتخلص من العلوم الغير متجانسة معه، وهي التي تمثل الحكومة السابعة[1]، ليبقي الفن السياسي مثل الذهب المستخلص من الشوائب، لذلك فسلطة الملك فوق كل سلطة وعلمه أوسع من كل العلوم، وعليه أن يأمر وعلى الآخرين التنفيذ.

لم يهتم أفلاطون هنا بتقسـيم المجتمع إلى طبقات ولم يهتم بتحديد صـلاحيات كل فئة من فئات المجتمع، ولا الفضـائل وطرق اكتسـابها للرجال أو للنسـاء، فقط أهتم بالعلم الملكي الذي يجب أن يمتلكه رجل الدولة، وكما جعل أفلاطون الفيلســوف في الجمهورية في أعلى هرم السلطة بلا منازع، وكما أنه يستطيع أن يحكم وفق مشيئته الخاصـــة، كذلك جعل رجل الدولة أعلى هرم الســـلطة، ومكنه أن يحكم وفق قانون مكتوب أو بدونه، لأن العلم والمعرفة ســـواء كانت تهذيب وتربية كما في الجمهورية أما عناية كما في رجل الدولة، فهي المعيار الوحيد للحاكم الفيلسوف، أو للحاكم رجل الدولة، والســـلطة في المحاورتين المثالية الجمهورية، أو الواقعية رجل الدولة تشـــمل طرفين الذي يأمر ويحكم، والذي يطيع وينفذ.

(ب) المواطن:

المواطن بشكل عام في الفلسفة اليونانية هو من يحق له المشاركة السياسية أو التمثيل السياسي، كما يرى كلستين حين قال: " أن الموطن الأثيني لا يهمل شؤون

(1) أفلاطون، المحاورات الكاملة، المصدر السابق، ص179.

الدولة بحجة انشغاله بشؤون أسرته..، وأن المواطن الذي لا يعني بالمسائل العامة لا نرى فيه رجلا منعدم القدرة بل رجلا منعدم الفائدة ولئن كان قليل منا مبتكرين، فإنا جميعا في السياسة قضاة موهوبين"[1]بمعني أن كل مواطني اليونان يحبون السياسة ويميلون إليها والتمثيل السياسي حق لكل مواطن يوناني من أم وأب يونانيين، كما أن المواطنة في رأي أفلاطون هي حق يكتسبه الأبناء على الآباء واليوناني حر إلا أن حريته لا تتعرض مع واجب خدمته لمدينته، ومن واجب الفرد في الدولة اليونانية أن تكون الدولة أهم أولوياته، مع أن اليوناني هو ومدينته شيء واحد، ومع ذلك فهو حر مستقل عنها، " تعتبر المواطنة من المميزات التي يتوارثها الأبناء عن آبائهم، حيث أن صفة المواطنة امتياز يخلع على صاحبه عضوية المدينة، ويؤهله لحد أدنى من المشاركة في الحياة السياسية، وفي الشؤون العامة، وفي شغل الوظائف، وحضور الاجتماعات التي تعقد في المدينة"[2]، وبهذا يكون المواطن من شارك في الحياة السياسية في دولة المدينة.

أما في القوانين فقد طلب أفلاطون من المواطن الطاعة العمياء لقوانين المدينة، لأن هذه القوانين هي التي أعطته حق المواطنة، وهذا ما أكده أفلاطون في محاورة أقريطون على لسان سقراط، مهما كانت القوانين مجحفة في حق المواطن إلا أنه ملزم بطاعتها " وعلى هذا الأساس يكون القانون أبا حقيقياً لكل مواطن، وبحكم هذا القانون يكتسب المواطن حق المواطنة منذ ولادته. ثم أن القانون هو الذي يفرض عليه أن يتعلم طريقة استخدام هذه المواطنة، ولهذا السبب يفرض على المواطن طاعة القانون كما يفرض على الطفل طاعة والديه"[3]، هذه المعاني الفلسفية العميقة

(1) جورج سباين، تطور الفكر السياسي، مرجع سابق، ص15.

(2) المرجع السابق، ص452.

(3) نوري سويدان، الفلسفة السياسية عند أفلاطون، مرجع سابق، ص238.

لحق المواطنة كما تناولها أفلاطون في محاورة أقريطون على لسان سقراط تؤكد على أهمية القانون في حياة الفرد وحق اكتسابه للمواطنة داخل الدولة اليونانية.

(جـ)- الهيئة السياسية الحكومة (الانتخابات وشروطها):

عندما وضع أفلاطون كتابه القوانين، كان يسعى إلى تحقيق الدولة الصالحة، لذلك أتجه إلى التفكير الواقعي مبتعداً عن المثالية في الجمهورية، ولهذا فالذين سيعينون في الهيئات القضائية، يجب أن يعطوا برهنة هم وعائلتهم على أهليتهم لرقي هذه المناصب منذ فترة الشباب، وحتى موعد انتخابهم، ويجب أن يكونوا مدربين وفق عادات وسلوكيات القانون ويكونوا متعلمين جيداً، يقول الأثيني: "فإن أولئك الذين يجب أن ينتخبوا ينبغي أن يكونوا قد تدربوا وفق عادات وسلوكيات القانون"[1]، أشترط أفلاطون ذلك حتى تكون الأحكام التي يصدرونها صحيحة ونتيجة الخبرة، هؤلاء المنتخبين كانوا من العسكريين الذين أدوا الخدمة العسكرية في الأعمار المناسبة لذلك، ويتم الانتخاب في أحد معابد المدينة، ويدلي كلٌ برأيه في محراب الله، ويكتب اسم المرشح على لوحة واسم أبيه وقبيلته، وهذاأيضاًيذكرنا بالعملية الانتخابية الحديثة، حيث يقوم المرشح بتعليق لوحة في الساحة العامة، فيها اسمه وبعض المعلومات كالأهداف والرؤية وغيره، وتعرض اللوحة في الساحة العامة لمدة ثلاثين يوماً ويتم اختيار المرشحين والتصويت لهم من خلال هذه اللوحات، يتم اختيار سبعة وثلاثين شخصاً ممن لديهم أكثر الأصوات، مهمة هؤلاء حماية القانون وممتلكات الناس وهي عدد المينات المسموح بها لكل طبقة، حماة القانون يعتلوا مناصبهم لمدة عشرين عاماً من كان من الرجال في سن الخمسين، ومن النساء في سن الأربعين، ويتقاعد الرجال في سن السبعين والنساء في سن الستين، وهكذا يتم انتخاب حماة القانون الذين سوف ينتخبوا باقي القيادات الأخرى في الدولة، فهم

(1) أفلاطون، النواميس، المحاورات الكاملة، ترجمة شوقي داود تمرز، مج6، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999م، ص203.

سـيعينون القادة العسـكريين الثلاثة الذين تم التصـويت لهم بعد اجتيازهم لامتحان يتعرضـون له من حماة القانون، ويحق لهؤلاء العسكريين تعيين الضـباط وقادة الفرق وقادة المشـاة من الاثني عشـر قائداً الذين تم اختيارهم من كل قبيلة، أما مجلس الشـورى أو الشـيوخ فيتم اختياره من الاثنتي عشـر قبيلة لكل قبيلة ثلاثون شـخصـاً، فيكون العدد ثلاثمائة وسـتون، تقسـم إلي تسـعين شـخصـاً لكل طبقة من طبقات المجتمع، ويتم هذا الانتخاب بأسلوب ملكي ارستقراطي. فالسلطة السياسية كما يرى أفلاطون ستكون من حرس الدستور ويتكون من سبعة وثلاثين عضواً، يشترط حسن أخلاقهم وهم ممن تجاوز الخمسـين من العمر وتحت السـبعين، وهم الممثلون للقبائل الاثنتي عشـرة ويكون ثلاثة ممثلين لكل قبيلة بإضـافة واحد زائد منعا للتسـاوي عند الانقسـام، وهذا هو المجلس التنفيذي[1]ولهم مهمة توظيف الضـباطللجيش.وهناك مجلس الشـيوخ الذي يضـم ثلاثمائة وسـتون عضـوا وهم يحكمون بالاتفاق مع حرس الدستور، ويتولوا السلطة لكل ثلاثين منهم شهر في السنة، وفي باقي الشهور يعتنون بشـؤونهم الخاصـة، كما توجد أجهزة أخرى في الدولة كجهاز حماية الحضـر ومحافظي الريف وهم الشرطة حافظو الأمن الداخلي، وكذلك القسيسون والكهنة الذين يهتمون بالطقوس الدينية، وكذلك عدد من المحاكم الجنائية والجنح وغيرها[2]خلاصـة التنظيم السياسي عند أفلاطون في القوانين تكون على الشكل التالي:

1- المجلس السـاهر أو حرس الدسـتور عددهم سـبعة وثلاثون فرداً من الشـيوخ، وظيفتهم حماية الدستور من التعديلات وحسن تطبيقه.

2- القواد وعددهم ثلاثة يعينون ضباطاًللجيش لكل الفرق مشاة وفرسان وغيرهم.

3- مجلس الشيوخ وعددهم ثلاثمائة وستون، يتداول السلطةثلاثون شخصـاً منهم لمدة شهر في السنة، وباقي شهور السنة يعتنون بشؤونهم الخاصة.

---

(1) ينظر: أنتصار ذباب، فلسفة أفلاطون، مرجع سابق، ص262.

(2) ينظر: أنتصار ذباب، فلسفة أفلاطون، مرجع سابق، ص105.

4-الشرطة هم اللذين يهتمون بالأمن الداخلي في الحضر والأرياف.

5-وزير التربية والتعليم، ينتخب لمدة خمس سنوات.

6-المحاكم ثلاثة، واحدة لفض النزعات الشخصية، والثانية لحل المشاكل التي يصعب حلها في الأولى، أما الثالثة فهي للجنح والجنايات.

7-الكهنة والكاهنات لتأدية الطقوس الدينية[1].

الحكومة في رجل الدولة أرسقراطية، تستمد قوانينها من الدستور، وهي تتكون من هيئة نيابية هي مجلس الشيوخ، السلطة القضائية، تتمثل في القضاء والمحاكم، وسلطة تقصيرية تنقسم إلى قسمين شرطة تحفظ الأمن الداخلي في الحضر والريف وجيش يحفظ البلاد من الغزو الخارجي، وكذلك سلطة دينية تتشرف على المراسم الدينية، كل هذا مبنيٌّ على دستور مستمداً قوانينه من السياسي، وهذا التقسيم قريب الشبه جداً بتقسيمات الحاضر في حفظ أمن الدولة الحديثة.

ثالثاً: الدولة الواقعية في القوانين أو النواميس.

قسم أفلاطون كتابه الجمهورية إلى عشرة كتب مقسمة إلى خمسة أقسام كما أشرنا سابقاً، كذلك قسم محاورة "النواميس أو القوانين إلى أثني عشر كتاباً، في الكتاب الأول وحتى الرابع تقديم عام في التشريع ومعنى الفضيلة والعدالة، وفي الكتاب الخامس وحتى الثامن يتناول نظام الدولة وقوانينها، وفي الكتاب التاسع وحتى الثاني عشر يتناول الثواب والعقاب، وإطلاق اسم النواميس أو القوانين على هذه المحاورة لخير دليل على عودة أفلاطون للقول بأهمية القانون في حياة الدولة والفرد، وقد كتب أفلاطون هذه المحاورة في مرحلة الشيخوخة بعد أن خاض العديد من التجارب السياسية في صقلية وبعد أن قاماً بالعديد من الرحلات السياحية والمعرفية في مصر وإيطاليا وغيرها.

(1) مصطفي النشار، تطور الفلسفة السياسية من صولون حتى ابن خلدون، مرجع سابق، ص67.

(أ)- تكوين الدولة أو نشأة الدولة:

أهم شخصيات المحاورة الغريب الأثيني، والكريتي، ولاقيدأيموني، والأسبرطي. يبدأ الغريب الأثيني بسؤال الكريتي والأقيدموني وهما كلينياسوميغيليوس، عن الذي شرع لهم قوانينهم هل هو اله أما إنسان؟[1]يجيب هو عنهم بالتأكيد أنه إله، كان من هذه القوانين وجبات الطعام المختلطة والتمارين الرياضية، وانهم يخضون للحروب التي تلزمها الشجاعة التي هي جزء من الفضيلة، لأن أفلاطون في هذه المحاورة صنف كل مجتمع بصفاته التي تشكله فرأى أن الكريتيينوالأسبرطيين محبون للحروب، لأنهم شجعان وتسودهم فضيلة الشجاعة، أما المصريون والفينيقيون، فالسمة التي تشكل المجتمع لديهم أنهم محبون للمال والممتلكات واللذات، ومع أن الحروب ليست هي الشيء الأفضل، يتسأل الأثيني أليس من الأفضل أن يتحلى الإنسان بالشجاعة وكذلك الدولة؟ أليس العدل أهم وأكمل وأسمى من الشجاعة؟ والمشرع يجب أن يتحلى بكل الفضائل الأربعة معا الحكمة، الشجاعة، العفة،والاعتدال، والشجاعة هنا تحتل المرتبة الرابعة، في حين أنها عند الكريت والاقديمونين تحتل المرتبة الأولى.

بخلاف الجمهورية القائمة على حكم الفيلسوف، كانت نظرية الدولة في القوانين قائمة على القانون، "كانت القوانين تصنف في الجانب الحسي وليس في الجانب العقلي،كان العقل في الفلسفة الإغريقية المثالية يسمو على الحس. وبمعنى آخر القانون يصدر مباشرة على الطبيعة وهو وليد العادات والأعراف والتقاليد...."[2]، لأن القوانين كان مصدرها الطبيعة، وليس العقل فكانت مرتبطة بالجانب الحسي وليس العقلي، كما ذهب السوفسطائيون عندما تحدثواعن أهمية القانون الطبيعي وأنه

(1) أفلاطون، محاورة،المصدر السابق، ص9.

(2) وليد بيطار، مدخل إلى الفلسفة اسياسية، مرجع سابق، ص273.

أفضل من القانون الوضعي الذي شرعه الضعفاء، لأنه في الأصل القانون طبيعي، ثم تحول إلى عادة ثم صيغ في شكل قانون وضعي، وقد أختلف الفلاسفة اليونان في ماهية ومطلب القانون الطبيعي، فهناك من رأي أنَّ القانون القائم على إشباع اللذة كبعض السوفسطائيين، وهناك من رأي أن القانون الطبيعي هو العدالة والمساواة والقيم والمثل الأخلاقية كسقراط وأفلاطون مع أنهم لم يرفضوا القانون الوضعي كما رفضه السوفسطائيون.

الغرض من القوانين أن تجعلنا سعداء وتمنحنا الخيرات والتي هي أنواع، هناك الخيرات الإلهية التي هي المصدر، وهناك الخيرات الإنسانية التي تتبع النوع الأول[1]، والحكمة أعلى هذه الخيرات ويجب على القائد والرئيس أن يكتسبها، هذه الخيرات هي على التوالي الحكمة،والاعتدال والعفة، فالشجاعة، المشرع ينظم علاقات الأفراد ويمتلك الثواب والعقاب، واللذات والآلام ويعلم الخير والشر، وأين يوجد العدل والظلم، واللذة والألم عبارة عن نافورتين ينهل منهما الإنسان، فعليه أن لا ينغمس فيهما لأنه سيكون غير سعيد، بل عليه الاعتدال في طلبهما لكي يحصل على السعادة، "يعني أن لا حرب هناك إلاّ حرب الإنسان مع نفسه، فليس من الحكمة أن يطبق الإنسان نظاماً فلسفياًبالقوة، وإنما تكمن الحكمة في مقدرة الفلسفة على إثارة الفرد لشن حرب على شروره وشرور المجتمع، والنصر الحقيقي لا يتأتى إلا بقهر هذه الشرور، وانسجام الإنسان مع نفسه ومجتمعه"[2]، وهنا يؤكد أن الحرب الحقيقية هي التي يشنها الإنسان مع نفسه، والنصر الحقيقي هو في قهر لذات النفس والسيطرة عليها، كما أن الأثيني يرى أن وجود القائد شيء ضروري في اجتماعات البشر لأنه لديه القدرة على فهم البشر، وعلى هذا الأساس يجب أن يكون القائد ممن لا يتعاطون الخمر، لذلك منع الخمر في مدينته لأنه يفقد البصيرة والرأي السليم كما أنه سبب الألم والشرور، وإلاّ فإنه سيدمر كل شيء، كما أنه يؤكد على أهمية التعليم الذي يبدأ من الصغر مع الرياضة والموسيقى، ولكل حسب كفايته وقدرته، وفي هذا

(1) أفلاطون، محاورة النواميس، المحاورات الكاملة، مصدر سابق، ص22.
(2) نوري سويدان، فلسفة أفلاطون السياسية، مرجع سابق، ص557.

الموقف لم يتغير رأي أفلاطون من الرياضـــة والموســيقى، باعتبار أنهما من أســس التربية في كل مدنه التي قال بها، كما أنه أكد على المعرفة والتعليم لأنهما ســـبب السعادة للفرد والدولة، والذي يمتلك المعرفة هو الإنسان الكامل، وأكدأيضـاًعلي أهمية الموســيقى للروح والجســد، وعليه يطرح أفلاطون ســؤاله عن أصــل الحكومات في الكتاب الثالث من محاورة القوانين فيقول: "ما هو أصل الحكومات؟ وكيف تدوم الدول وتتحول نحو الخير أو نحو الشـر؟"[1]يري أنه في البداية تكون نشـأة الدولة بسـيطة، بعد الطوفان بقى القليل من البشـــر والحيوانات، واختفت التجارة والزراعة والفنون والعلوم، ثم حصـــل التقدم ولم يكن الجنس البشـــري غنياً ولا فقيراً، لكنه كان يحمل مبادئ نبيلة، ليس فيها غطرســـة ولا ظلم ولا نزاع، ولهذا كان الناس أخياراً، ولم يكن هناك مشرعون، وكانت حكومتهم هي الحكومة اللوردية بدون مجلس شوري ولا محاكم ولا حكام، أما السلطة فبدأت بسلطة الأب والأم، هذه الرؤية لنشأة الدولة، قامت عليها نظرية التطور العائلي، وهي النظرية السياسية التي ذهبت إلى أن أصل الدولة يرجع إلى الأسرة أو العائلة، وأن الأسرة هي الخلية الاجتماعية الأولى وهي صورة مصغرة للدولة[2] وهذا ما ذهب إليه أرسـطو فيما بعد عندما نتناول فلسـفة أرسـطو، ثم عرفوا الفنون وأقاموا المسـتعمرات وقامت عدة مدن منها أسـبرطة وكريت ولاقديمونيا وشـنت الحروب ضد طروادة، وأتى المشرعون لسن القوانين لهذه المدن ليعرفوا أيهما قوانينها جيدة أو رديئة، أيهما تنقذ الدول وأيهما تدمرها، وهي التهذيب للبشر، كما أن الحروب التي قامت بين طروادة والدول اليونانية ومآســـي هذه الحروب جعلت أفلاطون يأخذ موقفاً مسـانداً لضـرورة سن القوانين وفرضـها، لأن هذه القوانين جاءت لحماية الجنس البشـــري من ويلات الحروب، وكأننا هنا أمام ميثاق الأمم المتحدة في الفكر الحديث والمعاصـر، والذي ذهب في ديباجته أن من مقاصـد الأمم المتحدة حماية الإنسـانية من أخطار الحروب " نحن شـــعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفســـنا، أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب، التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنســانية

(1) أفلاطون، (محاورة النواميس)، المحاورات الكاملة، مج6، المصدر السابق، ص91.

(2) منصور ميلاد يونس، القانون الدستوري النظم السياسية، مرجع سابق، ص148.

أحزاناً أحزننا يعجز عنها الوصـــف."[1]وعلى رجل الدولة أن يســـن القوانين بقصـــد الحكمة والسلم وليس الحرب، هنا يرفض أفلاطون الحرب لأن الضرر منها أكثر من النفع لأن سـقوط الدول وزوالها بسـبب جهل حكامها بالشـؤون الإنسـانية وهي الأكثر أهمية، وكل ذلك بسـبب هؤلاء الجهلاء الذين يعتقدون أن الحروب والانحراف الخُلقي وكل أنواع الشرور هي الأنبل، وكل ذلك بسبب التناقض والتضـارب بين مفاهيم اللذة والألم، والعقل والحكمة، اللذان هما سـببٌ في سـيادة، ورفضـهما يعتبر عاراً، كما أن رفض الأكثرية طـاعـة حكـامهـا وقوانين الـدولـة، في حين أن القـانون يجـب أن يكون الأب والأم والجد أيضـــاً، ويجب أن يحكم الأمثل الأحقر وأن يحكم الكبير الصـــغير، وأن يحكم الأســـياد العبيد، والعاقل يجب أن يقود ويأمر والجاهل يتبع ويطيع، والذي يقع عليه رأي الأكثرية يجب أن يكون الحاكم، ويجب علي الجميع طاعته وطاعة القوانين، والمشـــرع يجب أن يراقب كل شـــيء ويجب أن يوجه تفكيره نحو الصـــداقة الحرية الحكمة[2]، هنا رجل الدولة في القوانين يسـن القوانين لأن سـبب سـقوط الدول وزوالها جهل حكامها بالطبيعة البشرية التي تتضارب فيها القيم العقلية والحسية.

(ب)- الدولة وتطورها:

هناك نوعان من الحكومات تصـــدر عنهما كل الحكومات الأخرى، الملكية التي يصـــدر عنه حكم الفرد، المعتدل أو المســـتبد، والديمقراطية التي تصـــدر عنها الديمقراطية المعتدلة أو الفوضـوية، وأفضـل الحكومات هي الملكية القائمة علي رضـا الشـعب، والتي تجمع بين دسـتورية وقوانين الملكية، وكبر القاعدة الشـعبية التي تمثلها الأكثرية في الأنظمة الديمقراطية، والدولة الســـعيدة هي التي تكون فيها الخيرات بالترتيب التالي[3]:

1-خيرات الروح أولا وهي الأعلى ميزان والاعتدال حالتها.

2-خيرات الجسد ثانيا والعفة حالتها.

---

(1) محمد السعيد الله قاق، المنظمات الدولية المعاصرة، منشاة المعارف، الإسكندرية، (ب، ت)، ص426.

(2) ينظر: أفلاطون النواميس، مصدر سابق، ص89.

(3) أفلاطون، النواميس، المصدر السابق، ص90.

3-المال والممتلكات هي الثالثة.

هنا قسم أفلاطون الخيرات التي يطلبها الإنسان إلى ثلاثة أنواع خيرات الروح أعلى مقام وأهمها الاعتدال يليها خيرات الجسد وهي الشهوات الحسية وأخيراً الخيرات المادية من مال وممتلكات وفي هذا خير المدينة.

إذا فعلت الدولة غير ذلك سوف تزول، والمشرع يجب أن يمتلك ثلاثة أشياء:

1-المدينة التي يشرع فيها يجب أن تكون حرةأي ليست مستعمرة.

2-يجب أن تكون واحدة مع نفسها أي متحدة أي غير منقسمة إلى دولة فقراء وأغنياء.

3-يجب أن يمتلك المشرع فهماً وعلماً أن يكون متعلماً.

هذه أسس ثابتة لتأسيس الدولة الحقيقية والصحيحة، التي يجب أن تجمع بين النظام الملكي والقانون من جهة وبين الحرية كمطلب من جهة ثانية وبهذا يكون أفلاطون من أوائل المفكرين الذين نادوا بالدولة ذات النظام المختلط " إن الدولة المختلطة، كما دعا إلى قيامها أفلاطون تجمع بين مبدأ الدولة الملكية وهو الخضوع للقانون، وبين مبدأ الديمقراطية وهو الحرية"[1]وهذا ما ذهب إليه حين قال على لسان الأثيني: " هناك شكلان من أشكال الدول، يمكن القول أن الدول الأخرى تصدر عنهما، ويمكن أن يقال أن أحدهما ملكية والأخرى ديمقراطية،....وكل أشكال الدول هي تنوعات لهذه،....لتمتلك الحرية وأمتزاج الصداقة بالحكمة فيلزمك أن يكون لديك الشكلان كليهما من أشكال الحكومات هذه بقدر،.... لا يمكن لأي مدينة أن تحكم جيدا إذا لم يتم تشكيلها من هذين الشكلين كليهما."[2]، أذن فالدولة التي تتوفر فيها الشروط اليونانية لقيام الدولة وهي الحكمة الحرية والصداقة، وتتكون من إمتزاج الملكية القانونية الديمقراطية الحرة هي الدولة الحقيقية... فكل الأنظمة مهما تعددت هي تنوع لهاتان الدولتان، فأين يمكن أن تقع هذه الدولة وماهي مؤسساتها الحاكمة؟

---

(1) وليد بيطار، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص280.

(2) أفلاطون النواميس، المصدر السابق، ص114.

(جـ)- الدولة حجمها سكانها وأقليمها:

1- الإقليم:

في الكتاب الرابع يتســأل الأثيني عن الموقع الأفضــل للدولة، فيجيبه محاوره كلســيناس أنها تبعد عن البحر حوالي ثمانين أســتاديا(*)أي تقع على شــاطئ البحر ويجـب أن توجـد لهـا مواني ممتـازة يجـب أن تكون منتجـة: " بـالكـاد تحتـاج لأي شـيء"[1]وتكون بها سـهولاً وجبالاً وأشـجاراًإنها تشبه جزيرة كريت على حد قولهم، هذه المدينـة التي تقع على البحر تحتاج إلى مشـــرع ومنقذ جبار لحمايـة المدينـة من الإنحلال والفســاد بســبب وجود الموانئ ودخول الأجانب إليه، فالمدن الســاحلية إلى يومنا هذا يعتبر المنفذ البحري فيها سبب خيرها وأيضاً سبب شرها، خيرها في التجارة البحرية والثروة المائية فيه، وشــرها في دخول الأجانب إليها أو الهجرة إليها باعتبارها ممر عبور للمهاجرين، كما تعاني ليبيا اليوم من تدفق المهاجرين الذين يرغبون في الهجرة إلى أوروبا، وهم يحملون إليها عادات غير عادتها وأمراضاًوأوبئة غير موجودة لديها، وغير ذلك كثير..، وإذا وجدت فيها وفرة الإنتاج فسـوف تصـدر، وإذا صـدرت سوف تستورد، وهذا سيجلب إليها الذهب والفضة، وهذا الذهب وهذه الفضة مرفوضان لأنهما سـبب الغنى الفاحش وسـبب الصـراع والفروق الاجتماعية، وكل هذا سـيدمر المدينة، وكذلك فإن السـكان الشـواطئ سـوف ترهقهم الحروب والغزوات، ومع وجود كل هذه المســاوئ، يجب وجود مشــرع قوي يمكنه التغلب عليها أي المســاوئ، من الأفضل أن يكون سكان هذه الدولة من سلالة واحدة ويتكلمون لغة واحدة، لهم معابد مشـتركة، وكذلك طقوس وشـعائر واحدة، ولكن هؤلاء سـيصـعب تغيير قوانينهم، لأن هذا سـيمنح الدولة قومية واحدة مشـتركة تمنع الاضـطهاد العرقي أوالديني، وتاريخنا

(*) استاد لفظة يونانية، وهي وحدة مقياس مقدارها (1 أستاد= 192م) ومضمار السباق للجري وأصبحت تطلق على الملعب في حد ذاتها www.ejaaba.com.

(1) أفلاطون، النواميس، المصدر السابق، ص134.

الحديث ملئ بهذه المشاكل كمشكلة البوسنة والهرسك وما عانته سيرايفوليس عنا ببعيد "ويعتقد أفلاطونأيضـــاًأن اشـــتراك أفراد المدينة في الجنس واللغة والدين أمر مرغوب فيه.." وهذا ما يمثل في المصــطلح الحديث مصــطلح الأمة كالأمة العربية ذات الحنين الواحد والدين الواحد واللغة الواحدة[1]أما إذا اختلفوا في كل ما ســـبق، فإنهم في حاجة إلى مشرع ومنقذ وهذا سيكون عمل شاق، ولكن التغيير هنا سيكون ســـهلاً، من هو هذا المنقذ الأثيني؟: " أعطيني دولة يحكمها طاغية ودع الطاغية يكون فتئ ويمتلك ذاكرة جيدة، دعه يكون ســـريع التعلم وذا طبيعة شـــجاعة ونبيلة..."[2]. يبين لنا أفلاطون هنا أنه راضٍ بحكم الطاغية النبيل الذي يمتلك فضيلة الاعتدال، فحكم الطاغية المنظم أو الطغاة المنظمين أفضل من أي حكومة غير منظمة، ولكن الأفضـــل دائما هي الحكومة الملكية الدســـتورية التي طرحت في السابق وهي تدوم مدى الحياة وقائمة على الفضيلة.

يذهب الأثيني في القوانين إلي أن الدولة القائمة على القانون هي الأفضـــل والتي تعاقب الخارج على القانون سواءً كان فردا عاديا أو من رجال الدولة هي الدولة العادلة القانونيةالأثيني: " وكل من ينتهك هذه القوانين يعاقب كأنه فاعلا للشـــر، يعاقب المشـــرع أو الدولة التي تســـمي القوانين قوانين عادلة"[3]القانون مهم لأن على أسسه تبنى الدولة، الحكومة أو السلطة السياسية لا تعطى لحزب لأنه متفوق أو لفرد لأنه غني أو قوي، ولا للأكثرية بســـبب الميلاد بل تمنحُ لمن يطيع القوانين الأثيني: "...الأكثر طاعة لقوانين الدولة هو الذي ســيحمل ســعف النخل، وســيُعطى المركز الأول ووزارة الإلهـة...وســـتُعطي المنـاصـــب لأولئـك الـذين يـأتون تـالين في

(1) جورج سباين، مرجع سابق، ص99.

(2) أفلاطون، النواميس، مصدر سابق، ص142.

(3) المصدر السابق،ص149.

النظام"[1]ويجب أن يكون الحكام خدماً للقانون وعليهم يعتمد صلاح الدولة أو سوءها، وصـلاح الدولة الجيدة يبني علي الولادة الجيدة لذلك يجب أن تكون القوانين المنظمة للزواج والأسـرة هي الأسـاس الأول في بناء الدولة الأثيني: في كل الدول فأن ولادة الأطفال يعود إلي الرابطـة الزوجيـة... وطبقـا للنظـام الحقيقي فـأن القوانين المتعلقـة بـالزواج يجـب أن تكون تلـك القوانين التي تقرر وتعتمـد في كـل دولـة بـادٍ ذي بدء"[2]قانون الزواج الذي سـنه الأثيني أن يتزوج الرجل بين الثلاثين والخامسـة والثلاثين وإلاَّ سوف يدفع غرامة على ذلك، ويفقد بعض امتيازاته، وهنا اختلفت وجهة نظر أفلاطون في الزواج عن وجهته في الجمهورية التي رفض فيها الزواج، وأصـبح هذا القانون المنظم للزواج هو أول القوانين وأهمها لبناء الدولة السـليمة، ولأن في الزواج تخليد الذكر للإنسان من استمرار نسله، وهذا تأكيد لرغبة الإنسان في الخلود، والبقاء بعد موته بالذرية والتوليد المسـتمر من الآباء إلى الأبناء فالأحفاد، ومن يمتنع عن الزواج اختياريا سـوف يدفع غرامة سـنوية، كما يجب إطاعة القوانين طوعاً أو كرهاً.

أما في بناء المدينة فيجب أن تكون في وسـط البلاد ويكون المكان مناسـبا لبنائها، تقسـم الأرض إلى اثنتي عشـرة قطعة، يجب أن تضـم معابداً للإلهة هيسـياءوالآله زيوس والآلهة أثينا في بقعة تدعي الأكروبولسAcropolis وسـتحفظ بسور مستدير وتقسم البلاد شعاعيا من هذه النقطة بالتساوي بشرط أن تكون الأرض الخصبة أصغر من الأرض الأقل خصوبة، ويكون عددها 5040[3]على عدد الأسر، وتقسـم الحصـة الخاصـة بكل شـخص إلى قطعتين أحدهما قرب المدينة والأخرى في الحدود،هذه الملكية الحدودية هي التي سـتدفع المواطنين للدفاع عن بلادهم إذا تم

(1) المصدر نفسه، ص159.

(2) المصدر نفسه، ص142.

(3) أفلاطون النواميس، المصدر السابق، ص132.

غزوها من الخارج، لأن الكل هنا يدافعون عن ممتلكاتهم، التي رفضها في الجمهورية ويقسم المواطنين إلى اثني عشر قسم، وكذلك القبائل إلى اثنتي عشرة قبيلة، ويحمل كل قسم من الاثنا عشر اسم إله من الآلهة الاثنا عشر، كما يمتلك كل مواطن منزلين أحدهما في وسط البلاد والآخر في الحدود وهذا يسمى أسلوب التوطين، هؤلاء المواطنين سوف ينجبون الأولاد حسب القانون وسوف يتجردون من الذهب والفضة والممتلكات حسب ما يقرر المشرع.

كما يجب أن تقسم الأراضي وتبطل الديون لأنها منشأ النزاع في المدينة، وكأن آراء أفلاطون هي رجع والصدى لآراءصولون، الذي سن قوانين (ساي ستيكا)(*)، التي رفع فيها حمل الديون على الأثنيين وسميت بقوانين رفع الثقل، ويجب أن تعتبر الفاقة أي الفقر الشديد هي الزيادة في الرغبات وليس نقص الممتلكات، لأن هذا هو الطريق لأنقاذ الدولة وبهذا يكون التغيير صحيح، ويجب التخلص من الجشع ويكون أساس المدينة العدل، الذي هو الصخرة التي سوف تبنى عليها المدينة لأن كل مدن أفلاطون مبنية على قيمة العدل والعدالة، ولن يكون هناك أي نزاع على الممتلكات وإذا وقع فعلى المشرع حله، ولا يوجد أي نزاع بين المواطنين وتوزع الأراضي بشكل صحيح بعد أن يقرر العدد اللازم من السكان، بحيث لا يكون كبيراً جدا ولا قليلاً بل يكون بالمقدار الذي يساعد في حمايتها من العدوان ومقنع لحجم المقاطعة وعددهم يجب أن لا يتجاوز 5040 أسرة، هم مالكو الأراضي وحماة الحصص، وتقسم على نفس العدد البيوت، هذا العدد يجب أن يكون قابلاً للقسمة كما يجب أن يكون الحاكم على دراية بعلم الحساب لتحديد العدد الأفضل للمدينة، وعندما توزع الأراضي يجب أن يشعر المالكون أن هذه الأرض تخص المدينة كلها، ويجب أن لا تباع أو تشترى، وأن الأرض أمهم الحقيقية فيجب أن يبروه، لكي يستمر

(*) قوانين شرعها صولون تعني أبطال ثقل الديون، ذكرت سابقاً.

هذا التوزيع يجب أن لا يزيد أو ينقص عدد الأســـر عما هو مقرر، وتورث الأرض للابن البكر، والآخر لخدمة الآلهة وتزوج البنات بالطرق القانونية، وقد يعطي أحدهم أحد أبنائه لمن لم ينجب أبناءً إذا رغب بذلك، وكل ذلك لأن المدينة أخلاقية قائمة على علاقات الصـــداقة والمودة، أما الفائض من الأبناء فعلى القضـــاة الإهتمام به ببناء مستعمرات خارج المدينة " وسنشرع في بناء المستعمرات خارج الدولة وذلك لئلا يزيد عدد الســـكان عن العدد الذي نعتبره مقدســـاً وهو 5040"[1]، وعلى المواطنين تسـجيل ممتلكاتهم أمام الهيئة القانونية ولا يسـمح للمواطنين بكسـب أكثر من المقدار المـالي المخصـــص لكل طبقة فالمواطن من الدرجة الأولى يحق لـه أمتلاك أربع مينات، والدرجة الثانية ثلاث مينات والدرجة الثالث اثنتين من المينات أما الدرجة الرابعة فلا يحق له إلا مينة واحدة، وإذا خالف أحد هذا المقدر صودر منه، وإذا سعى أحد للربح أُتهم وأُدين من قبل حماة القانون ويُحرم من الهبات العامة.

العدد مهماً في الحرب والســـلم، وفي الاتفاقيات والتعاملات، هذه الممتلكات يجب أن تكون حقيقية ويجب الإعلان عنها عند تأسيس الدولة، وكأننا هنا أمام إقرار الذمة المالية الحديث كم يجب أن نخصـــص آلهة محددة لكل منطقة، ويجب أن يتعارف سكان الدولة بعضـهم على بعض لما في ذلك من خير يعود على الدولة في ســـد حاجاتهم ويجب أن يكون المواطنُ صـــادقاً وبســـيطاً، كما أنه حُرِم عليه اقتناء الذهب والفضـــــة، التداول الاقتصـــــادي يتم بالنقد المعدني، من أجل الحرفيين والمســـتأجرين، ســـواء كانوا عبيداً أو مهاجرين ويدفع لهم أولئك الذين هم في حاجة لخدمتهم، ولا يذهب المواطن الهيلييني للخارج، إلاَّ إذا وافق الحكام على ذلك وعليه أن لا يعود بعملة أجنبية، وإذا عاد بها لابد أن يسلمها لخزينة الدولة، ويستبدلها بعملة محلية وإذا أسـتخدمها في أغراض أخرى تصـادر منه، نلاحظ تشـدد القوانين في هذه المحاورة وذلك بغرض فرض هيبة الدولة ومحاولة إثبات وجودها، أما في الزواج فلا

(1) أفلاطون، النواميس، المصدر السابق، ص132.

يدفع مهر من النقود، وفي العلاقات الاجتماعية لا يعطي أحد ماله وديعة عند أحد، ولا يجب أن يرزح المواطن تحت نير الديون من تعهد أو ســـند، ويمنع الغني في الدولة، لأنه متى وجد الغنى اســـتحال الخير، فالدولة لا غنية ولا فقيرة، وهذه هي أهداف المشرع الصالح.

نستنتج مما سبق أن الدولة تتكون من:

1- الإقليم يجب أن يكون على شـاطئ البحر فالدولة تشـبه جزيرة كريت يجب أن تتكون أراضـــي زراعية خصـــبة لغرض الاكتفاء الذاتي وتتكون من جبال وســـهول، لهذا الإقليم حســـنات وســـيئات لأن الموقع البحر يجلب الأجانب ويجلب الأموال ومنهما خير وشـر الدولة، كما يجب أن نقسـم الدولة إلى أثنا عشر قسماً وتبنى في وسط الإقليم، ويجب أن تكون الأراضي الخصبة أصغر حجماً من الأراضـــي الأقل خصـــوبة ويجب أن يمتلك المواطن قطعتين من الأرض أحداهما وســـط المدينـة والأخرى في أطرافها لحكمـة، وهي دفـاع المواطن على ممتلكاته من أي غزو أو هجوم خارجي.

2- السكان يستحسن أن يكونوا على دين واحد ولغة واحدة مع أن تغير هؤلاء أمر صعب، ويجب أن يكون عددهم 5040 ويقسم السكان إلى أربع طبقات حسب ما يمتلكونه من أموال، يجب أن يتم الزواج وفق قوانين محددة.

3- القانون: سيادة القانون مهمة لتنظم هذه الدولة التي لن تكون صغيرة بحيث لا تستطيع الاكتفاء الذاتي ولا تكون كبيرة بحيث يصعب تنظيمها.

المبحث الثالث:
الدولة هدفها وحق الثورة عليها

أولاً: أنواع الحكومات

1- النظام التيموقراطي.
2- النظام الأليغاركي.
3- النظام الديمقراطي.
4- النظام الاستبدادي.

ثانياً: حق الثورة

أولا:- أنواع الحكومات.

يذهب أفلاطون في الجمهورية إلى أن الدولة المثالية التي تخيلها، لا تحدث الثورة فيها ولا الانقلاب عليها، وإصـــلاح الدولة يكون بإصـــلاح قوانينها التي تحكمها من خلال الحاكم الفيلسـوف، " والإصـلاح لا يكون عن طريق الثورات وتغيير النظام السـياسـي، ولكن عن طريق المعرفة.إن كل الأنظمة فاسـدة ولا سـبيل إلى إصـلاحها بالانقلابات وحلول طبقة حاكمة جديدة"[1]فالتغيير الذي قال به في الجمهورية لم يكن عن طريق الثورة ولكن الحتمية والضـــرورة الطبيعية هي التي أحدثت هذا التغير لأن الدولة كائن حي مثلها مثل كل الممالك الحية سوى كانت حيوانية أو نباتية.

يؤكد أفلاطون أن الدولة التي يحكمها الفلاســـفة، في كتابه الجمهورية هي أفضـل أنواع الدول وأصـلحها وأسـعدها، فهي تسـير على أفضـل نظام سـياسـي لأنها تعتمد على النشـأة الصـالحة القائمة على التهذيب الأخلاقي والتعليم والتربية، بأفضـل ما يكون التعليم الحســن، وهذه الحكومة هي حكومة الأرســتقراطية المتعلمة، الأقلية ذات التعليم العالي، والذين تركوا متاع الدنيا ومباهجها من أموال وبنين وممتلكات لغيرهم من الطبقات الدنيا، لذلك فمن يمثل هذه الحكومة يلقب بالصـــالح، يذهب أفلاطون على لسـان سـقراط يقول: "إذا أُريد انتظام الدولة أفضـل انتظام، وجب تقرير شيوعية النساء والأولاد، والتهذيب في كل فروعه وكذلك شيوعية المناصب في حالتي الســلم والحرب. وأن يكون الملوك ممن أظهر أعظم مكانة في الفلســفة وأشــد ميل للحرب[2]الشـيوعية التي قال بها أفلاطون لا تشـبه شـيوعية ماركس فالماركسـية نادت بطبقة واحدة هي طبقة العمال البرولتياريا، وليس لها من الملكية ســوى وســائل الانتاج، الكل حسب جهده والكل حسب حاجته، وبهذا تتحقق المساواة الكاملة بمعناها الحديث، وتمنع تكدس الأموال في أيدي قلة[3]، والشيوعية الماركسية لم ترفض الزواج أو الأســرة كما رفضــتها شــيوعية أفلاطون الذي نادى بالشــيوعية في طبقة الحكام

(1) وليد بيطار، مدخل إلى الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص258.

(2) افلاطون، الجمهورية، المصدر السابق، ص237.

(3) محمد على محمد، على عبد المعطي، السياسة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص220.

والجند، أما طبقة العمال فلها حق الملكية في كل شئ من الأسرة إلى وسائل الإنتاج وهذه أسس ضرورية لقيام دولة أفلاطون ولا يجب الثورة على الأوضاع المختلفة لذلك يقول أفلاطون على لسان سقراط:" أرى أن هنالك تغييراً واحداً يضمن حدوث الثورة ولكنه ليس صغيراً ولا سهلاً، إلاَّ أنه ممكن."[1]ويقصد هنا الثورة على الأوضاع السائدة في الحكومات المتعارف عليها، " كان أفلاطون يعتبر كل الأنظمة فاسدة عندما وضع الجمهورية"[2]والتي يجب الثورة عليها واستبدالها بحكم الفلاسفة حتى تزول تعاسة الدول وشقاءها سقراط " يا عزيزي غلوكون، لا يمكن زوال تعاسة الدول وشقاء النوع الإنساني ما لم يملك الفلاسفة أو يتفلسف الملوك والحكام، فلسفة صحيحة تامة.أي ما لم تتحد القوتان السياسية والفلسفية في شخص واحد.."[3]، فالشرط الأساسي للحكومة الصالحة أن تكون حكومة فلاسفة بها وحدها تتحقق سعادة الفرد والدولة.

دولة بهذه المواصفات من المستحيل الانقلاب عليها أو الثورة ضدها لأنها أفضل الدول ولكن هناك أربعة دول دنيا إذا فسدت ثأرت الجموع عليها، وبها تكون الدول على خمسة أشكال هي كالتالي: -

1-النظام الأرستقراطي(*) سواء كانت أرستقراطية الفرد أو الجماعة الأقلية المتعلمة محب أو محبة الحكمة.

2-النظام التيموكراسي حكومة كريت وأسبرطة حكومة الأقلية العسكرية محب المجد والشرف العسكري.

---

(1) أفلاطون، الجمهورية، المصدر السابق، ص244.

(2) وليد بيطار، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص264.

(3) أفلاطون، الجمهورية، المصدر السابق، ص244.

(*)أصل الكلمة استقراطية يوناني ويعني حكم النخبة وهي مجموعة اجتماعية تفيض على السلطة السياسية والاقتصادية مثل (الارستقراطية العسكرية في أسبراطة، وأستقراطية الأثرياء في البندقية)، أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2004م، ص24.

3-النظام الأوليغاركي وهي حكومة الأقلية الغنية محب المال.

4-النظام الديمقراطي أو حكم الشعب محب الحرية والفوضوية.

5-النظام الاستبدادي أو حكم الفرد الطاغية محب الأنا.

الأنواع الأربعة الأخيرة يسميها أفلاطون الحكومات الدنيا، حيث " يعتبر أفضل أنظمة الحكم دولته المثالية ثم تليها التيمقراطيةTimocracy" وهي تمثل الدولة المثالية حين فسادها، ثم تليها الأرليجاكية " Oligarchy أو حكومة الأغنياء و تمثل الدولة التيمقراطية حين تنحط، ثم تتطور إلى الديمقراطية ثم إلى حكم الطاغية، وهو أسوأ أنواع الحكم"[1]فتغير أنظمة الحكم من شكل إلى آخر سببه هو فساد الحكومات المتعاقبة.

ثانياً: حق الثورة:

كما أن الحكومات خمسة أنواع لخمسة أنظمة سياسية، كذلك هنالك خمسة أنظمة عقلية في البشر، يقول سقراط: "فإذا كانت أنواع الحكومات خمسة فهناك حتما خمسة أنواع من النظام العقلي في أفراد الناس"[2]، وهي كما يرى أفلاطون:

1-الإنسان الأرستقراطي العادل والصالح محب الحكمة.

2-الإنسان الطموح العسكري المشاغب محب الشرف والمجد.

3-الأوليغاركيأرستقراطي المال محب المال الشحيح.

4-الديمقراطي الفوضوي محب الحرية.

5-المستبد الطاغية محب السلطة.

هؤلاء يمثلون أنظمة سياسية مختلفة يمكننا استعراضها فيما يلي:

---

(1) فلسفة أفلاطون السياسية، نوري سويدان مرجع سابق ص508.

(2) أفلاطون، الجمهورية، ص339.

1-النظام التيموقراطي(*):

أوالتيموكراسي نشأة التيموكراسية من رحم الأرستقراطية، وذلك بسبب التغير الذي يطري علي كل شيء في الحياة، سقراط: " يبدأ التطور في كل نظام، بلا استثناء في الهيئة الحاكمة، ومنها فقط حين تتصدع،....ومادام أفراد تلك البيئة على وفاق يستحيل أن تهتز الدولة مهما تكن صغيرة"(1)، مادام الاتفاق يسود بين أفراد الطبقة الحاكمة فلا يمكن أن يحدث التغير، فالصراع على السلطة وكثرة الفساد هو السبب الرئيسي في قيام التغيرات والثورات، وإذا ما حدث انشقاق ولابد أن يحدث بفعل التطور والتغير كما يرى سقراط:" ولكن لمَّا كان كل مخلوق في هذه الدنيا عرضة للزوال، فليس من المحتمل أن يبقى إلى الأبد حتى ولا نظام كهذا، بل ينحل....ليس المملكة النباتية وحدها، بل والحيوانيةأيضاًمعرضة لتعاقب الخصب والقحط جسدا وعقلاً. وهذا التعاقب يجري طبقا لنظام دوري،.."(2)، هذا التغيير هو طبيعة العالم الحسي المتغير وهذا فعل الضرورة والحتمية الطبيعية كما تعتقد الباحثة نتيجة لتأثر أفلاطون بمبدأ التغير في الفلسفات السابقة عليه، كفلسفة هيراقليطس، الذي رأي أن العالم المحسوس عالم متغير لا يمكن أن يعطينا المعرفة الحقيقية في نظر أفلاطون، ولهذا لا تكتسب المعرفة إلا من خلال العقل، ولأن الثبات هو صفة العالم المثالي الذي نسعى لنكون على شاكلته مع أن ذلك ضربا من الخيال، ولهذا فالدولة مثلها مثل أي كائن حي يصيبها التغير للأحسن أو للأسوأ، وسبب التغير من النظام الأرستقراطي الصالح إلى النظام التيموكراسي الفاسد هو الولادات غير السليمة، نتيجة للميلاد في غير الوقت المناسب سقراط: " فحين يأذن حكام، جهلا

(*)التيموكراسية: أي الارستقراطية العسكرية والتي تهدف إلى المجد العسكري، كما تعنى حكم الأشراف، حورية مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد بده، ص94-95.

(1) أفلاطون، الجمهورية المصدر السابق، ص334.

(2) المصدر السابق، ص240.

منهم بقرآن في غير وقته فلا تكن ثمرة قرآن كهذا سعيدة أو منعمة. فيمتلك أفضلهم بقوة السلف من غير جدارة ذاتية"[1]وهنا يصل إلى سدة الحكم أفراد غير جديرين بذلك بل فقط لأنهم خلف فاسد لسلف صالح، ولأنهم تقلدوا مناصب آبائهم هؤلاء "فإنهم حال يملكون سلطة آبائهم، فسوف يبدأون في التجاهل، وعدم التهذيب وإهمال التدريب البدني، فينشأ بالتالي جيل أقل ثقافة وتهذيب...."[2]. هذا الجيل لا يميز بين الأفراد المجبولة عناصرهم ذهباً وبين غيرهم من السلالات النحاسية والفضية، السلالات التي تناولها هزيود كما أسلفنا، فيكون جيلا كهذا مصحوباً بالتصدع والفساد، فيحصل الخلف علي منصب السلف وهو غير مؤهل لذلك، لتركه التعليم والتهذيب الذي نادينا به في التربية مع الجمناز والموسيقى، فيتهذبون تهذيباً رديئاً وهنا ينصب من لا يستطيع، حيث أمتزج النحاس بالذهب والحديد بالفضة وبهذا نحصل على جيل متنافر عديم المساواة وهذا مما ينشأ عنه العداء والحروب، ويميل الحديد والنحاس إلى الأرباح، واقتناء الحقول، ويبتعد العنصران الغنيان الذهب والفضة نحو الفضيلة، ويحصل النزاع بين الحزبين الذي يؤدي إلى التفاهم بينهما واقتسام الأراضي والبيوت واستعباد أهلهم، وتحويلهم إلى عبيد أرقاء لخدمة أسيادهم في السلم والحرب.

هذا النظام التيموكراسي هو حالة وسط بين الأرستقراطية والأوليغاركية، وهي حكومة عسكرية كانت قائمة في جزيرة كريت وأسبرطة، وهي حكومة تنشد البطولة والسيطرة وتحقيق الأمجاد العسكرية، وهذا التيموكراسي كما يرى أفلاطون هو ابن رجل فاضل، ولكنه سكن مدينة ساء نظامها، فهو يعيش في وسط فيه والده الذي يغذي الجانب العقلي، وفيه المجتمع الذي يغذي الجانب الشهواني والغضبيفتجدبه

(1)أفلاطون، الجمهورية المصدر السابق، ص240.

(2) انتصار ذباب، فلسفة أفلاطون اصولها نظرياتها، مرجع سابق، ص264.

قوتان متضادتان، أدى به هذا التناقض إلى اكتساب أخلاقيات لم تكن ضمن فضائل والده، سقراط " حيث سلم زمام الحكم في داخله للعنصر المتوسط فيه الحاد المزاج والمشاغب فصار ذا حدة وأطماع..... فقد وفقنا على النظام الثاني والإنسان الثاني"[1]فسلم هذا الابن نفسه إلي رغائبها وأطماعها وظهر النظام الثاني هذا والرجل الذي عاش في كنف أبيه يحمل مبادئ وقيم، تأثر بالبيئة المحيطة به، فظهر رجل مختلف عما ورث من والده، رجلا مختلفاً فلسفةًوعقيدة حسب تحليل الباحثة.

2- النظام الأوليغاركي(*):

النظام الذي يأتي بعد التيموكراسية هو الأوليغاركية، الذي يقاس فيه قدر الرجال بما يمتلكون من مال وثروة، وهنا يحتكر الأغنياء السلطة، وليس للفقراء أي حظ فيها، بعد سيطرة الشهوات وحب جمع المال والثروة لدى الحكام التيموكراسيين، يقول أفلاطون على لسان سقراط:" أن الذهب المتدفق إلي كنوز القوم هو الذي قوض دعائم النظام الذي أتينا على ذكره. لأن أول نتائجه هي أن أرباب تلك الأموال اكتشفوا طرقا للإنفاق، فنبذوا الشرائع نبذ النواة ظهرياً، وداسوا أحكامها هم وأزواجهم"[2]فكثرة الأموال جعلت النظام ينقلب إلي نظام جديد مادياً،قائم على حب المال وتمجيده ومتي علاء قدر الثروة والأثرياء، في دولة ما، بخست الفضيلة والفضلاء، هنا تستعمل قوة السلاح لتنفيذ الشرائع الأولغاركية، ويحظر العمل السياسي على الفقراء، ولهذا النظام عدة مساوئ منها دستوره الذي يعظم صاحب

(1) افلاطون، الجمهورية، المصدر السابق، ص344.

(*)الإليغارشية أو حكم القلة: في معناها الأصلي، تدل الأوليغارشيه على شكل من النظام في اليونان القديمة يحكم فيه عدد محدود من المسؤولين أي (قليلو العدد)، وهو نظام سياسي يتولى الحكم منه عدد قليل من الأفراد: النبلاء أو من هم الأفضل (الارستقراطية)، أو من هم أكثر ثراء (البلوتوقراطية)، أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية، مرجع سابق، ص63.

(2) أفلاطون، الجمهورية، المصدر السابق، ص245.

المال، وأن كان لا خبرة له ويُهان الخبير لأنه فقير، كمن يضـــع رباناً للســـفينة، لأنه غني ويترك الربان صـــاحب الخبرة لأنه فقير حســـب رأي ســـقراط، كما تخســـر مدينة كهذه وحدتها لأنها قســـمت إلي جزئيين أو مدينتين إحداهما فقيرة والآخر غنية، ويكيد الفقراء للأغنياء وكذلك يكيد الأغنياء للفقراء، ولخوف الأغنياء من الفقراء يمتنعون عن تسليحهم فتضعف الدولة أمام العدو الخارجي حيث يخشى الأغنياء ثورة الفقراء، وهنا ولأول مرة في الجمهورية يستعمل أفلاطون لفظ الثورة في الصـراع بين الأنظمة، حســـب – ما لاحظت من قراءتي للجمهورية كباحثة –، كذلك يســـعوا إلي أفقر المواطنين فلا يســمحوا لهم بالجمع بين النشــاط الاقتصــادي والتجاري والزراعي، هذا الإفقار لا سبيل إلى تداركه إلا إذا باع المواطنون أملاكهم للأغنياء ويصبح المواطن معدماً[1]، ويســتهلك هؤلاء الحكام ثروة البلاد، وقد شـبههم سـقراط بذكور النحل حيث يقول:"أفتريد أن نحســبه كذكر النحل الذي هو كالوباء في القفير؟ هذا هو المســرف بلاءً على الدولة"[2]ويكثر المتســولون في البلاد أليس هذا ما حدث ويحدث حتى في وقتنا الحالي ألا نقول ما أشـــبه اليوم بالأمس، أليس إســـراف الطبقة الحاكمة وعدم وجود عدالة اجتماعية تؤدي إلي إفقار المواطنين وكثرة المتســـولين في الدولة قديماً وحديثاً، سقراط:"متى رأيت متسولين في المدنية تعلم أنه يكمن فيها اللصوص...."[3]، فيكثر اللصــوص في الدولة ويكثر المتســولون، لأن هؤلاء القوم ينفقون ما ليس لهم، وكل هذا يحدث لسوء التربية والتعليم وانهيار القيم الأخلاقية والسياسية، ويكون حب المال معول هدم الأولغاركية، كما كان حب الســلطة والأمجاد العســكرية معول هدم التيموكراسية.

---

(1) وليد بيطار، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص269.

(2) افلاطون، الجمهورية، المصدر السابق، ص247.

(3) المصدر نفسه: ص247.

3- النظام الديمقراطي(*):

يطرح ســـقراط هذا الاقتراح: " والآن نلوي عنان البحث لفحص الطرق التي تنشـأ بها الديمقراطية"[1]يرى أفلاطون أن حب الأوليغاركي للثروة وجمعها وتكديسـها، وصـرفها على شـهواته، وحرمان المواطنين منها، بلأيضـاًوضـع المواطن تحت نير الديون بالقروض التي يمنحها هذا الأوليغاركي للشـــباب بالفوائدالفاحشـــة، أملا في ازدياد ثروته، وهم بهذا يجرون الشباب إلى الفقر، مما يؤدي إلى تأليب هؤلاء الشباب ضـــدهم، فيكمنون لهم في زوايا المدينة مجهزين بالأســـلحة، وأســـبابهم لذلك عديدة، فمنهم الفقير ومنهم المديون ومنهم المدفوع بالأمرين معاً، ســـقراط: "ويهيمون بحب الثورة[2] " للقضاء على هؤلاء الجشعين الذين يسعون لسن قوانين تحميهم من غضب هؤلاء الشـباب، ولكن هذا لن يمنع حدوث المحظور، ونتيجة لهذا الفسـاد يكون هؤلاء الشـــباب على أحر من الجمر للتخلص من عباد المال ومتى أتيحت لهم الفرصـــة سـوف يسـتغلوها، فلو اتصـل بهم أحد من الخارج، شـعر بمعاناتهم أو دولة أجنبية ديمقراطية أو حتى أولغاركية لتحريضهم أو مساندتهم، لنشبت الحرب الأهلية، والواقع العربي المعاصر أبان الربيع العربي خير دليل على الثورات الداخلية، أيضاً الاتصال بالخارج وجلب المساندة من الخارج، وقد تنشب الثورة حتى من الداخل ودون مساعدة من أحد، ولكن نتيجة للغضـب الشـعبي وللصـراع بين الأحزاب، سـقراط: " فتنشـأ الديمقراطية بفوز الفقراء فيقتلون بعض خصـومهم وينفون غيرهم، ويتفقون مع الباقين على اقتسـام الحقوق والمناصـب المدنية بالتسـاوي، ويغلب في الدولة كهذه أن تكون

(*)ديمقراطية لفظة يونانية معناها الشـعب والسـلطة والحكم، تعريفها صـورياً أنها شـكل من أشـكال السـلطة يفر خضـــوع الأقلية للأغلبية، وتقرر الحرية للمواطنين وتعريفها مادياً أنها محكومة بعلاقات الإنتاج، أي أنها تستند مباشرة إلى التغيرات الحادثة في التكوينات الاجتماعية والاقتصادية، وإلى الصراع الطبقي، مراد وهبه، المعجم الفلسفي، مصدر سابق، ص198.

(1) أفلاطون: الجمهورية، المصدر السابق، ص351.

(2) المصدر السابق، ص352.

المناصب بالاقتراع"[1]أليس هذاأيضاًما حدث، من قتل للقذافي ونفي بن على، وسجن لحسني مبارك، وكأن أفلاطون يتحدث بلسان عصرنا، وتنتصر الجموع على جلاديها ويفعل كل ما يريد، سقرط: " أليسوا أحراراً، أليست حرية القول والفعل فاشية في الدولة فيفعل المرء ما يشاء؟"[2]، وأباح الثوار لأنفسهم كل شيء وحيث فشت الإباحة رتب الأفراد حياتهم وفق لملذاتهم، وهنا سيطرة اللذة وحب المال والشهوة، واختلفت الأخلاق عما ألف الناس، وظهر التنوع وأختلف الخلق كالثوب، المزركش فيها كل الألوان، وسعى كل فرد إلى إشباع رغباته دون قيد يقيده، من رادعٍ أخلاقي أو قانون مسنون، في دولة كهذه لا حاجة بنا إلى علم معين أو تهذيب لعلوا المناصـــب، ولا مواهب خاصة، بل حتى المجرمون والمحكوم عليهم بالإعدام، يصولون ويجولون في شوارع المدنية دون خوف من قانون، وحدث أن حطمت أبواب الســـجون وخرج المجرمون وانتشـــروا في المدن، وكأن أحداً لا يراهم، كما حدث في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير ،وتصبح هذه الديمقراطية ذات سمة فوضوية، الفوضه الخلاقة التي نادت بها هيلاري كلنتون، يقول سقراط: " أوليس بديعاً صبر الحكومة، وتفوقها التام في زهيد الأمور، بل كرهها للتعليم الذي أثبتناه لما أسسنا دولتنا وهو أنه: لا أحد يمكنه أن يكون صـــالحا مالم يكن ذا عبقرية خارقة، وقد ألف الموضـــوعات الجميلة منذ حداثته ودرس الدروس العالية، فما أفظع فعلتها في دوس هذه القوانين بقدميها، دون أن تكلف نفسها أقل عناء في اقتفاءآثار الســـابقين في مضـــمار الســـياســـة، ممن بلغ مراتب الشرف،..."[3]، هذه الحكومة الديمقراطية لم تهتم لا بتربية وتعليم ولا تهذيب، وتصبح السفاهة حسن تربية، والوقاحة شجاعة، والتمرد دماثة والفوضـى حرية نتيجة لهذه الحرية المطلقة، وتهين الخاضـــعين للحكام وتلقبهم بالعبيد، هنا يحتقر الطلاب معلميهم، ويمثل الأحداث الشـــيوخ ويصـــارعونهم قولاً وفعلاً، ويتطاول العبيد على

(1)أفلاطون: الجمهورية، المصدر السابق، ص353.

(2) المصدر السابق:ص353.

(3) المصدر نفسه،ص355.

أسيادهم، ويصير الأجانب على قدم المساواة مع الأهالي، بل تصل هذه الحرية حتى البهائم سقراط: "...من لم يختبر بنفسه لا يصدق أن البهائم تمتلك حرية في هذه الحكومة أكثر من أي حكومة آخري...."[1]وعلي رأي الدكتورة أميرة حلمي مطر حتى الحيوانات تثور على أوضاعها[2]، ولن تؤدي الحرية الزائدة إلا إلى العبودية الزائدة.

4- النظام الاستبدادي[*]:

كان المال وحبه سبب وجيه لنهاية الأوليغاركية، كانت الحرية المطلقة سببا لانهيار وسقوط الديمقراطية الفوضوية.

كثرة الفوضة تدفع الجماهير للبحث عن المنقذيتسأل أفلاطون على لسان سقراط: " فهل تلد الديمقراطية الاستبداد، حتماً، على النحو الذي ولدتها الأوليغاركية"[3]، وكما أن الأولغاركية قوضتها وقضت عليها الرغبة الكبيرة في جمع المال واعتبرته الخير الأعظم، وهو الألة التي شيدت بها بنيانها، كذلك الديمقراطية يقتلها ما اعتقدت أنه خيرها الأعظم أي الحرية، لأن الرغبة الزائدة في الشيء تقتله يقول سقراط: "وتتجاوز في ارتشاف كؤوس الحرية"[4]، الإفراط في طلب الحرية يؤدي إلي قتلها واستبدالها بنظام آخر كما حدث في السابق وكما قضت الأوليغاركية على حكامها فقتلت البعض ونفت البعض الآخر كذلك تفعل الحرية، وأشد أنواع

---

(1)أفلاطون: الجمهورية، المصدر السابق، ص361.

(2) اميرة حلمي مطر، الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها، مرجع سابق، ص204.

(*)نفهم الاستبدادية كأنها الشكل الفاسد للنظام الملكي؛ وبالمعنى الحديث للكلمة، تتشابه الاستبدادية مع الدكتاتورية، وبالمعنى الطبقي، يختلف المستبد عن الطاغية هذا الأخير يغتصب سلطته بينما يقبض المستبد على سلطة قانونية يفسدها – عن مونتسيكو (كاتب فرنسي 1689-1755) في كتابه "روح القوانين" الاستبدادية هي شكل لنظام تقوم طبيعته على حكم واحد فقط حسب مشيئته ونزوته ويركز على مبدأ الخوف، أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية، مرجع سابق، ص31.

(3) أفلاطون، الجمهورية، المصدر السابق، ص360.

(4) المصدر السابق، ص260.

الديمقراطية تضع أشد أنواع الاستبداد ومن هنا يولد الاستبداد حين يختار العامة بطل يولونه قضيتهم، هذا البطل سوف يتحول إلي طاغية مستبد.

فما سبب تحول الأوليغاركية والديمقراطية إلى استعباد؟

يرى أفلاطون أن الكسالى والمسرفين، الذين يكون الشجاع فيهم قائداً والجبان تابعاً، شبه الأول بذكر النحل ذي الحمة والثاني التابع بعديم الحمة، يقول أفلاطون على لسان سقراط:" فهاتان الفئتان هما كالبلغم والصفراء في الجسم العضوي، ويسببان اضطرابا في كل حكومة"[1]، هما سبب الاضطراب في كل حكومة لذلك لابد من الانتباه لكل هؤلاء لأنهم كالمرض في الجسم الذي يجب القضاء عليه قبل استفحاله.

قسم أفلاطون الديمقراطيين إلى ثلاث فئات، فئة الكسالى، هذه الفئة كانت محرومة من المناصب في الأوليغاركية تصبح في الديمقراطية هي صاحبة الأمر وتدار كل أعمال الدولة بهم إلا ما ندر، مع أنها تتصف بقلة الخبرة والضعف والفئة الثانية فصلت عن الجموع وأنصب إهتمامها على جمع المال، وأصبح أكثرهم انتقاما وأكثرهم غني، ويدعون بالمثرين أو الأثرياء، الفئة الثالثة هي العامة الذين يعملون بأيديهم وليس لهم في السياسة، وليسوا أغنياء، وهم الأكثر عدداً في كل زمان ومكان، ولهؤلاء زعماء يسلبون أموال الاثرياء لتوزعيها على الفقراء والعامة، هؤلاء الأثرياء لابد لهم من الدفاع على أنفسهم، بالخطب في الجماهير، ويتهمون بالثورة على الأمة والأوليغاركية فيصيروا اوليغاركيين شأوا أم أبوا وتكثر الوشاية ضدهم ويحدث الصراع ويكيل كل طرف التهم للآخر، وهنا يختار العامة من يمثلهم البطل الذي يولونه قضيتهم ويعظمونه، وهي عادة فيهم ومن هنا يولد الاستبداد، سقراط: " فمتى رأى بطل العامة منهم هذا الخضوع،...أفلا يضطهدهم بدعوى مختلفة شأن أمثاله فيلطخ يديه بالدم ويزهق الأرواح البشرية.....فينفي ويقتل ويصدر أمراً بإلغاء الديون وإعادة

(1) أفلاطون، الجمهورية، مصدر سابق، ص363.

توزيع الأراضـي– ألا يلزم أن رجلاً كهذا إما أن يغتاله أعداؤه، أو أنه يزداد استبداداً، فيتحول ذئباً"[1]يتحول هذا البطلإلى ذئب كما تحول العابد في أســـطورة هيكل زفسـالليسـيبأركاديا[*]أويتخلص من أعدائه بالقتل أو النفي، ويعمل على شن الحروب والغارات ليظل الشعب في حاجة إلى القائد، ويفرض الضرائب على المواطنين بحيث لا يظل لهم إلا قوت يومهم، وبهذا يكونوا أقل استعدادا للتآمر ضده، وإذا ما عارضه أحدهما وحاول بث روح الحرية في المواطنين اعتبره من أعدائه وسعى للقضاء عليه، وإذا صـــارحه أحد المقربين منه برأيه ورأي العامة، وعاتبعليه إدارته ســـعي أن ينحيه ويبعده، حتى يصير الجميع أعداءه ويسعي لتطهير المدينة منهم، فيبقى على الفاسد ويتخلص من الصـــــالح، وخوفاً من الاغتيال والقتل يجند العبيد بعد أن يحررهم من عبوديتهم، ويكوَّن منهم جيشاً من المرتزقة، وبهذا يكون الأحرار في النظام الديمقراطي الجماهيري عبيداً من جديد في النظام الاســـتبدادي، كما قال ســـقراط: "...كما يقول المثل قفز العامة من مقلاة الأحرار فسقطوا في نيران الاستبداد التي أضرمها العبيد، وبعبارة أخرى ابدلوا الحرية السابقة باستبداد هو أشد مرارة من كل أنواع الاستبداد"[2]ألم يتحول الأحرار في النظام الديمقراطي إلي عبيد تحت سلطة المستبد.

هذه هي الحكومات الدنيا والتي توجد في العالم الحســـي، أما الدولة المثالية التي يتمناها أفلاطون فهي غير موجودة إلا كمثال أعلى نحاول تقليده، فهي مدينة خيالية غير موجودة وهكذا أنهى أفلاطون تأســـيس مدينته الفاضـــلة، يقول ســـقراط: "قد يكون في السماء، منها نموذج لمن يروم أن يراه ويبني نفسه على مثاله.وأما مسألة وجوده على الأرض، في الحاضر أو في المستقبل فليست بالأمر المهم، لأنه يختار

---

(1)أفلاطون: الجمهورية، المصدر السابق، ص365.

(*) تقول هذه الأسطورة: " أن العابد الذي يذوق معي (الأحشاد الداخلية) الإنسان، ممزوجة بمعي الذبائح يتحول ذئبا " أفلاطون، جمهورية أفلاطون، المصدر السابق، ص365.

(2) أفلاطون، الجمهورية، المصدرالسابق ص370.

نظام مدينة كهذه ويجري عليها معرضـــا على كل ما ســـواها"[1]وهكذا ختم أفلاطون رؤيته للجمهورية الفاضـلة، بأنها مثال نتمناها ويصـعب تحقيقه في الواقع ولكن يجب أن نســـعى لتحقيقه وأن نعرض على المدن التي لا تكون قريبة الشـــبه بهذه الدولة النموذج.

نسـتخلص مما سـبق أن رؤية أفلاطون المثالية للجمهورية، في الدولة والعدالة والقانون، قد اختلفت عن رؤياه الواقعية في رجل الدولة والقوانين، فالدولة قامت في الجمهورية لإشـــباع الحاجات، أما في القوانين فقد قامت نتيجة التطور التاريخي وانتقال المجتمع من بدائي إلي مجتمع اللوردات إلي الإقطاعي فالملكي فالديمقراطي، والعدالة في الجمهورية ســـواء في الفرد أو في الدولة تحصـــل عندما يؤدي كل جزء وظيفته، أما العدالة في القوانين فتحصـــل عند احترام القانون الذي نســـعى من خلال منظمات الدولة ووزاراتها بتطبيق القانون، أما القانون الذي رفضـــه أفلاطون في الجمهورية المثالية لأن الحاكم الفيلسوف له السلطة المطلقة ويحكم بدون قوانين، عاد ورفض خلافه في دولة القوانين القائمة على الدســـتور والذي يجب أن يحترمه الحاكم والمحكوم، وعلى رجل الدولة الذي يمتلك العلم الملكي أن يحكم وفق القانون.

(1) أفلاطون، الجمهورية، المصدر السابق، ص403.

الفصل الثالث
مدينة أرسطو السياسية

المبحث الأول: أرسطو حياته وأثرها في فكره.

المبحث الثاني: فكرة الدولة ومقومات وجودها، عند أرسطو.

المبحث الثالث: الدولة، تكوينها، هدفها، وحق الثورة عند أرسطو.

المبحث الأول
أرسطو حياته وأثرها في فكره.

أولاً: مولده
ثانياً: مؤلفاته
ثالثاً: منهجه

أولاً- مولده:

ولد أرسطو في عام (384–322 ق.م) في مدينة استاجيرا، كانت هذه المدينة مستعمرة أيونية تقع على مصب نهر الترموني[1]، وقد دمرها عام (349ق.م) فيليب الثاني[*](382 –336ق.م) أثناء حروبه على اليونان، ثم أعاد بناءها عام (341ق.م)، وخصها بامتيازات كثيرة إرضاء لأرسطو لأنه كان أستاذ أبنه الاسكندر الأكبر (356–323 ق.م)، كان والد أرسطو نيقوماخوس طبيب أمينتايس الثاني (396– 369ق.م) ملك مقدونيا وَجِدّالأسكندر الأكبر، وعندما مات والده وهو في الثامنة عشر من عمره غادر إلى أثينا، والتحق بالأكاديمية مع أفلاطون عام (367ق.م) حيث قضى ما يقارب العشرين عاماً دارسة في الأكاديمية، هناك غادرها عندما مات أستاذه أفلاطون (347ق.م) وهو في الأربعين من عمره.

مرت حياة أرسطو بأربعة أطوار متتالية[2]:

الأول: طور النشأة، عاش أرسطو في ظل أسرة مرموقة من أسر استاجيرا، فقد كان ولده طبيباً مرموقاً ومشهوراً، وعمل طبيبا لأمينتاس الثاني ملك مقدونيا، وأقاما في كنف الأسرة الملكية، حتى وفاة والده الطبيب نيقوماخوس، وهو في سن الثامنة عشر من عمره، غادر القصر ومدينته متجهاً إلى أثينا، وقد كان لهذا الطور أهمية كبيرة في تكوينه الفكري، ففي مدينة أيونية معقل مدرسة الطبيعيين الأوائل تعرف على العناصر المادية الأربعة المكونة للوجود، كما عاصر ولده وتجاربه العلمية وتشريحه في حداثة سنه وتعلم من ذلك الكثير مما خلق فيه الروح العلمية

(1) ارسطو، السياسيات، أوغستين بربارة البولسي، اللجنة الدولية للترجمة، بيروت، 1957، ص6.

(*) فليب الثاني هو ملك مقدونيا ووالد الأسكندر الأكبر ولد (382) وتوفي (336) أرسطو، السياسيات: المصدر السابق، ص7.

(2) مصطفي النشار، فلاسفة أيقظوا العالم، ط3، دار قباء، القاهرة، 1998، ص120.

التجريبية حســـب رأي الباحثة، لينتقل بعد وفاة والده إلي مدينة أثينا، التي أنتقل فيها إلي الطور الثاني من أطواره الفكرية.

الثاني: طور الأكاديمية، بدأ هذا الطور بوصـول أرسـطو إلي أثينا هنا أختار الالتحاق بالأكاديمية، مع أفلاطون وطلاب العلم الذين تجذبهم الأكاديمية من أثينا وخـارجهـا، وليتعرف علي المثـل العليـا ورجـل الـدولـة والقـانوني العـادل، تعلم في الأكاديمية أن الحوار هو وسـيلة المعرفة الحقيقية، وقبولنا الرأي الأخر دون تعصـب أو محبة، بل بكل موضـوعية، ولقبه أفلاطون بالقراء وأيضـاً بعقل المدرسـة[1]نتيجة لبراعته في فن المجادلة وإجراء الحوار، كما كان كثير القراءة لكل مفكري عصره، كما أصـــبح معلم الجدل والخطـابـة في الأكـاديميـة، وفي هذه المرحلـة تعلم أرســـطو الموضوعية في التفكير والجدل والبحث عن الحقيقة العقلية.

الثـالـث: طور التنقل: بـدأ هذا الطور بوفـاة أســـتـاذه أفلاطون، ومغـادرتـه الأكاديمية (347ق.م) وأثيناأيضـــاًوأتجه إلى مدينة أترنوس التي كانت تحت حكم صـــديقه هيرمياس، وتزوج أرســطو أبنة صـــديقه بالتبني وعاش في مدينة أســوس، وأنجب من هذا الزواج ابنته ثم ماتت هذه الزوجة، وأرتبط بعدها بعلاقة غير شــرعية أنجب منهاابنه نيقوماخوس، وكانت في هذه المدينة مدرسـة فلسـفية أسـسـها هيرمياس بمثابة فرع من فروع الأكاديمية، وتقع هذه المدينة في أسيا الصـغرى[2]، وظل في هذه المدينة حتى دعاه فيليب ملك مقدونيا لتعليم ابنه الأسكندر الذي كان في الثالثة عشر من عمره، وظل مع تلميذه لمدة أربع ســنوات، ولكن نتيجة للخلاف الفكري بينه وبين تلميذه، ولإيمان أرسطو بدولة المدينة المثالية الفاضلة، وإيمان الأسكندربالإمبراطوريات والتوسـع والحروب، وخروجه وهو في سـن السـابعة عشـر على رأس جيش جرار من

(1) أميرة حلمي مطر، الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها، مرجع سابق، ص223.

(2) مجدي السيد أحمد الكيلاني، أرسطو، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012، ص23.

مقدونيا لتحقيق حلمه وحلم والده في التوسع، ونجاحه في تحقيق هذا الحلم، مما دعا أرسطو لمغادرة مقدونيا، والعودة إلي أثينا، وهنا يبدأ فكره في التبلور وتظهر أهم كتاباته الفلسفية[1]، هنا يبدأ الطور الرابع من الأطوار الفكرية للفيلسوف وهو طور الأستاذية.

الرابع: طور الأستاذية: في هذا الطور عاد أرسطو إلي أثينا وأسس مدرسته اللوقيون، نسبة للمنطقة التي أسست فيها وهي بالقرب من معبد أبولونااللوقيوني عام (335ق.م)[2]، وهي مدرسة فلسفية علمية تختلف عن أكاديمية أفلاطون في تركيزها على الجانب العلمي التجريبي، حيث كانت تضم معمل للتشريح كان بمثابة متحف علمي أحتوى على العديد من أنواع النباتات والحيوانات التي كان يمدها بها تلاميذه المرافقينللأسكندر المقدوني في فتوحاته، وكانت هذه خدمة جليلة قدمها التلميذ للأستاذ، وهذا دليل العلاقة بين التلميذ وأستاذه رغم الاختلاف في الآراء ظلت علاقة ودية، وكذلك كان بالمدرسة مكتبة كبيرة.

قسم أرسطو دروسه على فترتين، فترة صباحية لصفوة تلاميذه والخاصة منهم، وكان يلقي عليهم الدروس التي عرفت بالمستورة، أما الدروس المسائية فكانت للعامة يعلمهم من خلالها فن الجدل والخطابة وبهذه الدروس أستطاع القضاء على تأثير السوفسطائين على عقول الشباب، وسميت هذه الدروس بالمنشورة لأنها كانت تلقى على العوام، وكان أرسطو يلقي هذه الدروس وهو يتمشى في أروقة المدرسة، ولذلك سميت بالمدرسة المشائية[3]، وظل أرسطو في طور الأستاذية لمدة اثني عشر عاماً وكانت من أخصب مراحله الفكرية حيث ألف فيها أهم كتبه وبقي على هذه الحال حتى وفاة الأسكندر المقدوني عام (323ق.م) غادر أثينا خوفاً من أن يقتله الأثنيين

(1) مصطفي النشار، فلاسفة أيقظوا العالم، مرجع سابق، ص123.
(2) عبد الرحمن بدوي، أرسطو، ط2، دار القلم، بيروت، 1980، ص34.
(3) مصطفي النشار، المرجع السابق ص124.

لعلاقته بالأســكندر، كما فعلوا مع ســقراط وحتى لا يخطئ أهل أثينا مرتين في حق الفلســفة على حد قوله، لأنهم بعد موت الأســكندر واســتقلال الأثنيين عن مقدونيا، طردوا كل من كانت له علاقة بالمقدونيين، ورحل إلي مدينة خالقيس في أســـيا الصغرى وبعد عام أصابه مرض مات على أثره عام (322ق.م).

مع أن أرسطو عاش في أثينا لمدة عشرين عاماً، في فترة الدراسة بالأكاديمية، ورحل عنها ثم عاد إليها ليفتتح مدرســته اللوقيون أو الليســية، بعد اســتتباب الأمر للمقدونيين فيها، إلا أنه ظل غريباً فيها وأعتبر من الأجانب لأنه ليس أثينا[1].

قســم "عبد الرحمن بدوي" أطوار حياة أرســطو إلي ثلاثة أطور، بدأها بطور الأكاديمية وهو يبدأ وعمر أرسطو ثمانية عشر عاماً، بعد مغادرته لبلاط ملك مقدونيا أمينتايس الثاني جَدّالأســكندر الأكبر، بعد وفاة والده الطبيب في البلاط الملكي نيقوماخوس، تلاه طور التنقل بعد خروجه من الأكاديمية التي قضــى فيها عشــرين عاماً يتعلم من أستاذه أفلاطون، وبدأ هذا الطور بذهابه إلي أسيا الصغرى وإقامته في مدينة أيرنوس مع صــديقه هرمياس، وانتقل بعد وفاته إلى مدينة ميتلي، ثم إلي عدة مدن أخرى في أسيا الصغرى، لينتهي إلي الطور الثالث والأخير وهو طور الأستاذية بعد عودته مرة ثانية إلي أثينا وتأسيســه لمدرســته اللوقيون، وقد أغفل "عبد الرحمن بدوي " طور النشأة والطفولة التي قضاها أرسطو ولمدة ثمانية عشر عاماً في بلاط ملك مقدونيا، التي لابد أن يكون لها الأثر الكبير في تكوين شــخصــيته الســياســية والفلسفية فيما بعد، وقد أضاف هذا الطور الأستاذ " مجدي السيد أحمد الكيلاني " أســتاذ الفكر الفلســفي اليوناني والروماني، وأعتبره الطور الأول من أطوار حياة أرســطوفأصــبحوا أربعة أطوارٍ بدل ثلاثة كما هو الحال عند "عبد الرحمن بدوي"، وتعتقد الباحثة أن هذا الطور الذي أغفله "عبد الرحمن بدوي" طوراً مهماً في تشــكيل

(1) عبد الرحمن بدوي، أرسطو، مرجع سابق، ص8.

شـــخصـــية أرســـطو لأن مرحلة الطفولة والمراهقة من أهم المراحل العمرية في حياة الإنسان وفي تكوين شخصيته وأفكاره بشكل عام، وحياة الفيلسوف بشكل خاص.

ثانياً- مؤلفاته:

نُسِـبَ إلي أرسـطو أربعمائة مؤلفٍأو عملٍ، قسـمت هذه المؤلفات على حسـب رأي " أميرة حلمي مطر إلي ثلاثة مجاميع هي:

أ- مؤلفات الشباب، كتبت على شكل محاورات وسميت بالكتابات المنشورة، وقد خُصِصَتْ للعامة، وكانت تتناول الشعر والخطابة والبلاغة وغيرها.

ب-مذكرات خاصة بأرسطو نفسه، وهي ما جمع فيها معلوماته الخاصة بأبحاثه.

ج-المؤلفات التعليمية، وهي الكتب التي عُرِفتْ بالمستورة، والتي تدرسها الخاصة، وهذه المؤلفات الموجودة، أما النوعيين الأولين فقد ضـــــاعا ولا نعلم عنهما شيئاً[1]قسمت هذه المجموعة الأخيرة إلي خمس مجموعات وهي على التوالي:

1-الكتب المنطقية:

وهي تدور حول البرهان أو البرهنة وهي:

1-المقولات التي درس فيها الحدود وسميت بالكليات العشر.

2-كتب العبارة ودرس فيها تركيب الحدود.

3-التحليلات الأولي أو الاستدلال والقياس أو الأنا لوطقياAnalytics.

4-التحليلات الثانية القياس المبني علي المقدمات المحتملة وهي مجموعة كتب في المنطق، وعرفت باســـم الأرجانونorganon أو الآله، ســـميت بالجدل وسميكتابهبالطوبيقاtopics.

5-القياس المبني علي المقدمات المغلوطة الوهمية أي الأغاليط أو السفسطة.

6-الخطابة باعتبارها نوع من البرهنة الناقصـــــة المتمثلة في قياس بمقدمة واحدة[2].

(1) أميرة حلمي مطر، الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها، مرجع سابق، ص225.

(2) أميره حلمي مطير، الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها، مرجع سابق، ص226.

2- كتب الطبيعيات:

وتنقســـم هذه المؤلفات إلي مؤلفات خاصـــة بالكون بأكمله ما عد الحيوان ومؤلفات خاصة بالحيوان.

"وهي الكتب التي تناول فيه الطبيعة أو الفيزيقيا أو العلل الأربعة للوجود العلة المادية والعلة الصورية والعلة الغائية والعلة المحركة، وأهم كتابه فيها"[1]:

1- السماع الطبيعي.

2- السماء.

3- الكون والفساد.

4- الأثار العلوية.

5- علوم الأحياء.

أ. في النفس.

ب.الطبيعيات الصغرى (في الحس والمحسوس – في التذكر – في النوم، في التنبؤ بالأحلام – في الحياة والموت – في التنفس).

6- في علم الحيوان (تـاريخ الحيوان – أجزاء الحيوان – حركـة الحيوان توالـد الحيوان).

3- كتب الفلسفة الأولي أو الميتافيزيقيا:

عُرِفَ بما وراء الطبيعة، وهو العلم بالمبادئ الأولي للوجود، التي تعتمد عليها المعرفة في باقي العلوم، وكذلك العلم الذي يهتم بدراســـة العلة الأولي للوجود أو علم الإلهيات، وتنقســم إلي أربع عشــرة مقالة مســماة بالحروف اليونانية، من الألف إلي النون.

4- الأخلاق والسياسة:

(1) عبد الرحمن بدوي، أرسطو، مرجع سابق، ص43.

لم يفصل أرسطو بين الأخلاق والسياسة شأنه شأن أستاذه أفلاطون، باعتبارهما يهتمان بالسلوك الإنساني وتأثيرهما في الفرد والمجتمع، وقد وضع في علم الأخلاق ثلاثة كتب هي:

1-الأخلاق إلي نيقوماخوس.

2-الأخلاق الأوديمية.

3-الأخلاق الكبرى.

أما في علم السياسة فقد وضع كتاب السياسيات، وكتاب الأنظمة الدستورية وهو يحوي 198دستوراً لم يبق منه إلا نظام الأثنين الذي وجد في مصر[1].

5- الفن:

ألف أرسطو كتاب الشعر، وكتاب الخطابة.

ثالثاً- منهجه وأسلوبه:

كانت البيئة الفكرية اليونانية تتجاذبها وتتنازعها تيارات فكرية متعددة، ولكنها تجمل في إتجاهين، إتجاهٌ ماديٌ حسي مثله الطبيعيون الأوائل الذين فسروا الكون بوجود العناصر الأربعة، الماء، الهواء، النار، التراب، مجتمعة حيناً ومتفرقة أحياناً، يجمعها الحب تارة ويفرقها الكره تارة أخرى، وإتجاهٌ فكريٌ عقليٌ تمثله المدرسة الفيثاغورية وسقراط وأفلاطون، وقام أرسطو القراء وعقل المدرسة كما أسماه أفلاطون، بجمع التيارين تحت مظلة واحدة، فقد استطاع أن يمزج التيارين معا ليستخلص منهما ما يراه الأصح[2]، مزجاً بين الحسي والعقلي، بين المادة والصورة، بين الجسد والنفس، مستخدماً في ذلك العديد من المصطلحات الفلسفية الجديدة، مثل الوجود بالفعل والوجود بالقوة، كما زاد في نجاحه استخدامه المنهج الاستقرائي من جهة

(1) عبدالرحمن بدوي، أرسطو، مرجع سابق، ص47.

(2) مصطفي النشار، فلاسفة أيقظوا العالم، مرجع سابق، ص126.

والاستدلالي من جهة أخرى، ومزج العلم التجريبي بالعلم الرياضي، والتصور الحسي بالصورة أو المعنى العقلي، والفضل في هذا كله يرجع للحياة التي عاشها أرسطو عبر أطوار حياته المتعددة، والخبرة التي اكتسبها بفعل هذه الحياة، بالانتقال من أيونية مدينة المدرسة الطبيعية وفلاسفتها الطبيعيين الأوائل الذين أرجعوا نشأة الكون إلى العناصر المادية الأربعة كما أسلفنا، وكذلك العلم الرياضي مع المدرسة الفيثاغورية ثم المرحلة التجريبية التي عاشها مع والده الطبيب نيقوماخوس، في بلاط ملك مقدونيا، ثم مرحلة العقلانية المثالية مع أستاذه أفلاطون والتي منحته التعرف على الأسلوب الجدلي الحواري، والذي كان له ولأستاذه الوسيلة الحقيقية للمعرفة والبحث عن الحقيقة[1]، وأخيراً مرحلة أستاذيته للأسكندر المقدوني التي منحته روح المغامرة والجرأة في البحث العلمي، لنصل إلى أرسطو الذي ألم بكل العلوم، المادية مع الطبيعيين الأوائل، والعلوم الرياضية مع الفيثاغوريين، التجريبية والتشريح مع والده، والجدلية والمنطقية العقلية مع أفلاطون، مكللاً كل ذلك بمنهجه الاستقرائي والاستدلالي الذي جعل منه أعظم الفلاسفة على مدي عشرين قرناً ونيفاً.

وقد اعتمد أرسطو على المنهج الجدلي بشقيه الإيجابي والسلبي، أما الجدل السلبي فقد أستخدمه في القضاء على الأغاليط السوفسطائية، ومحاربتهم بنفس أسلوبهم بتعليمها للناس فن الجدل والخطابة، " وقد تكفل بالقضاء على السوفسطائيين تماماً فلم نعد نسمع عن معلمين سوفسطائين في عصر أرسطو، حيث كانت قد انتهت مهمتهم التنويرية بمحاربة سقراط وأفلاطون لهم وإتهامهم بالإتجار بالأفكار، وبأنهم مخادعون، وكان الفضل لأرسطو من بعدهم حيث تكفل بالكشف عن كيفية

(1) مجدي السيد احمد كيلاني، الفلسفة اليونانية من طاليس إلي أفلاطون، مرجع سابق، ص223-

هذا الخداع السوفسطائي في السوفسطقيا وفن الجدل في الطوبقيا"[1]. وبهذا الأسلوب الجدلي السلبي قضى أرسطو علىالسوفسطائيين.

أما الجانب الإيجابي من هذا الأسلوب فقد تمثل في الاستقراء والاستدلال، وجعل الاستقراء مقدمة ضرورية للقياس، وكان مبني على المشاهدات الحسية، ويصاغ في شكل أقيسة عقلية تمزج بين الحسي التجريبي من خلال الملاحظة والتجربة، و العقلي التصوري من خلال القوانين، بهذا وازن أرسطو في المعرفة وطرق اكتسابها بين المعرفة الحسية والمعرفة العقلية، وبهذا أختلف عن أستاذه أفلاطون في اقتصاره على المعرفة العقلية، وأكد على أن للحواس أهمية كبرى في كل جانب من جوانب المعرفة، وأيضاً خالف السوفسطائين الذين أكدوا على المعرفة الحسية فقط " الأدراك الحسي شرط ضروري لاكتساب المعرفة وإذا فقد الإنسان أحد الحواس فقد جزء من المعرفة"[2] لأن الحواس لديهم هي أداة المعرفة.

فكأن التجريبي والعقلي ممتزجان متوازنان كوسائل للمعرفة، وكانت الحسيات تدرك الجزئيات التي يصيغها العقل في قوالب كلية للوصول إلي الماهيات التي لا تدركها الحسيات.

---

(1) مصطفيالنشار، فلاسفةأيقظواالعالم، مرجع سابق، ص127.

(2) مجدي السيد أحمد كيلاني، أرسطو، مرجع سابق، ص70.

المبحث الثاني
فكرة الدولة ومقومات وجودها عند أرسطو

أولاً: تكوين الدولة الفضلى عند أرسطو

(أ) الدولة الواقعية.

(ب) المواطن.

ثانياً: الدولة،إقليمها ، سكانها،حكامها

1-مكونات الدولة.

(أ) الإقليم.

(ب) الشعب.

2-المرأة العبودية ونظام الرق.

3-رجل الدولة.

ثالثاً: الهيئات السياسية

(أ) مجلس الشورى.

(ب) الهيئة الحاكمة.

(ج) الهيئة القضائية.

أولاً: تكوين الدولة: الفضلى عند أرسطو

تناول أرسطو مفهوم الدولة ونشأتها في كتابه السياسيات، مع العديد من الموضوعات السياسية الأخرى والتي لها علاقة وثيقة بمفهوم الدولة وأنواع الحكومات والانقلابات السياسية، قسم أفلاطون كتبه السياسية إلى عدة مقالات أو أبواب وفصول، كذلك فعل أرسطو مع كتابه السياسيات، وسوف نستعرض هذا التقسيم لنربط موضوعات البحث بالأبواب الخاصة بها في كتاب المصدر، وهذا الأبواب الثمانية تحمل عدداًمختلفاً من الفصول وهي علي التوالي حسب ترجمة الأب أوغسطينوس بربارة البولسي[1]:-

1-الباب الأول:- عناصر الدولة الأساسية الطبيعية، وبه خمسة فصول.

2-الباب الثاني:- مناقشة بعض الدساتير، وبه تسعة فصول.

3-الباب الثالث:- نظرة عامة في ماهية الأحكام السياسية والحقوق السياسية وماهية الملكية، وبه اثنا عشر فصلاً.

4-الباب الرابع:- تنوع الأحكام السياسية وملاءمتها للدول وهيئتها السياسية الثلاث، وبه ثلاثة عشر فصلاً.

5-الباب الخامس:- الانقلابات السياسية وأسباب انقراض الأحكام أو صيانتها، وبه عشرة فصول.

6-الباب السادس:- وجه التأليف بين عناصر الأحكام السياسية لإنشاء تلك الأحكام على اختلافها، وبه خمسة فصول.

7-الباب السابع:- الدولة الفضلي وشروط تأسيسها، وبه خمسة عشر فصلاً.

8-الباب الثامن:- التربية في الدولة الفضلى، وبه سبعة فصول.

(1) ارسطو، السياسيات، المصدر السابق، ص51.

يذهب أرسطو إلي أن الدولة المثلي فيسبيلالوصولإليها، لابدلنامن الخطة السياسية، ولابد لمن يسعى إلى إيجادها أن يحدد أولاً الحياة المثلى والأجدر بالاختيار على حسب تعبيره..وهل هذه الحياة واحدة للفرد والجماعة؟

يقصد هنا بالخطة السياسية أفضل منهج أو حكم سياسي وأفضل منهج يعيش عليه الفرد في المدينة الأرسطية، الذي يحقق السعادة والحياة الفضلى للأفراد بما يناسب مراكزهم، ولهذا قسم أرسطو الخيرات إلى ثلاثة أنواع هي:-

1- خيرات خارجية:
وهيالمالوالممتلكات،وهيالحياةالتيتطلبالمجدوالثروةفيالحياةالسياسية.

2- خيرات جسدية:
الشهواتالحسيةوهيالطبائعالتيتطلبالسعادةفياللذةالبهيميةوهيللعامة.

3- خيرات نفسية[1]:
الداخليةأوالعقليةالحكمةوالتأملالعقليالتيتعودإلىالفضيلةوهذامعنىالتقسيمالذيذهبإ ليهأفلاطونكمااستعرضناهسابقاً.

يذهبأرسطوإلىأنالسعادةهيغايةالفعلالأخلاقيفكلأفعالناغايةمعينة، وهي بلوغ السعادة وتحصل نتيجة التطابق بين أفعال النفس وأفعال العقل يقول أرسطو: "كل صنعة، وكل بحث علمي، وكل فعل، وكل اختيار، يبدو أنها جميعاً تهدف إلى خير ما"[2]،هذهالغايةأيالسعادةهيالخيرالأسمىالذيهوغايةالخاصةوالعامةمنالناس،وإناختلف وافيفهمووسيلةهذهالسعادةحيثيراهاالبعضفيإشباعاللذة، وهي تمثل الخيرات الجسدية

(1) أرسطو، علم الأخلاق إلى نيتوماخوس، ترجمة بارتملسانتهلبر، نقله أحمد لطفي السيد، دار الكتاب المصرية، القاهرة، 1924، ص198.

(2) المصدر السابق: ص228.

بمختلف الشهوات الجسديةالتييطلبهاالإنسانوهيلاحدودلها، والبعض الآخر يراها في الثروة والمناصب الشرفية، وهي أيضاً خيرات خارجية لا تنبع من داخل النفس بل هي أشياء خارجية إذا امتلكها الإنسان اعتقد أنه امتلك السعادة، وكلا النوعينمنالسعادةالسابقةيعتقدمنيمتلكهاأنهغنيعلىحسبرأيأرسطوويقولأنهمالفقراءالحقيقيون ، أما النوع الثالث من الخيرات فهي الخيرات النفسية التي تنبع من داخل الإنسان والمتمثلة في حياة التأمل، وهي فعل العقل المتوافق مع الطبيعة[1]،هذهالفضائللمتوجدفينابالطبعوهينوعان: فضائلأخلاقيةتنشء بالممارسة والعادة والمران، وفضائل عقلية تنشء بالتعلم ولهذا فهي تحتاج للخبرة.

فضيلة الفعل الأخلاقي تكون في اختيار الوسط الفاضل الذي يقع بين رذيلتين فلا إفراطولاتفريط،فالشجاعةفضيلةوسطبينرذيلتيالجبنوالتهوروالمقياسالذيتقاسبههذهالفضيلةهواللذةوالألم، لأنهما مصاحبان لأفعالنا، فالشخص العاقل هو الممتنع عناللذةالحسيةوهذاالامتناعيحققلهاللذةوليسالألم، إذا كان أخلاقياً وهذا يعتمد على التربية في الصغر وهنا أرسطو متأثر بأستاذه أفلاطون، وهؤلاء هم الأغنياء الحقيقيون عند أرسطو.

يرى أرسطو أن الهدف من علم السياسة جعل الناس فاضلين، لأنكلاهماأي أفلاطون وأرسطو ربط الفلسفة بالأخلاق، وإذا كانت الأخلاق سلوكاً فردياً، فإن السياسة سلوك اجتماعي، والإنسان كائن اجتماعي وسياسي عند أرسطو.

أصحاب السعادة لابد أن يمتلكوا نصيب وافر من العفة والعدل والفطنة والشجاعة، والسعادة تتحقق باجتماع هذه الفضائل لدي الفرد والدولة؛ أرسطو: "

(1) مجدي أحمد السيد، أرسطو، مرجع سابق، ص231.

لأنه من الطبيعي أن حكومة فاضـــلة تكفل للمواطنين الذين ترعاهم..الاســـتمتاع بأكمل ما يكون من السـعادة التي تناسـب مركزهم[1]، وصـور فضـائل الدولة هي صـور لفضـائل الفرد، فكما أن الفرد عفيفٌ وعادلٌ" وفطنٌ وشـجاعٌ كذلك فضـائل الدولة العفة والعدل والفطنة والشجاعة، ولابد أن تسخر الفضائل لخدمة هذه النفس وليس العكس، تذكرنا هذه الآراء بفلســفة أفلاطون، وإن أعاد أرســطو صــياغتها بشـكل جديد، فأفلاطون يعطي الأهمية للحكمة، فالشــجاعة، فالعفة، أما أرســطو فيعطي الأهمية، للعفة، فالعدل، فالفطنة، فالشـجاعة، وكما سـخر أفلاطون النفس لخدمة هذه الفضــائل فعل أرســطو ذلك أيضــاً، أي أن تســخر النفس لخدمة هذه الفضـائل، فالإنسـان إذا استسلم لشـهوات النفس، كالطمع والجوع والثروة يخون أعز أصـــدقائه في مقابل مادي، وينحط لأدركه، فيصـــير كالصـــبي أو المجنون لأنها خيرات لا حدود لها، ومن يســـعى إليها هو بعيد جدا عن امتلاك هذه الفضـــائل، وهو من الفقراء الحقيقيين، لأنهم فقراء للخيرات والثروات الحقيقية، والدولة كالفرد إذا كانت فاضلة شجاعة حكيمة فهي سعيدة، إذ أن هذه الفضائل هي التي تحقق السعادة الحقيقية للفرد وللدولة، عليه فإذا كانت سعادة الفرد في الثروة فالدولة الغنية هي السـعيدة، وإذا كانت سـعادة الفرد في الفضـيلة فالدولة الحكيمة هي السـعيدة، نســتنج هنا أنه أختلف على أفلاطون في ربطه بين الفرد والســعادة من جهة كما ربط بين الدولة والســـعادة من جهة أخرى، في حين أن أفلاطون ربط بين الفرد والعدالة من جهة، كما ربط بين الدولة والعدالة من جهة أخرى، فغاية الدولة عند أرسطو تحقيق السعادة، في حين أن غاية الدولة عند أفلاطون هي تحقيق العدالة.

(1)أرسـطو، السـياسـة، ترجمة جول بارتمليسـانتهيلير، نقله إلي العربية أحمد لطفي السـيد، ط1، المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2016، ص285.

هنا يتساءل أرسطو هل الحياة السياسية أفضل للفرد أم حياة التأمل والفلسفة؟ وهل يجب أن يشارك الفرد في الحياة السياسية للدولة؟ أي مذهب أو دستور يجب أن تعتنق الدولة؟[1].

يري أرسطو أن الدولة الفضلى أو المثلى حسب تعبيره هي التي يستطيع المواطن تعاطي الفضيلة بفضل القوانين ليحقق لنفسه السعادة، والفرد أو الدولة لن يكونا كذلك بالمصادفة بل بفعل القوانين، هذا موقف مخالف لأفلاطون في الجمهورية حيث ذهب أفلاطون إلي أن الفضائل تكتسب بالتربية والقانون لا أهمية له، وقد عَدَلَ عن هذه الآراء في القوانين، وأرسطو يؤكد أن المشاركة في الحياة السياسية هيالأفضل لأن الفضيلة تتجسد في أولئك الذين يصرفون الشؤون العامة للجمعية، فمن الخطأ تفضيل عدم العمل عن العمل، لأن سعادة الإنسان تتحقق في مدى فاعليته " إن فلسفة أرسطو السياسية الواقعية جعلته يؤمن بأن جوهر علم السياسة يتطابق مع علم الأخلاق، لأن علم الأخلاق وجد من أجل السعادة.كما أن الجماعة السياسية المنظمة (الدولة) وجدت من أجل سعادة الأفراد"[2]، ويتحقق الخير الأسمى الذي هو الخير الأخلاقي عند أرسطو من خلال نجاح الإنسان في تحقيق مسعاه نحو العمل، وهذا الخير يجب أن لا يكون ضد الطبع، ومن العدل في الدولة أن يطاع الإنسان المؤهل لذلك، لأننا نتكلم عن علاقة أحرار متساوين متكافئين، والفضيلة وحدها لا تكفي بل لابد أن يمتلك الفرد القدرة على العمل.

يري أرسطو في الفصل الرابع من الباب السابع أنه وكما أن لكل عمل وصانع مادته الأولية، كالحائك والأسكافيوصانع السفينة، كذلك الأمر للسياسي والمشرع وهذه المواد الأولية حددها أرسطو: " كذلك السياسي والمشرع هما بحاجة إلي توفر مادة

([1]) أرسطو ، السياسات، مصدر سابق، ص355.

(2) محمد على أبو ريان، تاريخ الفلسفة اليونانية، ط3، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص225.

ملائمة والمادة الأولية لعلم السياسية هي أولا الجمهور الأهلين: فما هو عددهم وما هي الصفات التي تقتضي طبيعة [الدولة أن تتوفر فيهم ونفس الأسئلة يجب أن تطرح بشأن أراضي الدولة فما هو اتساعها وما هي صفاتها؟"[1]هنا يرفض أرسطو الدولة الكبيرة جداً، بسبب أن المشرع لا يستطيعإصلاح دولة كبيرة جداً وكثيرة السكان، ولن يكون من السهل تنظيمها وكل شيء في رأيه مجاوزاً الحد في الكبر أو في الصغر لن يبلغ غايته، لأن القانون هو الذي ينظم أمور هذه الدولة.

(أ)- الدولة:

يتناول أرسطو في الباب الأول من كتابه السياسيات بناء الدولة، حيث أعتبر أن الأسرة هي الخلية الأولي، لأنها أول تجمع ينشأ في المجتمع، " أن نشوء الدولة لدي أرسطو هو نشوء طبيعي وليس مصطنعاً كما اعتقد أفلاطون"[2]الغرض من هذا الاجتماع توفير الحاجات اليومية لأنها غاية التجمع الإنساني وتحقيق مصلحة ما، يبدأ هذا المجتمع بالأسرة، فالعشيرة، فالقرية، فالدولة، والمراحل الفعلية التي يمر بها التنظيم الاجتماعي خلال التاريخ ثلاث: العائلة، وتجمع القرية، ودولة المدينة[3]حيث يرى أرسطو أن الدولة قامت لتحقيق مصلحة الإنسان الفرد، التي فيها خيره، لذلك فكل دولة مجتمع، يقول أرسطو: " بما أن كل دولة مجتمع، وأن كل مجتمع يتألف ابتغاء مصلحة "[4]فالمصلحة هي الهدف من تكون الاجتماع الإنساني، هذا الائتلاف الاجتماعي يطلق عليه اسم دولة أو مجتمع مدني، ويجب أن نفرق في هذا المجتمع بين رب الأسرة ورجل الدولة والملك، فهم ليسوا شخص واحداً، والسلطة السياسية

(1) أرسطو، السياسيات، مصدر سابق، ص364.

(2) جعفر عبد المهدي صاحب، في فلسفة السياسة، مرجع سابق، ص78.

(3) س.ن. ايزنستات، تحليل مقارن لقيام الدولة على التاريخ، ترجمة حسين فوزي النجار، مجلة الدولة للعلوم الاجتماعية، الأهالي للطباعة، سوريا، 1999م، ص122.

(4) أرسطو، السياسيات، مصدر سابق ص5.

تختلف عن سلطة رب الأسرة، أما في النوع فهم شخص واحد أي الاختلاف بينهم ليس في النوع وإنما في مقدار مسؤوليات كل منهم، فإن قلت رعيته فهو مولى وإذا زادت يعتبر رب أسرة، وإذا زادت أكثر فهو يعتبر رجل دولة أو ملك، لذلك فطبيعة الجماعة المكونة للأسرة مختلفة عن طبيعة الجماعة المكونة للدولة،لأنهم هنا أعضاء أحرار متساوون، أما في الأسرة فهناك الزوجة، الأبناء، العبيد، كما يري أرسطو، إن الأسرة والدولة لا فرق بينهما يقول أرسطو: "كأنما لا فرق بين أسرة كبيرة ودولة صغيرة، وكأنما لا فرق بين رجل الدولة والملك..."[1]فالعائلة الكبيرة في رأي أرسطو هي دولة صغيرة، والدولة كلٌ يتألف من مجموعة أجزاء، وهذاالتألف يبدأ بزواج المرأة والرجل بغية التناسل، هذا السعي للتناسل هو رغبة طبيعية لدي الإنسان شأنه في ذلك شأن باقي الممالك النباتية والحيوانية، والاختلاف بينهم أن الإنسان كائن اجتماعي وسياسي لأنهيمتلك أداة التعبير التي هي اللغة، والطبيعة التي تبني علي حب البقاء، خلقت البعض للأمر والأخر للطاعة، فالأمر من يمكنه ذكاؤه من الاحتياط للأمور فصاحب الذكاء يحتاط لكل شيء، فهو مميز ولابد أن يمتلك السلطة الآمرة، والمأمور من يمكنه جسمه بالقيام بما يتطلبه هذا الاحتياط، والذي يمتلك القوي الجسدية هو من يعمل تحت هذه السلطة، هذا التنوع والاختلاف مكون أساسي للدولة، والأسرة تتكون من السيد والعبد اللذان لهما مصلحة واحدة، ويضع أرسطو الأنثى والعبد في نفس المرتبة، لأن العبد والأنثى ليس لديهم مؤهلات الرئاسة، كما أنه يذهب إلي القول أن العبد والأنثى عند الأعاجم من نفس الطبقة !!!! ولا ندري لماذا أضاف وخصص أن الأعاجم والذين هم في رأي أرسطو وكل البيئة اليونانية هم غير اليونان (أي الأعاجم)، يساوون بين العبد والأنثى وهوأيضاًيذهب نفس مذهبهم، ومع هذا ينتقدهم، كما أنه يذهب بنظرة فوقية متعالية وأيضاً عنصرية فيقر بقول أحد

(1) أرسطو السياسيات، مصدر سابق، ص5.

شعرائهم اليونان بأن " اليونان طبعاً سادة الأعاجم"[1]. هذا التأكيد بالطبع هو ما يؤخذ عن أرسطو ويجعلنا نصفه بالعنصرية.

رأى أن الأفراد خلقوا لأداء وظائف محددة، كما لو أن الصـــانع عمل بالآلة عملا واحداً أتقن الصناعة، وهو هنا يقول بالتخصص مثله مثل أستاذه أفلاطون، كما أن هذه الأســرة المتكونة من جلســاء المائدة أو جلســاء الموقد[2]. كما ذهب بعض اليونان في ذلك، للتدليل على العلاقة القائمة بين أفراد العائلة الواحدة والذين تتألف منهم البيوت وتربطهم علاقات يومية، في البيت الواحد، وأيضــاً صــلات غير يومية بين ســكان القرية التي تتألف من عدة بيوت، تربط بينهم علاقة أخوة بالرضــاعة أو التبني وهم أشبه بالجالية، " أن الباعث على تكوين الدولة هو التطور الطبيعي وليس العامل الســياســي"[3]، نقصــد بالتطور الطبيعي تطور العلاقة بين المرأة والرجل من أجل التناسل وخلق الأسرة التي خلقت العشيرة فالقبيلة فالدولة فعلاقة القرابة في البيت ثم في القرية، هي التي خلقت التجمع الذي يطلق عليه اســم جالية ثم دولة فيما بعد، ويرأس هذه الأسرة رب الأسرة أي كبيرهم، وهو الملك والسلطة هنا ملكية، هذه العلاقة شبيهة بعلاقة الآلهة، حيث يسوس الآلهة أيضاًكبيرهم.

الدولة الكاملة نشـــأت نتيجة لائتلاف قوى كبرى، وهي قائمة على الاكتفاء الذاتي ونلاحظ أن شرط الاكتفاء الذاتي للدولة نادى به أفلاطون أيضاً، بل كل المدن الفاضــلة كان من أهم أســس إنشــائها ووجودها شــرط الاكتفاء الذاتي حتى في الفكر الحديث والمعاصـــر مع توماس مور وغيره، حملت مدينة توماس مور[*](1478–

(1)أرسطو السياسيات، مصدر سابق، ص7.

(2) المصدر السابق: ص7.

(3) وليد بيطار، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص321.

(*) توماس مور، ســياســي انجليزي مشــهور (1478–1535) مؤلف اليوتوبياUtopia، U أداة نفس بمعنى لا Topia محل أو مكان. محمد سيد أحمد المسير، المجتمع المثالي في الفكر الفلسفي وموقف الإسلام منه، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، 1984م، ص264.

1535) اســـم يوتيوبيا(**) وهو مصـــطلح لاتيني يعني لا مكان، جعل توماس مور مدينته الفاضــلة على شــكل هلالي وهي أرض محصــنة طبيعياً وصــناعياً كما أنها أراضــي زراعية خصــبة والزراعة هي الوظيفة الرئيســية لمواطنيها، هذه المدينة اسـمها يوتيوبيا وعاصــمتها اموروث وبها 54 مدينة وســكانها لهم نفس اللغة ونفس العادات والتقاليد "وأما الأراضـــي المحيطة موزعة توزيعاً عادلاً بين المدن... وأهلها يعتبرون زراعاً للأرض وليســـوا ملاكاً لها"[1]،والزراعة هي العمل الوحيد الذي يقوم به الجميع رجالاً ونســـاءً[2]، ويجب أن يكون لدى الجموع الرغبة في العيش معا، وهو هنا يتفق مع التعريفات الحديثة للدولة، والتي تشترط وجود الرغبة في العيش معاً. وهي طبيعية لأنها تكونت من جماعات طبيعية، والخير الأســـمى والغاية الكبرى لهذه الدولة الاكتفاء الذاتي، يقول أرســـطو " فالاكتفاء الذاتي غاية وأســـمى الخيرات"[3]، كما أن الإنســان حيوان مدني بطبعه لأنه ميالاً للاجتماع ومن لم يكن محباً للاجتماع إما أن يكون أسمى من البشر، أو أن يكون سافلاً أو متوحشا، ويقارن أرسطو بين الجماعات الإنسانية والحيوانية كالنحل مثلا حيث يرى أن الفرق بينهم أن الإنسان حيوان ناطق، يســتطيع من خلال اللغة أن يعبر عن النفع والضـــرر، الفرح والألم، العدل والجور، وهذا ما أختص به الإنســـان دون غيره، كما أن أرســـطو يرى أن الدولة مقدمة على الأسـرة، والتقدم ليس زمني بل منطقي كتقدم الكل على الجزء، أرسـطو: " فقد أتضـح

(**)اليوتبوبيـا أو الطوبى: تعنى الكلمـة "البلـد الغير موجود" ظهرت كعنوان لكتـاب تومـاس مور (1478–1535) تدل الكلمة حالياً على وصف حلم الكمال الاجتماعي المستحيل البلوغ، وتستعمل الوصف كل بناء فكري خيالي، محمد سـعفان، قاموس المصـطلحات السـياسـية الدسـتورية والدولية، مرجع سـابق، ص409.

(1) توماس مور، يوتوبيا، ترجمة انجيل بطرس ســـمعان، ط:2، الهيئة المصـــرية العامة للكتاب، 1987م، ص144.

(2) مصدر سابق: ص151.

(3) أرسطو السياسيات، المصدر السابق، ص8.

أذن أن الدولة طبيعية وأنها مقدمة على الفرد: لأن الفرد إذا اعتزل عن الجمهور قصـــر عن الاكتفاء الذاتي وشـــابه الأجزاء المعتزلة عن الكل. ومن لم يســـتطع الائتلاف، وليس بحاجة إلى شيء لاكتفائه بذاته لا يمت إلى الدولة بصلة وهو وحش أو إله"[1]، فالإنسـان بالاجتماع البشـري يصـير أفضـل وأرقي الحيوانات، وباعتزاله لجماعته يصـير أحط الحيوانات ولهذا وبخه هوميروس: " بلا عائلة وبلا قوانين وبلا بيت"[2]، من هذا الاجتماع توجد الفضيلة والفهم والمعرفة لأن العدل فضيلة اجتماعية وهي أساس أو نظام المجتمع المدني والحكم بالحق، ففضـيلة المعرفة هي التي توجد فضـيلة الحق والعدل، التي توجد بالاجتماع المدني هي فضـيلة أخلاقية، وهي أساس القيم السياسية لأن الفضيلة تكتسب بالتعلم.

كل هذه العلاقات مربوطة بمجموعة من الإدارات داخل الدولة المدينة، التي حددهاأرسطو فيما يلي:

1- علاقة سيادية تربط رب الأسرة بأفرادها من زوجة وأبناء وعبيد، فالعلاقة التي تربطـه بـالزوجـة هي كـالعلاقـة بين الحـاكم والمحكوم في النظـام الـديمقراطي، والعلاقة التي تربطه بأبنائه، كالعلاقة بين الحاكم والمحكوم في النظام الملكي، أما العلاقة التي تربطه بالعبيد فهي كالعلاقة بين الحاكم والمحكوم في النظام الاستبدادي وهي هنا تمثل الإدارة البيتيه.

2- علاقة بين أطراف متســاوية: وهي العلاقة التي تربط بين أعضــاء الدولة من الرجال الأحرار، فهي علاقة أكفاء متساوون، لأنه يرى أن السلطة لا يمارسها إلا رجالاً أحراراً أكفاءويستثني أرسطو هنا:

أ. الفتيان لحداثة سنهم.

---

(1) المصدر نفسه: ص10.

(2) أرسطو، السياسة، ترجمة بول بارتلميسانتهيلير، المصدر سابق، ص138.

ب. النساء لأن فضيلة الرئاسة لديهن ناقصة، لأن النساء ذوات حس عاطفي سريع التأثر ينقادالعوامل الشعور أكثر من العقل، والرئاسة قيادة تسترشد بالعقل لا بالعاطفة، وهنا يتفق معه الموقف الإسلامي في أن الرجال قوامون على النساء من جهة أن المرأة عاطفية والرئاسة تحتاج لتحكيم العقل أكثر من العاطفة.

ج. العبيد لأنهم قنية من مقتنيات البيت.

إناختلفت أدوار هؤلاء في الحياة الاجتماعية بسبب الطبيعة التي خلقت البعض للسيادة والبعض الآخر للخدمة، كما أن السيادة علم، وهي المتمثلة في سيادة الرجل وإدارته للبيت وعلاقته بكل من فيه من زوجة وأبناء وعبيد، هذه الإدارة البينية والسيادية أي سيادة الرجل على كل من في البيت تكون من ائتلاف الرجل والمرأة، و"أساس إشارته إلي منطقية تطور الاجتماع من مستوي ائتلاف الرجل والمرأة إلي الأسرة إلى القرية إلى الدولة كنهاية منطقية للائتلاف"[1]، والعلاقة هنا علاقة منطقية باعتبار أن الكل يندرج تحته الجزء، وأن الإدارة البينية هي عبارة عن سلطة سيادية وكأن رب الأسرة هو السيد وكل من في البيت من العبيد ولكن على درجات حسب رأي الباحثة.

وينتقد أرسطو العبودية التي لا مفر منها ويعلق بأن البعض يرى أن السيطرةأي وجود السيادة والاستعباد، نقض للطبيعة، لأن القانون الاجتماعي خلق الواحد عبد والآخر حر، بحسب الشرع، أي القانون الاجتماعي في حين أنهما في الطبع لا فرق بينهما، وليس من العدل ذلك ولكنه أمر ضروري، فيعتقد أن العبودية والاستعباد أمر ليس في الشرع وليس من العدل، وهو ليس من الطبيعة لأن الطبيعة لم تفرق بين الناس، لكن هذه العلاقة أمر ضروري في الحياة المدنية، بل أن أرسطو جعل من القنيه أو العبد بمثابة الآلة التي تؤدي وظيفة، يقول أرسطو:"كما أن

(1) حاتم النقاطي، مفهوم المدينة في كتاب السياسة لأرسطو، ط1، دار الحوار اللاذقية، 1995، ص23.

الصـــناعات تحتاج إلي آلاتها لإنجاز العمل كذلك الإدارة البيتية تحتاج إلي أدواتها الخاصــة للقيام بشـؤونها، ومن الأدوات ما هو جامد ومنها ما هو حي....والعبد قنية حية والخادم كأداة، مقدم على كل الأدوات"[1]، وهذا العبد هو ملك لسيده وهو أداة من أدوات منزله، وهنا يتســاءل أرســطو عن ماهية هذا العبد...:"هل العبد عبد بالطبع، وهل الرق خير وعادل، أما أن العبودية تنقض الطبيعة؟" يجيب أرســـطو أن القيادة والانقياد ضــروريان في الحياة ونافعان وأن الكائنات منها ما يخلق للرئاســة ومنها ما يخلق للطاعة،"إن أرسـطو لا يؤمن بالمسـاواة كما رأينا فيما يتصـل بالرق، فلو سـلمنا بخضـوع النسـاء والعبيد فلا يزال أمامنا أشكالٌ، وهو هل يكون جميع المواطنين سواء من الواجهة السـياسـية"[2]، وهذا ما سـنعرفه فيما يلي من موضـوعات، الرئاسـة أنواع وجودتها تعود إلي جودة المرؤوسـين، فالرئاســة في الإنســان خير منها في الحيوان، كذلك ذهب أفلاطون قبل أرســـطو إلي أن الطبيعة خلقت البعض ليأمر والبعض الآخر ليأتمر، ويعود رأي أرســطو هنا إلى أن الطبيعة تتكون من نفس وجســد، هما عنصـران أحدهما آمرٌ بالطبع والآخر مأمورٌأيضـاًبالطبع، وهذا يؤكد على أن أرسـطو أكد على أن الجبلات الإنســـانية مختلفة، فالآمر خلق بالطبع آمراً –والمأمور خلق بالطبع مأموراً، فكما أن الروح تأمر الجســد كذلك من يمتلك هبات طبيعية تميزه عن غيره يكون آمراً، والذي يمتلك اســتعدادات جســدية يكون مأموراً، والنفس إذا ســادها الجسد مالت إلي الفساد، وبحث أرسطو هل هناك أناس مهيئون بالطبيعة لأن يكون أرقاء؟ ينتهى إلى أن التفرقة بين الأعلى والأدنى موجودة بالطبيعة في كل الأشـــياء بين النفس والجســـد، بين الإنســـان والحيوان، بين الذكر والأنثى، وحيث يوجد هذا التميز فالخير في أن يحكم الطرف الأعلى وأن يطيع الطرف الآخر[3]، ولأن جنس

(1) أرسطو، السياسيات، مصدر سابق، ص18.

(2) برتراندرســل، تاريخ الفلســفة الغربية، ج 1، ترجمة زكي نجيب، راجعه أحمد أمين، الهيئة المصــرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010، ص299.

(3) أميرة حلمي مطر، الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها، مرجع سابق، ص327.

الذكور أصلح للرئاسة من جنس الإناث "والسلطة المدنية هي سلطة الرجل على المرأة باعتبار أنه متقدم عنها في الاجتماع"[1]، والنقص هنا نقص طبيعي ولهذا المرأة ليست مؤهلة للرئاسة، تم هناك السلطة الملكية، النوع الآخر من سلطة الأب في بيته التي ستجسد في سلطة الأب على أبنائه وقد قسم السيادة في النفس إلى قسمين:

1-سلطة سيادية.

2-سلطة مدنية.

السيادة تكون للنفس عن البدن والعقل يسيطر على الشهوة فالنفس تسود البدن سيادة سيادية، والعقل يسود الشهوة سيادة سياسية وملكية، وبالطبيعة أن تسلط النفس عن البدن، وأن تسلط القوة المدركة والعاقلة على الهوى والميل، كما ذهب أفلاطون إلى أن القوة العاقلة تسيطر على القوة الغضبية والشهوانية ولذلك من الخير للحيوانات أن يسودها الإنسان، وكذلك يجب أن يسود الذكر ويقود الأنثى، وهنا يختلف أرسطو على أستاذه أفلاطون الذي ذهب إلي المساواة بين المرأة والرجل، لأنه أرجع الفرق بينهم في الدرجة وليس في النوع، في حين أن أرسطو يرى أن المرأة لا تمتلك مؤهلات الرئاسة، لأن من يكون مُلك لغيره قناً أو تابعاً من الأفضل أن يكون عبداً أو تابعاً، ومن الخير له أن يكون خاضعاً لسلطة غيره، يقول أرسطو: "..، لاسيما إذا بلغ بهم الإنحطاط إلي حدٍ لا يرتجي معه منهم سوى استعمال أجسادهم كأفضل ما يصدر عنهم، وأنه خير لمثل هؤلاء أن يخضعوا لسلطة سيد..."[2]. هذا الموقف من المآخذ الرافضة لفلسفة أرسطو، ومن هذه المواقف موقف فيلسوف بقيمة هيجل، الذي يرى أن فلسفة أرسطو أعظم فلسفة عرفتها الإنسانية، إلا أن موقفه من العبيد قد أعاب هذه الفلسفة العملاقة، ونتعجب هنا من وجهة نظر فيلسوف بقيمة أرسطو من موقفه من النساء والعبيد، وإنحطاط قدرهم لديه، هذا الموقف للتذليل على أن الدولة ليست

(1) حاتم النقاطي، مفهوم المدينة في كتاب السياسة لأرسطو، مرجع سابق، ص30.

(2) أرسطو، السياسيات، مصدر سابق، ص16.

وحدة متجانسة بل كثرة وتنوع، قد نعذره في موقفه من العبيد، لأن الإنسان ابن بيئته والبيئة في تلك الفترة لا تستهجن وجود الرق بكل أشكاله، سوي رق الميلاد أو رق الدين أو رق الحروب، ولكن موقفه من النساء هو الذي يثير الاستغراب وهو المعجب بسياسة إسبرطة التي تساوي بين المرأة والرجل، وكأن القيمة للفرد هي بالعقل مجرد عن القيم الإنسانية، مع أن البعض يمتلك من الصفات ما يؤهله للقيادة دون غيره إلا أن ذلك لا يعني أن هناك فرقاً في الدرجة بينهم وبين القائد، فالقيادة ترجع إلي قوة الشخصية والشكيمة وليس للعقل فقط، بل أن أرسطو أحط من قيمة هؤلاء الأفراد، لدرجة أنه جعلهم مخلوقين لسد الاحتياجات ليس إلاّ، أرسطو:" استخدام ذلك المرء قلما يختلف عن استخدام الحيوانات:لأن الفئتين أي العبيد والدواجن يساهمان في سد احتياجات الجسد"[1]فكل من يعمل لسد حاجات الناس هو في نظره من العبيد، ولم يكتفِ أرسطو ببيان أن الفرق في القوة المدركة بين شخص وآخر هي سبب السيادة والاستعباد، بل حتى الأجساد هناك الصالحة للأشغال الوضيعة، والأخرى صالحة لأمور الحرب والسلم!!!!!مع أن الطبيعة قد تخرق قانونها، فيأتي الأرقاء في أجساد أحرار، ويؤتي بعضهم أنفساً حرة يقول أرسطو: " والآن من الواضح أن الجميع يعترفون بأن من حازوا في جسمهم من الجمال مقدار ما حازت تماثيل الآلهة يحق لهم أن يستعبدوا من دونهم روعة وإذا صح ذلك في الجسد فأخرى به كثيراً أن يصح في النفس"[2]?!!!!! ونتعجب هنأيضاًمن أمر أرسطو فكأن أرسطو هنا يري أن الجمال الذي تمنحه الطبيعة للأفراد كجمال تماثيل الآلهة، يمنحهم حق استعباد البشر، هل يعني هذا أن من لا يمتلك جمال تماثيل الآلهة ليس حراً، ألم يكن سقراط

(1) المصدر السابق، ص17.

(2) أرسطو، السياسيات، المصدر السابق، ص17.

قبيح الشـــكل ذميماً ومع هذا كان أحكم الحكماء على رأي كهنات دلفي، وهو ليس أكثر أو أقل روعة ولا أوسم !!!.

(ب) المواطن:

يبدأ أرسطو في كتاب السياسيات "الباب الثالث" بالحديث عن المواطن، من هو مواطن مدينته؟، أو بمعني أصـــح من الذي يحمل صـــفة المواطنة فيها؟ما هي حقوقه؟ وما هي واجباته؟لماذا سمي هذا مواطن وغيره لا؟

هو يري من أولى الأمور التي يجب أن يتقصـــاها من يهتم بأمور الســـياســـة وأنواعها وطبيعتها، أن يهتم بالنظر في الدولة وماهيتها، والسياسي والمشترع، عليه أن يهتم بهذه الأمور، والســـياســـية هي نظام ســـكان الدولة[1]، وبما أن الدولة تتألف من أفراد مثلها مثل الأشـــياء التي تتكون من أجزاء كثيرة، فهي كل مبني على مجموعة الجزئيات، والكل هنا سابق الجزء سباق منطقي وليس زمني، فمن هو المواطن الفرد؟ وإهتمام أرسطو راجع لعدم الاتفاق على تحديد معنى المواطن في الدساتير المختلفة، فالمواطن في حكم الأقلية مختلف عن معناه في الحكم الشـعبي " وهو يسـعى لتحديد المعنى المطلق للمواطن وليس معناه حسب الأشكال السياسية"[2]، المواطن كما يري أرسطو ليس من سكن البلاد، لأن بها نزلاء، وليس الأرقاء من المواطنين، وليس من يشترك في محاكم البلاد لعمله فيها أي في الدولة، فهؤلاء تضمن حقوقهم المعاهدات والاتفاقيات بين الدول، بل أن بعض الدول تعطي هذا الحق كاملاً" وتعين كفيلا يرعى حقوق هؤلاء كالقناصل والسفراء في وقتنا الحالي، أيضاًالأطفال في سن الحداثة لا يعتبرون مواطنين، لأنهم مواطنين مشروطين ببلوغ السن القانونية، وليسوا الشيوخ لأن آوانهم قد فات !!! وفي هذا الموقف قسوة من أرسطو عندما ينزع صفة المواطنة من شيوخ أفنوا أعمارهم في خدمة الدولة المدنية سوى كان عسكرياً أو مواطناً عادياً،

---

(1) المصدر السابق، ص115.

(2)مجدي السيد أحمد الكيلاني، أرسطو،مرجع سابق، ص293.

يقولأرســـطو: " وأن هؤلاء مواطنون قد فات آوانهم؛ أو ننعتهم بشـــيء آخر من هذا النحو فإن الأمر غير ذي بال"[1]، ومن قســـوته الظاهرة على هؤلاء تعبيره بأن هذا الأمر غير ذي بال، أي ليس مهماًوليس مواطناً من ســـقطت حقوقه المدنية، أو المشـــردين، وأرســـطو هنا يبحث عن المواطن البحت، الذي له الحق في المشـــاركة السـياسـية والقضـاء يقول أرسـطو:" أما المواطن البحت فليس له بين الحدود الأخرى حداً أفضـل من كونه يشـترك في القضـاء والسـلطة"[2]، هنا يعرِّف أرسـطو المواطن تعريفاً منطقياً بالحد، والذي يمثل أحد نوعي التعريفات المنطقية لديه فهناك تعريف بالحد (التام – والناقص) وتعريف بالرسم (التام والناقص)، فالمواطن عند أرسطو من له الحق في المشـاركة السـياسـية والقضـائية في الدولة، وينتقد هنا من يشـترط في المواطن إنحداره من أبويين اثنين كما اشترط أفلاطون، كما ينتقد أولئك الذين يطلبون أكثر من ذلك عندما يصرونعلى انحدار الإباء والأجداد من نفس الأصل، وخاصة أن بعض الدول تقوم عند تأسـيسـها بالتجنيس أي منح الجنسـية، لكل من يقطنها أبان التأسيس، أي يسكنها عند تأسيسها إذا أراد ذلك، وهذا النظام لازال ساريا حتى وقتنا الحاضـــر في منح الجنســـية للراغبين فيها عند قيام الدول بعد الحروب والانقلابات السياسية، كما فعل كلينيس في أثينا بعد طرد ملوكها المستبدين إذ ضم القبائل عدداً وافراً من الغرباء والعبيد والنزلاء[3]، كذلك في ليبيا، عند قيام المملكة بعد الاسـتقلال، منحت المملكة الليبية حق المواطنة بالتجنيس لكل من يرغب بذلك[4]، وهنا يتســـاءل أرسطو عن شرعية هذه المواطنة، وينتهي إلي الإقرار بهذه المواطنة وشرعيتهم فكما

(1) أرسطو، السياسيات، المصدر السابق، ص116.

(2) المصدر السابق: ص116.

(3)أرسطو، السياسة، جول بار تملي– سانتهيلير، مرجع سابق، ص230.

(4) عمران علي الســـائح، القانون الدولي الخاص الليبي، ج1، الأكاديمية الليبية للتحكيم والتدريب القانوني، 2015م، ص109.

منحنا الشـرعية لأولئك الحكام الذين تقلدوا السـلطة بوجه غير مشـروع كذلك، نمنح لهؤلاء المواطنين هذه الشرعية فهؤلاء المتجنسين شأنهم شأن أولئك الحكام.

المواطن كما يراه أرسـطو شـريكاً في الوطنية، فكما أن الملاحين شـركاء في الملاحة لحماية السفينة وإيصالها إلى بر الأمان، كذلك المواطنون كلٌ بعمله يكتسب صفة المواطنة فهم شركاء في الوطنية، لأن النظام السياسي شراكة، لذلك يجب أن تتوفر فضـيلة المواطن الصـالح في جميع الأفراد في الدولة التي تتألف منهم والذين يؤدون عملهم بشكل جيد مع عدم التشابه بينهم، وفضيلة المواطن الصالح هي التي تؤسس الدولة الفضلى، يستبعد أرسطو الحرفيين والعمال اليدويين من صناع وزراع من صفة المواطنة، لأن هؤلاء ليس لديهم وقت لممارسة السلطة لانشغالهم بأعمالهم اليومية !!!، وهنا تصيبنا الدهشة أيضاً والتعجب من موقف أرسطو وكأن ممارسة السـياسـة ترفٌ لا يأتيه إلا المترفون، كذلك إبعاده لطبقة العمال الذين يمدون الدولة بالغذاء ويوفرون ضـروريات المعيشـة والحياة يتم اسـتبعادهم من العمل السـياسـي، ويحرمون من صـــفة المواطنة بحجة أن هذه الأعمال لا تليق بالمواطن الحر، لذلك تكون وظيفة الغرباء والنزلاء، وهؤلاء يمثلون دائما في الدولة العدد الأكبر، كما هي حالة مجتمعاتنا الآن، وما حدث ويحدث في التاريخ الحديث والمعاصـــر من ثورات ونظريات سياسية واقتصادية مع كارل ماركس، أو آدم سميث إلا نصرة لهذه الطبقات الكادحة، لكننا يمكن أن نتفهم موقف أرسطو من مفهوم المواطنة، باعتبار الاختلاف بين المفاهيم السياسية بين زماننا وزمانه، قد يكون ظهور مفهوم التمثيل السياسي في الفكر الحديث هو تعبير عن انشـــغال الجموع بالحياة العملية والاقتصـــادية، أي ما عرف بالطبقة الكادحة أو طبقة العمال البوليتاريا، مما جعلهم لا يمتلكون وقت لممارسة السلطة فكان اختيارهم لمن ينوب عنهم في مجالس النواب وهذا تأكيد لكلام أرسطو.

نستخلص من كل ما سبق أنه ونتيجة للاختلاف الحاصل بين الدساتير التي تحكم الدول، كان الاختلاف في مفهوم المواطنة، فالعضـــوية المؤقتة والدائمة في مجالس الدولة، هي التي تحدد المواطن من عدمه، ولذلك يعرفه أرســـطو بأنه الذي يتمتع بحق المشاركة في المجالس التشريعية واعتلاء الوظائف القضائية أي المتمتع بكافة حقوقه السياسية[1]، وهذا التعريف في رأي أرسطو أفضل من تعريفه بأنه من ينحدر من أبوين يتمتعان بصـــفة المواطنة، لأن هذه المواطنة قد يتصـــف بها المؤســـســـين الأوائل للدولة، ويســـتبعد بذلك أرســـطو الحرفيين والعمال من تعريف المواطن بسبب طبيعة أعمالهم.

ثانياً- الدولة حجمها، سكانها، وإقليمها:

الدولة الصالحة عند أرسطو هي ذات النظم الصالحة، ولكن النظام الصالح غير ممكن في دولة عدد ســكانها أكثر مما يلزم وهي هنا تحولت إلي أمة، وليســت مدينة، فكثرة العدد تمنع النظام والقضـــاء، كذلك الدولة ذات عدد الســكان القليل لن تســـتطيع الاكتفاء الذاتي، وهو يري أن الدولة جماعة مكتفية ذاتياً ومن الخير للدولة أن يعرف الســكان بعضــهم البعض، فأفضــل عدد الســكان هو الذي يوفر الاكتفاء الذاتي في المعاش من جهة ويكون من الســـهل التعارف بينهم من جهة أخرى، وهذا رأي أفلاطون في القوانين أيضاً.

الأرض التي تحقق الاكتفاء الذاتي هي الأرض الخصـــبة التي تجعل ســـكانها الأحرار يعيشــون في رخاء، وهذا الإقليم بالمصــطلح الحديث متنوع الإنتاج أرســطو: " لأن اكتفاء البلاد بذاتها، قوامه توفر كل أنتاج لديها، واســـتغناؤها به عن كل شـــيء أخر"[2]،فهذا الاكتفاء يتحقق بتوفر كل أنواع المحاصــيل، والقراء للجمهوريات الفاضــلة في كل العصور يجد أن شرط الاكتفاء الذاتي من أهم مقومات هذه المدن.

1- مكونات الدولة:

(1)مجدي السيد أحمد الكيلاني، ارسطو، مرجع سابق، ص294.

(2) أرسطو، السياسيات، المصدر السابق، ص368.

(أ) الإقليم:

ترى العديد من الدراســـات القديمة والحديثة أن للمناخ وموقع الإقليم أثره الكبير على أخلاق وتصرفات السكان ويرجع فضل السبق إلى أرسطو في كتابه السياسيات إلى هذا الرأي، فالأوروبيون سكان المناطق الباردة شجعانولكنهم ليسوا أذكياء،والشرقيون ســكان المناطق الحارة أذكياء وحرفيون ولكنهم ليســوا شــجعان، أما ســكان اليونان ولأنهميعيشونفيمنطقةوسطاكتسبوا النوعين منالفضائل الشجاعة من جهة والذكاء من جهة أخرى،وقدذهبابنخلدونإلىأنللمناخوالجغرافياأثرهماالكبيرين في السكان في كتابه "مقدمة ابن خلدون" يقول: "نجد أهل الأقاليم المخصبة العيش الكثيرة الزرع والضرع والآدام والفواكه يتصــف أهلها في الغالب بالبلادة في أذهانهم والخشــونة في أجســادهم، ونجد في أهل الأندلس من ذكاء العقول وخفة الدم وقبول التعلم ما لا توجد لغيرهم"[(1)]،وذهبمونتسيكوأيضاًبقوله: "وترى شعوبالبلادالحارةهيابةكالشيب،وتربشعوبالبلادالباردةباسلةكالشبان"[(2)]،وأيضاًيقولمونتسيكو "ليس عندالهنودشجاعةبحكمالطبيعة،حتىأنأبناءالأوربيينالذينيولدونفيالهنديخسرونشجاعةإقليمهم"[(3)]،إلى نفس الرأي فيكتابه "روح الشــرائع" كذلك فقهاء القانون المعاصــر ذهبوا إلى تأثير المناخ فيالعقلية الإجرامية فالســهل الذي يقع على البحر يختلفســكانه على أهل الجبل وعلىسكانالصحراء.

---

(1) ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص197.

(2) مونتسيكو، روح الشرائع، تر: عادل زعيتر، ج1، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2010م، ص330.

(3) مونتسيكو، المصدر نفسه، ص334.

موقع المدينة يجب أن يكون جيداً من البر والبحر، وطالما اختلف الساسة في مسألة الموقع البحري للبلاد.. فهل هذا الاتصال مفيد للدول الصالحة أم مضر بها؟ هؤلاء الساسة يرون أن تكاثر الغرباء في المدينة عن طريق البحر يعرقل سير السياسة وتدبير شؤون البلاد، ولكنه مع ذلك مفيداً للمدينة في حالتي السلم والحرب، كثيراً ما يكون تأثير الغرباء على المدن الساحلية واضحاً إيجاباً أو سلبياً، مثلا كثرة المهاجرين إلى أوروبا عبر المنافذ الليبية، خلقت طباع غير سليمة في المواطن الليبي الذي تعلم الإتجار بأرواح البشر في تهريب المهاجرين بطرق غير شرعية، والزج بهم في قوارب الموت من أجل المال، وكثرة هؤلاء الغرباء قد يؤثر حتى في العادات والتقاليد الاجتماعية المتعارف عليها، نتيجة للاختلاط بين المواطنين والغرباء. أسواق المدينة يجب أن تكون منعزلة وسهل الوصول إليها من البر والبحر.

يجب أن تكون هذه المدينة صعبة الاجتياح من الأعداء، وسهل على سكانها شن الغارات وسرعة النجدة وسهولة المراقبة، فالأرض القريبة من البحر إذا حسن نظامها مفيدة، وإذا ساء فهي مضرة، لأن البحر يجلب الأجانب الذين يكونون ذوي أخلاقيات وقوانين مختلفة، فيكون تأثيرهم سلبي علي السكان، ومن الصعب تنظيم دولة كهذه، أما أهمية البحر فهي الإمدادات من حلفائها، وكأن أرسطو هنا يقدم دراسة استراتيجية حربية، " يعطي أرسطو أهمية بالغة للناحية الجيوعسكرية، إذ يري أن موقع المدينة يجب أن يكون بوضع يسهل الدفاع عنها، وبنفس الوقت يضمن سهولة انسحاب أهلها"[1]التي قد تحتاجها الدولة إذا تعرضت لهجومها، كما أن البحر يساعد في الاستيراد لسد أحتياجات الدولة للواردات، أو قد تورد ما فاض من إنتاجها للخارج كذلك مدينة توماس مور اليوتيويا.

(1) جعفر عبد المهدي صاحب، في فلسفة السياسة، مرجع سابق، ص82.

على الدولة أن تفكر في مصـلحتها أولا ولا تفكر في الشـعوب الأخرى، وهذه نظرة نفعيةلأرسطو، كما يجب أن يكون للدولة أسطولاً بحرياً قوياً لمساعدة أصدقائها وإرهاب أعدائها، وقوة هذا الأسطول يعتمد علي طموحات الدولة وسياستها، فإذا كانت استعمارية فعليها أن يكون أسطولها قوياً يصلح لهذه الغايات، نستخلص من كل ما سـبق، أن المدينة الدولة يجب أن تكون برية وبحرية معاً، ويجب أن تكون متصـلة بجميع أجزائها ويجب أن تتوفر فيها مجموعة الشـروط التالية:يجب أن تكون صـحية لذلك لابد أن تستقبل الشرق وتتعرض للرياح الشرقية لأنها رياح صحية، وأن تستقبل الجنوب حتى لا يسودها البرد طوال العام، كما يجب أن تساعد السكان في حمايتها بموقعها الجيد وأرضـها المنبسـطة سـهلة على مواطنيها صـعبة على أعدائها لأنها محصـنة طبيعياً وصـناعياً، يجب أن تكون المياه داخل الأسوار طبيعية أو بصـناعة الصـهاريج لتوفير المياه، والدول الجبلية العالية للاوليجاركية، ودول السـهول للديمقراطية، ودول الهضاب المحصنة للأرستقراطية، وهذه التقسيمات للسكان ظهرت في الأحزاب اللاتينية التي لم ترضَ عن إصـلاحات صـولون فظهرت طبقات شـعبية لها تطلعات سياسية وكونت أحزاباً سياسية وهي:

1- حزب السـهل وهو حزب النبلاء، ملاك الأراضـي وهو حزب محـافظ يتزعمهليكورحوس، يدافع عن النظم القديمة المدونة ما يمكن أن تسـميه حديثاً حرب المحافظين.

2- حزب البحر أي السـهل السـاحلي وهو حزب المعتدلين وهم المعجبين بإصلاحات صولون ما يمكننا أن نسميهم بالديمقراطيين بالمصطلح الحديث.

3- حزب الجبل ونظراً للطبيعة الجبلية الواعرة سـتكون طبيعة أهل الجبال أكثر خشـونة ووعورة، وأيضـاً دقة تأثر السـكان بالمناخ والطبيعة المحيطة حسـب الدراسات القديمة والحديثة حسب رأي الباحثة هؤلاء هم من رفض إصـلاحات

صـــولون وهم يملكون الديمقراطية المتطرفة يمثلهم بزســترواس الطاغية الذي صادر أملاك الأغنياء لصالح الفقراء[1].

الزراعة يجب أن تكون على شكل شطرنجيوهذه رؤية اقتصادية لأرسطو بعدم إرهاق الأرض، بزراعة الأرض سـنة وإراحتها سـنة أخرى، حسـب فهم الباحثة، وهذا التنظيم الذي ظهر في المفاهيم الزراعية الحديثة في أوروبا.

ب- الشعب:

صـفات أهل المدينة التي ينشـدها أرسـطو، يري أرسـطو أن شـعوب أوروبا المقيمة في الأقاليم الباردة شـجاعة مقدامة ولكنها ليسـت ذكية يقول أرسـطو: "..كلها إقدام وشـجاعة ولكنها ناقصـة الحجة متأخرة في الصـناعة "[2]، ولذلك فهم سـياسـيا أكثر أحســاســاً بالحرية وشــعوراً بالشــجاعة ولكن ليس لديهم نزعة اســتعمارية، أما الشعوب الآسيوية فهي ثاقبة الذهن، تتقن الفنون والصنائع ولكنها غير شجاعة يقول أرسطو: "... ولكنها عارية من الثبات ورباطة الجأش"[3]، ولهذا السبب فهذه الشعوب خادمة ومسترقة، أما الشعوب الأغريقية ولأنها تقع في منطقة وسط اشتركت في كل الصفات وعنها يقول أرسطو: "..إذا أنه شعب مقدام متوقد الفؤاد ولذا لا يظل شعباً مولعاً بالحرية، ذا سياسة جداً فاضلة، وقادراً أن يفرض سيادته على الجميع، إذا وفق إلي نظام ســياســي واحد"[4]، فالأغريق بحكم توســطهم بين هؤلاء وهؤلاء جمعوا كل الصــفات، من الشــجاعة والذكاء فهم يعرفون كيف يحافظون على اســتقلالهم وكيف يولون حكومات حســـنة ولو اجتمعوا في دولة واحدة لفتحوا العالم وهذه كلها آراء أرسطو في الأغريق.

---

(1) مصطفي النشار، تطور الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص32.

(2) ارسطو السياسيات المصدر السابق ص371.

(3) المصدر السابق: ص371.

(4) المصدر نفسه: ص371.

هذا الشـعب الذي يريده أرسـطو في مدينته يجب أن يتكون من عدة أقسـام، تقابل الوظائف المطلوبة في الدولة وسماها عناصر قيام الدولة، يقسم أرسطو الدولة إلى أجزاء لا يمكن أن توجد الدولة بدونها (الغذاء، الفنون، الأسـلحة، المال، الكهنة، الإدارة العامة) "تنحصـر وظائف المواطنين في ثمانية أنواع... زراع وصـناع وتجار وجند وأعيان وكهنة وحكام وموظفون"[1]، فهم على التوالي الزراع الذين يوفرون الغذاء والصناع الذين يصنعون الأدوات والأسلحة، ثم الاغنياء الذين يمتلكون الثروة ليتمكن المواطنون من البيع والشراء ثم الكهنة وأخيراً القضاء، يقول أرسطو: " ويمكن القول أن هذه الأعمال التي تحتاج إليها الدولة، لأن الدولة ليسـت جماعة ما، بل جماعة تكفي نفسـها في مرافق الحياة... فيجب أن تكون فيها جماعة من الفلاحين لإعداد القوت، وأن يكون فيها صـناع وجيش، وأهل ثروة، وكهنة، وقضـاة لتصـريف الأمور الضـرورية والبت في الأمور المفيدة"[2]. والدولة عبارة عن شـراكة بين متمثلين يشـتركون في حياة سـعيدة، والسـعادة هي الخير الأعلى ومصـدر الفضـيلة، والدولة تتكون من هؤلاء الذين يمتلكون الفضـيلة، مع أنها تختلف من فرد إلي أخر وهذا الاختلاف يرجع للطبيعة، والاجتماع البشـري ليس اجتماعاً اعتباطياً، بل هو اجتماعٌ مهم الغرض منه تحقيق مصلحة، هي سد الحاجات والاكتفاء الذاتي لسكان المدينة، لذلك فكل فرد من هؤلاء مهم في الدولة، لكي نحقق التكامل من خلال الاختصـاص، لأن ما يسـعى إليه أرسـطو، هي الدولة الفضـلى الحقيقية محتملة التحقيق، وليسـت كدولة أستاذه غير ممكنة التحقيق.

فهذا التنوع يرجع إلى أن البعض لديه القدرة على فعل بعض الأشياء والبعض لا، مما أدى إلى تنوع الدول والحكومات السائدة فيها، ولأن لكل البشر وسائل مختلفة للحصـول على السـعادة، لذلك وجدت السـياسـات والحكومات المختلفة والمتباينة يقول

(1)محمد على محمد، وعلى عبد المعاطي، السياسية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص86.
(2) أرسطو، السياسيات، مصدر سابق، ص376.

أرسطو: "وبما أن السياسة الفضلى هي التي تضمن للدولة أكبر حظ من السعادة.."[1]، فوسيلة الدولة لبلوغ السعادة هي الفضيلة والسعادة لابد لها من الفضيلة التي ترتبط بصلاح المواطنين صلاحاً حقيقياً وليس افتراضياً، هذا الصلاح يتطلب استبعاد الصناع والزراع والباعة من الحياة الفضلى، لأنهم ليسوا من أهل الفضيلة، وهذا رأي أغلب التيارات الفكرية والفلسفية في أثينا، منهم على سبيل المثال أفلاطون، ولذلك كان الرفض شديداً للطبقات الدنيا في أن تكون من أهل الفضيلة وهي فكرة موجودة في البيئة اليونانية شأنها شأن فكرة الرق أو القنية، وسبب رفضهم لأصحاب هذه المهن لأنهم ليس لديهم وقت لممارسة الفعل السياسي، الذي يمنح صفة المواطنة للفرد، فالمواطن في رأي أرسطو هو من يمتلك حق المشاركة السياسية، وسبب ذلك كما يري أرسطو، أن تعاطي السياسة يحتاج إلى خلو البال من مهام المعيشة يقول أرسطو: "..يجب على المزمعين أن يحصوا في عدد المواطنين، أن يتجنبوا الزراعة أيضاً. لأن تحصيل الفضيلة والانصراف إلي الأعمال السياسية يقتضيان خلو البال من المهام المعيشية"[2]، يجب أن يكون المواطن خلي البال من مشاكل المعيشة، وتوفيرها لأنها ستكون من مهام الرقيق الذي يعمل في الأرض ليوفر الغذاء، أما المواطن فليس مطلوب منه إلا العمل السياسي وهذه المشاركة في العمل السياسي هي التي منحته صفة المواطنة، وكأن أرسطو منح صفة المواطنة للطبقة السياسية دون غيرها حسب فهمي كباحثة.

(جـ) الهيئاتالسياسية:

كما قسم أرسطو العمل في الدولة إلى سبعة أقسام، قسم المجلس الذي يتداول السلطة إلى قسمين.

فماذا بقي لدينا ليكون أقسام المدينة الفضلى في رأي أرسطو؟

---

(1) أرسطو: السياسات، المصدر السابق، ص377.

(2) أرسطو: السياسات، المصدر السابق، ص378.

يري أنه لم يبقى لنا إلا الجيش والمجلس الذي يتداول مصـــالح البلاد، وهنا يتساءل هل يجب أن يكون الأشخاص في المجلسين نفس الأشخاص؟

من جهة لابد أن يكون نفس الأشـــخاص، لأنه لا يســتطيع البقاء في طاعة وخضـوع إلا من يمتلك القوة المسـلحة، ويمتلك سـلطة إقرار السـياسـة وتبديلها، ومن جهة أخرى يجب اعتبار أنهما مهمتان متغايرتان بأن تُعهدا إلىأشخاص مختلفين، لأن إحداهما تبغي الفطنة وحكمة السنيين،وهي شؤون الحكم، والأخرى تبغي القوة الجسدية والشـباب وهي وظيفة الجيش، يقول أرسـطو: "فينبغي أن نسـلم السـياسـة إلى الهيئتين جميعاً، لا في آن واحد، ولكن لســنة الطبيعة التي جعلت القوة للأحداث، والفطنة في المكتملين السن"[1]، لذلك يجب أن تسلم السلطة لهاتين الهيئتين في آن واحد، ويكون ذلك بأن يُعطي للأصـــغر الســـلاح، لأنهم يمتلكون القوة البدنية وهم الحماة، ويعطى لمن كبر منهما حق حكم البلاد لما لـه من فطنة وتجارب، وهذه القســـمة في رأي أرســـطو تراعي الكفاية والاســـتحقاق، وهذا ما يعرف بمفهوم التناوب في الســـلطة السـياسـية، والثروة يجب أن تكون لديهم لأنهم المواطنون الذين يجب أن يعيشـوا في بحبوحة، ولأن العمال من الأرقاء والنزلاء والأجانب لذلك لا يعدون من المواطنين، ولا يمتلكون الفضـيلة، فالدولة الفضـلى قسـمين فقط هم الحماة والسـاسـة الحكام يتداولون شـؤون البلاد فيما بينهم، أما الكهنة وهم من بقي من تعداد سـكان المدينة فلهم مكانة جليلة في الدولة، لأنهم خدام الآلهة وهم أولئك الذين أضـنتهم السـنون في الخدمة في الهيئتين السـابقتين الحماة والحكام، عليهم أن يرتاحوا في خدمة الآلهة يقول أرسـطو: "أن يرتاح في خدمتهم من أضـــنتهم الســـنون، وربما ترتب أن يُعنى هؤلاء بالخدم الكهنوتية"[2]، وبهذا يكون العمل في المدينة بالتناوب و مرتبط بالســـن، فالحماية للشـــباب والحكم للكهول والكهنوت للشـــيوخ وهذا نتيجة اختلاف الأهلية وهو النافع للدولة.

(1) أرسطو، السياسيات، مصدر سابق، ص379.

(2) أرسطو، السياسيات، مصدر سابق، ص380.

والوظيفة الدائمة في الدولة للفلاحين والزراع والصـــناع، والوظيفة التي يتم التداول فيها المتغيرة بتغير الأهلية هي الوظيفة السياسية.

التقسـيم الطبقي في الفلسـفة السـياسـية ليس جديد، بل وجد في مصـر وفي كريت، وقال به صـولون في قوانينه فهو ليس غريب علي البيئة اليونانية، " وقد قسـم قانون صـــولون المواطنين إلى أربعة طبقات وهم الأغنياء، و الطبقة الوســـطي، والفرسان، والمأجورون"[1]، التقسيم الطبقي عرفته اليونان القديم قبل أفلاطون وأرسطو عرف مع صـــولون المصـــلح وعرف مع الفيثاغوريه وغيرها من الفلســـفات كما أقر أفلاطون الموائد العامة قال بها أرسطو أيضاً، لم لها من فائدة عظيمة فالموائد العامة مفيدة لكل دولة، لها نظام حســـن، نفقات العبادات مشـــتركة من الأراضـــي التي قســمتأيضـــاًبين العموم والأفراد، فالعامة للموائد العامة، والأفراد لدور العبادة، كما أن المواطنين يمتلكون أرضـــاً في وســـط المدينة وأرضـــاً على الحدود، والعمال الذين يزرعون الأراضـي من العبيد والأجانب ولا يكونون من المحاربين حتى لا يفكرون في الثورة، هؤلاء العبيد في الأراضـي الخاصـة ملكاً لأصـحاب هذه الأراضـي وفي العامة هم ملكٌ للدولة.

المعابد يجب أن تكون فخمة وتصـلح للموائد الرسـمية للحكام وتأدية المراسـم الدينية العلانية، يجب أن تُرى من جميع أماكن المدينة، فتكون فوق ربوة وتحتها ميداناً أو سـاحةً واسـعةً لرياضـة الحماة والحكام والكهنة، وتناسـب العاملين فيها، أما العامة فلا يدخلوها إلا بدعوة رسمية من الحكام، وبما أن الموطنين هم الكهنة والحكام والجند فلهم موائد خاصـــة بهم، فالكهنة بجانب الأماكن المقدســـة، والحكام والمكلفون بالشأن العام موائدهم في الميادين العامة وهذه الحال في المدن والأرياف[2].

(1) مصطفي النشار، تطور الفلسفة السياسية (من صولون إلى ابن خلدون)، مرجع سابق، ص30.
(2) ينظر: أرسطو السياسيات، مصدر سابق، ص376-380.

دستور البلاد هو الذي يحقق السعادة وهي تتحقق بوجود شرطين أن تكون الأفعال لغاية محمودة، وأن يكون من المستطاع القيام بالأفعال التي تؤدي إليها، فبعض الأفعال لا يمكن تأديتها لعدم وجود وسائلها، وبعض الوسائل غير فاضلة، لذلك يجب أن يكون الدستور مصدراً للإرادة الفاضلة للدولة لأنها ستحقق السعادة لجميع الأفراد، وهذا مرهون بأن يكون الحكام فضلاء، والفضيلة لا تأتي بالمصادفة بل بالعقل والإرادة، " الفضيلة كما يراها أرسطو ليست مجرد سلوك عشوائي، بل أن الشخص الفاضل لا يكون فاضلا إلا إذا تضافر لديه السلوك مع العلم، العلم بمعني الفضيلة وماهيتها[1]، وبما أن جميع المواطنين يشتركون في حكومة الدولة فهم بهذا كلهم فضلاء، وهذه الفضيلة العامة تنتج الفضيلة الفردية، التي تتأثر بالطبع والعادة والعقل وأرسطو يرى أن القانون هو العقل مجرد عن الهوى وهو السيد فهو يضمن حرية الأفراد وحقوقهم.

والحكم الدستوري حسب فهم أرسطو له ثلاثة عناصر:

1- الصالح العام هدفه بخلاف الحكم الفردي أو الأقلية التي تسعى لمصالحهم الخاصة.

2- هو الحكم وفق القانون والدستور.

3- الحكومة الدستورية هي حكومة رعية راضية بخلاف الحكومة الاستبدادية القائمة على القوة والخوف[2].

2- المرأة العبودية ونظام الرق:

يذهب أرسطو إلى تفوق الرجل على المرأة بالطبيعة حيث بنى رأيه على رؤية بيولوجية "تصور أرسطو بأنها تشكل الهيولي، مقابل الرجل الذي يكون الصورة،

(1) مصطفي النشار، فلاسفة أيقظوا العالم، مرجع سابق، ص130.

(2) جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ج1، مرجع سابق، ص153.

فالمرأة في نظره ليست سوى الهيولي الذي يحاول الرجل إعطاءها صورة من خلال التوالد؛ أي أن الرجل هو الصورة أو الفاعل الإيجابي، والمرأة هي الهيولي أو المنفعل السلبي[1]، ولذلك يرى أرسطو إنحطاط المرأة والعبد لأنهم منحطين وتابعين للسيد المتفوق عليهما ولكن تختلف سلطة السيد على كلتيهما فسلطته على المرأة كسلطة الحاكم والمحكوم في النظام الجمهوري في حين أن سلطة السيد على العبد هي كسلطة الحاكم والمحكوم في النظام الاستبدادي.

أيضاً يميز المرأة بالجانب العاطفي والحكم العاطفي على الأمور وعدم استعمالها للعقل من أسباب نزع صفة الرئاسة عن المرأة، فأفضلية الرئاسة يمتلكها فقط الرجل ويستثنى منها الأطفال لصغر سنهم والنساء لأنهم لا يمتلكون هذه الفضيلة لسيطرة العاطفة لديهن، والعبيد لأنهم ملك لغيرهم.

الأسرة الكاملة في رأيه تتكون من الأحرار والعبيد وهم مكونوللإدارة البيتية وأداة هذه الإدارة العبيد لأنهم مقتنيات وهم أدوات للعمل وعلى هذا يرجع إلى الطبيعة التي خلقت البعض للأمر والبعض للطاعة.

رفض أرسطو استرقاق اليوناني لأنه ليس أهلاً للعبودية في نظره وأجازها للعجم والبربر أي الشعوب غير الإغريقية.

3- رجل الدولة:

من هو رجل الدولة أو السياسي في نظر أرسطو؟

يري أرسطو كما أن الحي يتكون من نفس وجسد، والنفس من عقل ورغبة، والأسرة من رجل وامرأة، ومن عبد وسيد، كذلك الدولة تتألف من كل هؤلاء جميعا، ولهذا لن تكون فضيلة كل هؤلاء واحدة لأنهم أنواع متباينة، لذلك ففضيلة المواطن الصالح والرجل الصالح ليست واحدة، فنستنتج أن الاختلاف ناتج عن التنوع والتعدد،

(1) ينظر، محمد سعيد طالب، الدولة والدين (بحث في التاريخ والمفاهيم)، ط:1، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 1997، ص252.

لكن هل يوجد الشخص الذي يحمل صفة الرجل الصالح والمواطن الصالح في نفس الوقت؟

نلاحظ أن أرسطو جرد العبيد من حقوقهم لأنهم مقتنيات، فالعبد ملك لسيده، لأن الطبيعة خلقت البعض أحراراً، والبعض عبيداً، والبعض رؤساء، والبعض مرؤوسين، والكل موكول بعمله لخدمة الدولة الكاملة السعيدة، وهذا شيء طبيعي لأن كل كائن نرى فيه سلطة سيادية وسلطة مدنية، فالنفس تسود سيادة سيادية، والعقل يسود سيادة ملكية وسياسية، لأن العقل أي الفكر مجرد عن الهوى، والنفس رغبة قد يقودها الهوى عند البعض، ولذلك فالنفس تسلط على الجسد، والقوي المدركة العقل يسلط على الهوى، ولو تساويا في السيادة لنتج عن ذلك ضرر على الإنسان الفرد وعلى الدولة، والفضائل مختلفة لاختلاف الأشخاص، وأهم الفضائل الفطنة التي سوف يتميز بها الحكام، لذلك فرق أرسطو بين المواطن الصالح والرجل الصالح، ففضيلة المواطن الصالح يجب أن يكتسبها الجميع بحكم المواطنة، أما فضيلة الرجل الصالح فلا يمتلكها الجميع وهي الفطنة، ويجب أن يمتلك الملك فضيلة الفطنة لهذا يجب أن تختلف تربية أبناء الملوك عن غيرهم لأنهم يعدونا للحكم، ولهذا يجب أن يحملوا فضيلتين هما الفطنة والخضوع يقول أرسطو: "لأن من لم يتعلم الطاعة لا سبيل أن يحسن الرئاسة"[1]، هذه العبارة تنسب إلي صولونبمعنى أن الحكام في الفترات الأولي في حياتهم وهم أبناء يتدربون على الطاعة حتى إذا وصلوا لمرحلة الحكم أحسنوا الرئاسة، نستنتج من هذا أن فكرة التناوب قائمة على الجبر من جهة والطاعة من جهة أخرى، وهي ممارسة السلطة المدنية التي تختلف عن ممارسة السلطة السيادية، التي تسهر علي ضروريات المعاش والتي تخص الأعمال الخدمية التي تخص العبيد وهي متعددة الزراعة والتجارة و أصحاب المهن اليدوية الذين

(1) ارسطو السياسيات، مصدر سابق، ص126.

يحصلون على قوتهم من عمل أيديهم هؤلاء في بعض الكيانات السياسية لا ينالون حظهم في المناصب السياسية وأعمالهم تعتبر وضيعة كما هو الحال عند أرسطو وأستاذه أفلاطون، وهي أعمال يجب أن لا يأتيها الرجل الصالح ولا المواطن الصالح ولا الرجل الفاضل ولا السياسي لأنها أشغال المرؤوسين، والتي لا يؤديها الرئيس، بخلاف السلطة المدنية والتي يجب على الرئيس إتقان فنها وهو مرؤوس كما يتعلم المرء قيادة الفرس وهو فارس، فإذا خضع لها وهو مرؤوس أتقنها وهو رئيس، وهي قائمة بين أحرار أكفاء في السلطة المدنية، كما أنه على الرئيس أن يقتني فضيلة العفة والعدل وهو يأمرُ ويُؤمر، وتميزه بفضيلة الفطنة التي لا يمتلكها المرؤوس، لأن باقي الفضائل مشتركة بين الرئيس والمرؤوسين، ويقارن أرسطو العلاقة بين الرئيس والمرؤوسين بالعلاقة بين صانع المزمار المرؤوس والمطرب الرئيس[1]، مما سبق يمكننا الإجابة عن سؤالنا عن ماهية الرجل الصالح والمواطن الصالح الذي يمثل شخصية الرئيس أو الملك في رجل الدولة أو السياسي عند أرسطو، هو الذي يجمع بين فضيلة المواطن الصالح، وهي الطاعة وفضيلة الرجل الصالح التي هي الفطنة، مع اقتنائه الفضلتين العفة والعدل، والسلطة في الرئاسة سلطة تناوبها "يخضع المجتمع لظاهرة التناوب في الأمر والطاعة يعني أن يكون المواطن حاكما تارة ومحكوماً تارة أخرى هذا النوع من التناوب يزيل اللامساواة في الحياة السياسية"[2]، بمعني أن الرئيس كان جنديا من الحماة ثم أنتقل في مرحلة عمرية متقدمة لمنصب الرئاسة ثم عندما كبر أكثر أصبح كاهنا، وهذا شكل السلطة المدنية عند أرسطو سلطة يتناوب فيها أحرار أكفاء، أما السلطة السيادية فهي سلطة رب الأسرة بعبيده،

(1)ارسطو السياسيات، مصدر سابق، ص126.

(2) وليد بيطار، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص219.

فكما تسود النفس البدن لأنها أفضل منه كذلك يسود السيد العبد لأنه أفضل منه وهي أيضاً الإدارة البيتية والخدمية.

ثالثاً-الهيئات السياسية:

السلطة السياسية التي تتمثل في (الهيئات السياسية) سواءً كانت بمصطلح أرسطو قديما أو المصطلح الحديث، وهي ما تتمثل في (الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية والهيئة القضائية)، يرى أرسطو فيها أنها الحكم السياسي في الدولة، التي تعتمد علي تنسيق السلطات وأهمها السلطة الحاكمة يقول أرسطو: "وأخطر السلطات شأننا في كل مصر، هي حكومة الدولة"[1]. وهي السلطة العليا في الدولة أي الهيئة التشريعية والتنفيذية في الفكر السياسي قديما وحديثا، فإذا كان الحكم شعبياً كان بيد الشعب، وإذا كان ارستقراطياً فهو في يد الأقلية سواء أقلية غنية أو ثقافية أو أعيان، أوحكومة فرد، سواء كان ملكاً أو رئيساً أو طاغيةً، وكما أسلفنا أن غاية الاجتماع البشري تحقيق منفعة وهي العيش الرغيد، ولأن الإنسان مدني بطبعه فهو يسعى إلى تحقيق هذه الغاية، وكما أسلفناأيضاًأن من لم يسعَ إلى الائتلاف مع الجماعة، أما أن يكون فوق مستوى البشر، أو يكون وحشاً، كما إن أبسط أنواع السلطات، السلطة السيادية التي تربط رب الأسرة بالعبيد، تُنتفى هذه السلطة إذا أنعدم وجود العبيد أو انقرضوا، وهي لمصلحة السيد بالأصالة ولمصلحة العبد بالعرض على حد قول أرسطو، وهذه السلطة لاتهمنا في معنى السلطة السياسية أنما السلطة التدبيريه في البيت على الزوجة والأبناء وهي علاقة قائمة على المصلحة المشتركة وهي قد تعود على رب الأسرة كرئيس، أو على أفراد الأسرة كمرؤوسين، لكنها في الأصل لصالح المرؤوسين[2]، وهي بين أحرارٍ أكفاء، كما يسعى مدير الدفة في المركب إلي خير

(1) ارسطو، السياسيات، مصدر سابق، ص131.

(2) المصدر السابق: ص132.

البحارة كذلك يشـترك فيما يلحقهم من نفع، وبهذا فهو ليس مديراًدائماً لأنه قد يصـبح احد البحارة أيضاً، من هنا فالسلطة السياسية قائمة على مبدأ المساواة بين المواطنين، فيحكم الأفراد بالتناوب، ويقارن أرسطو زمانه بمن سبقهم حيث قال أن الأزمنة السابقة كانت أفضـل، لأن المناصـب في الحكومة كانت بالتناوب في حين أن المناصـب في عصره أصبح من يصلها لا يريد التخلي عنها، فمن يصل إلى السلطة يريد الاحتفاظ بها دائما لأجل منافعها ومربحها[1]، هذا ما نلاحظه اليوم أيضـاً في ليبيا فمن يصـل إلى كرسي السلطة لا يريد تركه لغيره أو التخلي عنه،لهذا فَهُمْ مُصَابُون بمرضٍ مزمنٍ لا يمكن النجاة منه، هذا الموقف يذكرنا برأي أفلاطونفهم عنده مصـابون بالصـفراء، في حين أن السلطة الصـالحة هي التي تسـعى إلي مصـلحة الجماعة، وهي اشـتراك أحرارٍ، أما السلطة التي تسـعى إلى تحقيق مصـالحها الشـخصـية فهي سلطة فاسدة وهي كسلطة السيد على العبد.

ولهذا فالدولة ليسـت الاشـتراك في مكان الإقامة، ولا الاشـتراك في التبادل التجاري، ولا تتألف لتحمي بعض الأفراد من بعض، مع أن كل هذه الأمور لابد أن توجد إذا نشـأت الدولة، إلا أنها وإن اجتمعت وتحققت بدون شـروط قيام الدولة فهي بلا اعتبار، لأن الدولة الحق هي التي تكون فيها الشـراكة قائمة للوصـول إلى حياة فاضلة بقصد الاكتفاء الذاتي، والحياة الكاملة للبيوت والأسر من خلال الموائد العامة والذبائح العمومية لأجل إيجاد مبدأ الصـداقة، لأنه من أسـس قيام الدولة والمجتمع وهنا تتشـابه دولة أرسـطو بالمدن الفاضـلة السـابقة واللاحقة له، بهذا نسـعى إلى مصـلحة الفرد وسـعادته وليس مجرد ائتلاف، فما هي هذه الهيئات المكونة للدولة في رأي أرسـطو؟ هي الهيئة التشـريعية، والهيئة الحاكمة، والهيئة القضـائية، "إنه كان

(1)ارسطو السياسيات، مصدر سابق، ص133.

الأكثر إدراكا بين فلاسفة العالم القديم، لنظرية فصل السلطات"[1]، وأرسطو كان من أوائل الفلاسفة الذين نادوا بفصل السلطات الثلاث في الدولة، وهذا كان ناتجاً عن فهم أرسطو العميق للسلطة السياسية في الدولة من خلال هيئتها المتخصصة الثلاثة وأيضاً يرجع إلى واقعيته في التفكير وتنقسم الهيئات المتخصصة عنده إلى:-

(أ)- مجلس الشورى:

السلطة التشريعية تتمثل في الجمعية العمومية للمواطنين وهي تختص بسن القوانين وانتخاب الحكام ومراجعة حسابات الدولة وما يقبلها حديثاً مجلس النواب.

مجلس الشورى عند أرسطو هو الهيئة التي تسن القوانين والهيئة الحاكمة هي التي تنفذها والهيئة القضائية التي تعاقب كل من يخرق هذه القوانين مشرعين كانوا أو منفذين، يري أرسطو:"أن الأحكام السياسية كلها تنطوي على ثلاثة عناصر،...وإذا ما طابت حال تلك العناصر الثلاثة طابت حالة السياسية حتماً[2]، ربط أرسطو صلاح الدولة بصلاح عناصره أو هيئاتها الثلاثة، وأيضاً فسادها بفسادهم، أرسطو: "وأحد تلك العناصر الثلاثة هو مجلس الشورى، الذي ينظر في الشؤون العامة، وثانيها هو الهيئة الحاكمة:أي الأشخاص الذين تناط بهم السلطة والصلاحيات التي يخولونها وطريقة انتخابهم، وثالثها هو مجلس القضاء"[3]، ومن هذا فالسلطات الثلاث هي التشريعية والتنفيذية والقضائية وهي نفس السلطات في الفكر الحديث.

كأن أرسطو منذ ألفي عام يتكلم بلسان حال السياسة المعاصرة، وهذا الموقف يبين أدراك أرسطو وفهمه العميق للسلطة السياسية وتعددية أنواع الحكومات السياسية فمجلس الشورى كما أسماه أرسطو فيه " النوع المفكر الذي يمارس السلطة القانونية

---

(1) وليد بيطار، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص351.

(2)أرسطو، السياسيات، مصدر سابق، ص223.

(3) المصدر السابق،ص223.

العليا في الدولة بالبث في حسم الأمور كإعلان الحرب وعقد السلم وأبرام المعاهدات ومراقبة المسؤولين على حسابات الدولة وسن القوانين، وثانياً هناك مختلف الولاة أو الموظفين الإداريين وثالثا هيئة القضـــاء"[1]، مجلس الدولة هذا هو الذي يهتم بتنظيم شـــؤون البلاد في الحرب والســـلم، وعقد المعاهدات وحلها ووضـــع القوانين الإعدام والنفي، ومصادرة الأموال ومراقبة أهل السلطة ومحاسبتهم.

وإذا أشرف البعض علي جميع الشؤون السياسية فهو حكم أقلية، وإذا حكمت أقلية وهم منتخبون وكانت جماعة معتدلة فهو حكم يدعى(بالســـياســـة)، وعندما يتم انتخاب مجلس الشـورى أو يخلف الابن أباه في ذلك المجلس فهو حكم أقليةٍ أو فردٍ، أما إذا أشرف البعض على بعض الأمور كإشراف البعض على أمور الحرب والسلم والبعض الآخر على أمور أخرى ويتم ذلك بالانتخاب أو الاقتراع فهذا حكم الأعيان، أما إذا كان الاختيار بالقرعة ويختارون من كل الطبقات، أو كان اختيارهم بالقرعة أو بالانتخاب العلني اختياراً عمومياً فالحكم يختلط بين الأعيان والسياسة.

(ب)- الهيئة الحاكمة:

يتناول الوظائف العامة الرئيســـية مدتها وإلى من توكل وكيفية التعيين وهي السلطة التنفيذية يطرح أرسطو سؤالاً عن ماهية هذه السلطة، وعن صلاحيتها ومدة بقائها في الحكم، في الفصل الثاني عشر من الباب الرابع.

"هل تمنح هذه السلطة لمدة ستة أشهر أما أقل من ذلك؟"[2].

"أما تظل السلطة دائمة وطويلة الأمد، هل يداولها نفس الأشخاص باستمرار أما يجب أن لا يحكم شـــخص واحد إلاّ مرة واحدة؟مما تتألف هذه الســـلطة ومن هم هؤلاء الأشخاص، وكيف يتم تأليفها؟"[3].

---

(1) جورج سباين، تطور الفكر السياسي، مرجع سابق، ص42.

(2) أرسطو، السياسيات، المصدر السابق، ص227.

(3) المصدر السابق، ص224.

في رأي أرسطو يجب أن يعرف السياسي كل هذه الأمور، حتى يعرف أي نوع من السلطة تفيد في أنواع الحكم المختلفة، لأن السلطات تختلف فهناك السلطة التي تتمثل في الإدارة المدنية وهناك الإدارة الاقتصادية وهناك الإدارة الخدمية، والتي تدعى سلطة هي الإدارة التي تخول حق التفاوض والأمر والنهي، وكيف تسند المهام في الدول الكبرى والدول الصغرى، فالدول الكبرى قد لا تتكرر فيها الأشخاص لكثرة العدد أما الدول الصغرى فلا يتكرر ذلك، فما هي السلطات الضرورية إذا نشأت الدولة؟ هي الهيئة الحاكمة والسلطة التنفيذية.

وهو يرى من الخير للدولة أن توزع المهام على دوائر متفرعة بدلاًمن دائرة واحدة، وعلى الساسة معرفة أنواع السلطات، التي يمكن أن تشرف عليها هيئة واحدة، وأي السلطات التي يجب أن تشرف عليها هيئات متعددة، وبما أن الأحكام أو السلطة العليا تختلف باختلاف نوع الحكم، والسلطة ليست واحدة في الأنظمة السياسية، فحكم الشعب سلطته تختلف عن حكم الأقلية، التي تختلف عن حكم الأعيان وكلها تختلف عن حكم الفرد، لأن السلطة لا تسند إلي نظراء وأكفاء، ففي حكم الأعيان تسند السلطة لفئة مثقفة وفي حكم الأقلية إلى فئة غنية، وفي حكم الشعب إلي أناس أحرار أكفاء ونظراء، هناك بعض السلطات فريدة جمعت هيئة المستشارين التي تنتمي إلى حكم الأقلية، مع مجلس الشورى الذي ينتمي إلى الشعب ويعتبر منظمة شعبية وهي تتفاوض نيابة عن الشعب كي (مجلس النواب أو البرلمان) لا ينقطع عن أعماله، وهم هنا أقلية ممثلة للشعب، ما عُرِفَ حديثاً بمجلس النواب أو البرلمان، يتمثل هذا في الفكر الحديث بمجلس اللوردات ومجلس العموم أو البرلمان في بريطانيا حيث كان مجلس اللوردات في بداية العصر الحديث مسيطر باعتباره أقلية غنية وأكثر قوة من مجلس العموم الذي يمثل الشعب[1]، أما هيئة المستشارين فهم بالضرورة أقلية وهم يؤلفون هيئة تنتمي إلى حكم الأقلية، وإذا ما اجتمعت هاتان السلطتان يتسلط المستشارون على مجلس[2]، الشورى، ولهذا تختلف السلطات في نشأتها ولكن

(1) ينظر: عدنان طه الدوري، القانون الدستوري، مرجع سابق، ص222-223.

(2) ينظر: أرسطو السياسات، المصدر السابق، ص224-232.

تنحصـــر هذه الاختلافات في ثلاثة حدود وهي[1]، من هم الذين يقيمون الســـلطة؟ وممن يقيمونها؟وعلى أي وجه يقيمونها؟

فقد تقام على كل المواطنين أو على بعضهم وقد تقام على الأصل أو الفضل أو المال، وقد تقام بالقرعة أو بالانتخاب وقد وضـع المترجم (اوغسطين باربر بولس) رسماً تفصيليا لم يقصده الفيلسوف نبينه فيما يلي:-

أ- الحدود الثلاثة[2]:

1-منشئو السلطات. 2-أصـــــــحـــــاب السلطات. 3-وجه إقامتها.

ب- ثلاثة فروع:

1-جميع المواطنين.	1-من الجميع.	1-بالانتخاب.
2-أو بعض المواطنين.	2-من البعض.	2-بالقرعة.
3-منهـا مـا يقيمـه على البعض ومنها ما يقيمه على الجميع.	3-قســم من الجميع وقسم من البعض.	3-قســم بالانتخاب وقسم بالقرعة.

ج- أربعة أوجه لكل فرع:

ويتم ذلك من الجميع بالجملة أو بالفئة على النحو التالي:

الأوجه المنفردة	**الأوجه المزدوجة**
1- الجميع من الجميع جملة بالانتخاب.	3- قســـم الجميع من الجميع جملــة
2- الجميع من الجميع فئة فئة بالقرعة.	بالانتخابأوقسـم الجميع من الجميع جملة
4-الجميع من الجميع فئة فئه.	بالقرعة بالانتخاب.
5- الجميع من الجميع فئة فئة بالقرعة.	6- قســـم الجميع من الجميع فئـة فئـة
7-البعض من الجميع بالانتخاب.	بالانتخاب قســـم الجميع من الجميع فئة
8-البعض من الجميع بالقرعة.	فئة بالقرعة

(1) أرسطو، السياسيات، المصدر السابق ص231.

(2)ارسطو، السياسيات، المصدر نفسه، ص234.

9–قسم البعض من الجميع بالانتخابقسم البعض من الجميع بالقرعة

10– البعض من البعض بالانتخاب.

11– البعض من البعض بالقرعة.

12– قسم البعض من البعض بالانتخابقسم البعض من البعض بالقرعة

هذه هي أوجه إقامة السلطة وهذا هو عددها في مختلف الأحكام السياسية.

لو نقلنا مصطلح الحدود إلى الفكر السياسي المعاصر فإن الحدود الثلاثة:

1–منشئو السلطة: بالمصطلح الحديث الناخبون.

2–أصحاب السلطة: بالمصطلح الحديث المنتخبون "الأهلية".

3–وجه إقامتها: بالمصطلح الحديث طريق التعيين[1].

قد يكون منشئو السلطة جميع المواطنين أو طائفة خاصة وهي بأهلية الانتخاب ووجه إقامتها إما القرعة أو الانتخاب.

السلطة السياسية عند أرسطو تمثيل دوري للمواطن في المجالس الاستشارية والقضائية والحاكمة، ودوره هنا أساسي، فإذا أشرف على بعض الأمور بالقرعة وكان اللذين يؤخذون بالقرعة يؤخذون من كل الطبقات أو من طائفة سبق تعيشها أو كان اختيارهم بالانتخاب العلني أو بالقرعة اختياراً عفوياً فالحكم ينتمى في بعض عناصره إلى حكم الأعيان وفي البعض الآخر إلى المدعو سياسة.

يؤخذ المواطن من هذه الهيئات الأساسية والسياسية ضمن الانتخاب وضمن الاقتراع، الانتخاب مأخوذ من حكم الشعب، الاقتراع مأخوذ من حكم الأعيان وبهذا أكد أرسطو على ضرورة تواجد المواطن في الهيئات الاستشارية والقضائية، وأن كان نظام الأقلية لم يتمكن الجميع من حق التواجد السياسي ونظام الأعيان مستمد سلطته بين تهميش المواطنين ولهذا جعل أرسطو المواطن يشترك في الانتخاب وأيضاً في

(1) أرسطو طاليس، السياسة لأرسطو، سانتهيلر، تر: أحمد لطفي السيد، مصدر سابق، ص422–424.

القرعة بمختلف الشرائع ونظام الأعيان يعتمد على القوة المادية والنظام الشعبي يحرم الأفراد من التواجد عن طريق القرعة وهو ما لا يوفر فرصـــة التمثيل للمواطن لذلك يسـعى أرسـطو لأخذ أفضـل ما في النظامين الحضـور المكثف الجمهور من النظام الشعبي والاقتراع من حكم الأعيان[1].

(ج)-الهيئة القضائية:

أيضاً تتألف الهيئة القضائية من ثلاثة حدود، وهم:

1-الهيئة التي تتألف منها.

2-والقضايا التي تعالجها.

3-وطريقة تأليفها[2].

فمن حيث الهيئة هل تتألف من جميع المواطنين أم من بعض الفئات؟، ومن حيث القضـــايا كم هي أنواع المحاكم؟، ومن حيث تأليفها هل بالانتخاب أم بالقرعة؟، أنواع المحاكم ثمانية فهي تتناول تنظيم المحاكم وموظفيها وخصـــائصـــها وطريقة ترتيبها سواء بالانتخاب أو بالقرعة، المحاكم قسمها أرسطو إلى ثمانية محاكم.

1-التي تنظر في الأضرار التي تلحق بالمصالح العامة.

2-التي تنظر في السياسة.

3-الغرامات التي يتنازع فيها الرعية مع الحكام.

4-العقود الخاصة.

5-العقود العامة.

6-محاكم القتل تنقسم إلى القتل العمد والقتل الخطأ.

---

(1) حاتم النقاطي، مفهوم المدينة في كتاب السياسة لأرسطو، مرجع سابق، ص81-82.

(2) أرسطو، السياسيات، مصدر سابق، ص237.

7-محكمة الغرباء تنقسم قسمان: الغرباء مع بعضهم البعض ومحكمة غرباء مع المواطنين.

8-المعاقدات الصغرى[1].

أما طرق تأليفها فهي على أربعة طرق تعين القضـــاة، أما أن يعين الجميع بالقرعة وهي الأولى أو الجميع بالانتخاب وهي الثانية ويحكمون في القضـــايا تارة بالقرعة وتارة بالانتخاب وإذا كانت الأهلية محدودة لبعض القضـــايا فالقضـــاة يعين بعضهم بالقرعة وهي الثالثة وبعضهم بالانتخاب وهي الرابعة.

(1) أرسطو، السياسيات، مصدر سابق، ص238.

المبحث الثالث

الدولة هدفها حق الثورة عليها.

أولاً:- الأنظمة وأنواع الحكومات.

أ- النظام الملكي.

ب- النظام الأرستقراطي.

ج- الأليغارشي.

د- الديمقراطي.

ثانياً:- أهداف قيام الدولة.

أ- السعادة.

ب- الحياة الأخلاقية.

1. حياة اللذة.
2. حياة الشرفاء والمجد العسكري.
3. حياة التأمل العقلي.

ج- العدالة.

ثالثاً:- علل اضمحلالها (الثورة).

أ- أسباب الثورة بشكل عام.

ب-أسباب الثورة بشكل خاص.

1-النظام الديمقراطي.

2-النظام الأليغارشي.

3-نظام الأعيان.

4-النظام الملكي والفردي.

رابعاً: التدابير الوقاية من الثورات

أولاً: الأنظمة وأنواع الحكومات:

صنف أرسطو أنواع الحكومات إلي صنفين صنف صالح وأخر فاسد، الصالح هو النظام القائم وفق القانون، الفاسد هو النظام الذي يسعى إلى تحقيق مصالحه الخاصة " ويستخدم أرسطو معيارين رئيسيين في تميز الحكومات الصالحة عن الحكومات الفاسدة، معيار شكلي يعتمد على العدد، ومعيار جوهري يتناول طبيعة ممارسة السلطة السياسية للدولة"[1]، أي الكثرة في القاعدة الشعبية أي النظام الديمقراطي والملكي قيامه على القانون أي النظام الملكي، وهما معيار الحكومة الصالحة المختلطة وكل منهما ثلاثة أنواع وهي:

1-حكم الفرد النظام الملكي.

2-حكم أقلية النظام الأرستقراطي.

3-حكم الأكثرية النظام الديمقراطي.

يقول أرسطو: "عندما يحكم الفرد أو الأقلية أو الأكثرية، ابتغاء المصلحة العامة، يلزم أن تكون تلك الأحكام السياسية قويمة"[2]، هذه الحكومات الصالحة، وهي صالحة لأنها تعمل لمصلحة العامة، أما إذا سعت هذه الحكومات لمصالحها الخاصة أصبحت فاسدة ويمثلها الأشكال الآتية من الحكومات:

1- حكم الطاغية الفرد الذي يسعى لمصالحه الخاصة المنفردة.

2- حكم الأقلية الألغارشية وهي تسعي لمصلحة هذه الأقلية.

3- حكم الأكثرية الديماغوجية الديمقراطية الفوضوية.

فإذا سعت أية حكومة من الحكومات لمصلحتها الخاصة أصبحت في رأي أرسطو حكومة فاسدة، وتصنيف أرسطو يعتمد على تطبيق القانون من جهة والمصلحة العامة وأيضاً العامل الاقتصادي من جهة ثالثة، "أن التصنيف الذي نحن

(1) جعفر عبد المهدي صاحب، في فلسفة السياسة، مرجع سابق، ص85.

(2) أرسطو السياسيات، ص134.

في صـــدده الآن، يعتمد على معيار العدد ومعيار الخير العام أو المصـــلحة العامة، وعلى معيار اقتصادي وأخر قانوني، انطلاقا من هذه المعايير يصنف أرسطو أنظمة الحكم في مجموعتين، مجموعة تخضـــع للقانون وتعمل للصـــالح العام، ومجموعة أخرى لا تخضـــع للقانون يســـتأثر بها الحكام[1]فالحكومات بهذا المعني إما أن تكون لصالح المحكومين، أو لصالح الحكام، ولكل نوع من هذه الأشكال أنواع أخرى تندرج تحتها.

أ- النظام الملكي:

يعتبر النظام الملكي من أفضـــل أنواع الحكومات عند أرســـطو، عندما يكون الملك رجلا فاضـــلاً وصـــالحاً ومعتدلا، ومعيار الملكية تفوق الملك عن باقي أفراد الشعب بالأصل أو بالفضل أو المولد الشريف أو الفضيلة أو الخدمات الجليلة، وقد صنف أرسطو أنواع الملكيات في كتابه السياسيات في الفصل العاشر من الباب الثالث، إلي خمسة أصناف ثم ردها إلي صنفين:-

1- الملكية التي قامت في عهد الأبطال، وهي قائمة على رضـــى الجميع، وكانت صلاحيات الملك واسعة فهو القائد والقاضي والمشرف على خدمة الآلهة.

2- الملكية الأعجمية أي ملوكية المتوحشـــين الاســـتبدادية بالقانون وهي حكومة المتوحشين الآسيويين.

3- الملكية الاسمنثيا أو الحكم والقضاء، وهي حكم الطاغية المنتخب وتوجد عند الإغريق.

4- الملكية الكونية الوراثيةالدائمة هي حكومة أسبرطة وهي ليست مطلقة السيادة هي حكومة دستورية شرعية والملك لا يدير إلا الشؤون العسكرية والدينية.

---

(1) وليد بيطار، مرجع سابق، ص 355.

5-الإدارة البيتية وتنشأ من الأصناف الملكية السابقة، حيث يشرف الفرد على كل شيء، والدولة تشرف على الشؤون العامة لأنها منظمة تنظيم الإدارة البيتية، لأن الإدارة البيتية شكل من أشكال الملكيةوهذه الملوكية تنشئها سلطة العائلة، فكما أن سلطة الأب هي شكل من الملوكية على العائلة كذلك هذه الملوكية هي إدارة عائلية،تم ردهم أرسطو إلي شكلين هما:-

1-الملكية القانونية تسير وفق القانون وهذا النوع عرفته المدن اليونانية وهي ملكية دستورية، ومهام الملك هي قيادة الجيش وخدمة الآلهة، وهي منفصلة عن النظام السياسي[1]، حيث مارس الملك سلطته طوال حياته ولكن صلاحياته أضيق.

2-الملكية المطلقة وهي وراثية سلطتها مطلقة وهي لا تختلف عن الطغيان وهي الموجودة في أسبرطة.

ب- النظام الأرستقراطية:

هي الحكومة التي يتم فيها الانتخاب وفق معيار الميلاد والأصل، لأن الأرستقراطي وحده الرجل الصالح ومواطن صالح، وتختلف النظم الأرستقراطية من دستور إلى آخر وتكون من أفضل الحكومات، إذا صلح الحاكم فيها، وتفسد إذا تسلط طغيان فرد أو أسرة حاكمة. "والملكية خير من الأرستقراطية، والأرستقراطية خير من الدستورية، غير أن الأفضل إذا أصابه الفساد، انقلب إلى الأسوأ...ينتهي أرسطو إلي دفاع فيه تحفظاً عن الديمقراطية، ذلك أن معظم الحكومات الفعلية سيئة، إذن تكون الديمقراطية هي خير الحكومات القائمة فعلاً"[2]، فكل أنواع الحكومات يمكن أن يطالها الفساد ما لم تراعِ الفضيلة ومبدأ الاعتدال.

ج-النظام الأليغارشي:

---

(1) وليد بيطار،مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص366.

(2) برتراند رسل، تاريخ الفلسفة الغربية، مرجع سابق، ص405.

الألغارشية أربعة أنواع أيضاً وهي:

1-تقتصر المناصب على الأقلية أصحاب الملكية الكثيرة، وليس للفقراء أي حظ فيها.

2-أيضاً يشغل المناصب السياسية فيها الطبقات العليا، ويتم انتخابهم لهذا الغرض فإذا انتخبهم الجميع فهي ديمقراطية، وإذا انتخبهم البعض تكون الألغارشية.

3-عندما يرث الابن أبيه.

4-أيضاً ورثةالمناصب يحكم أصحابها بدون قانون، وهو شبيه بحكومة الطغيان.

د-النظام الديمقراطي:

يري أرسطو أن هناك أربعة أنواع من الديموقراطية وهي[1]:-

1-الديمقراطية القائمة على المساواة حيث يتساوى الجميع في الحقوق السياسية وتعتمد على حق المواطن في شغل المناصب السياسية والمشاركة في السلطة[2].

2-الديمقراطية القائمة على نقاء المولد، وهذا النوع يحكمه القانون، والمناصب السياسية غير متاحة للجميع، لأنها تعتمد على المولد.

3-النوع الذي يسمح للجميع أن يحكم بشرط أن يكون مواطنا ووفقا للقانون[3].

4-السيادة الشعبية وهذا النوع يجمع كل الأنواع السابقة، ولكن السيادة فيه للشعب، وتكون القرارات القانونية في المجالس الشعبية قائمة على القرار الشعبي وليس القانوني، وتتحول إلى غوغائية أو ديماغوجية والديمقراطية فيها مزيفة.

ثانياً-أهداف قيام الدولة:

أ- السعادة:

---

(1) مجدي السيد أحمد كيلاني، أرسطو، مرجع سابق ص299.

(2) أرسطو، السياسيات، مصدر سابق، ص194.

(3) المصدر نفسه، ص194.

الهدف من الدولة في رأي أرسطو هو تحقيق السعادة للفرد وللدولة ولكن كيف يتم ذلك؟

يسعى أرسطو من خلال الدولة الفضلي إلي تحقيق مفهوم السعادة، سوى كان ذلك للفرد أو للدولة من خلال مفهوم الخير، أرســـطو "..، مادامت كل معرفة وكل تصميم يعزمه عقلنا يقصد به بالضرورة خيرا من نوع ما، فلنوضح ماهو الخير الذي تبحث عنه السياسة، وبالنتيجة الخير الأعلى الذي يمكننا أن نتبعه في جميع أعمال حياتنا.. وأن اللفظ الذي يدل عليه مقبولاً تقريباً عند الناس جميعاً. فالعامي كالناس المستنيرين يسمى هذا الخير الأعلى "السعادة"، وفي رأيهم العام أن طيب العيش وحسن الفعل مرادفٌ لكون الإنسان سعيداً[1]، هذا الخير الأعلى المسمى "سعادة" هو غاية أفعالنا، وهو متمثل في طيب العيش، والســـعادة الحقيقية، في رأيه تكتســـب السعادة من خلال اكتساب الفضائل، من خلال العقل، كالعفة والشجاعة والعدل والاعتدال، وهي السعادة التي يمتلكها الفلاسفة والحكماء من خلال امتلاك المعرفة والفضيلة، بعيداً عن المنافع المادية "يري أرسطو أن كل الأفعال الإنسانية إنما تحدث من أجل غاية، وتحدد هذه الغاية بالسعادة التي تنشأ عن فعل من أفعال النفس بحيث تكون مطابقة للعقل أي مطابقة الفضيلة"[2]. هذه الفضائل متى تحققت في الفرد وفي الدولة، هي التي تخلق لنا الدولة السعيدة ومن ثمة الفرد السعيد، ومن خلال بحثه في مفهوم السعادة، بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، يرى أنه إذا كانت الدولة تسعى إلى المال والثروة كذلك سيكون حال الفرد، وكلاهما يبحث عن السعادة من خلال الثراء والغني، وأن السعادة لديهم في تحقيق هذا الهدف، هؤلاء يراهم أرسطو فقراءً حقيقيين، لأن هذه الخيرات والرغائب المادية مهما امتلك منها الفرد فأنه لا يشبع، لذلك فهو يرغب في المزيد منها، باعتبار أن الخيرات التي يسعى إليها الإنسان

(1) أرسطو، علم الأخلاق إلي نيقوماخوس، المصدر السابق، ص175.
(2) أرسطو، مجدي السيد أحمد الكيلاني، مرجع سابق، ص 218.

أنواعاً، خيرات خارجية، وخيرات نفسية وأخرى جسدية، ولكل منها أسلوبها ووسائل تحقيقها، كما أسلفنا أن من يسعى إلى الخيرات الخارجية هم فقراءٌ حقيقيون، بعيدون عن تحقيق الفضيلة ومن ثمة السعادة، وتتعدد أفعالنا بتعدد غاياتنا، ولكنها تنتهي جميعها إلى الخير، وقد يكون الفعل غاية في حد ذاته، وقد يكون وسيلة لتحقيق غاية أبعد منه، يعطي أرسطو العديد من الأمثلة على ذلك، فغاية علم الطب الصحة، وغاية علم الاقتصاد الثروة.. الخ، وكل هذه الأفعال والغايات هي لخدمة علم السياسة، وقد طرح أرسطو هذه المفاهيم من خلال كتابه "علم الأخلاق إلي نيقوماخوس" إلى جانب "الأخلاق الأوديمية "و" الأخلاق الكبرى " وهو تكرار لما ورد في كتابه "علم الأخلاق إلي نيقوماخوس "، والذي تناول فيه المفاهيم الأخلاقية كالخير والفضيلة والعدل، وقد حدد أرسطو مراتب للحياة الأخلاقية وهي كما يلي:-

(ب) مراتب الحياة الأخلاقية (الخيرات التي يطلبها الإنسان)

(1)- حياة اللذة:

هي أول المراتب وهي تتحقق بحصول الإنسان على اللذة وتجنب الألم، ولكن أرسطو لا يري أن اللذة غاية في حد ذاتها، لأن هناك أشياء كثيرة تترتب عليها لذة بل على العكس قد تجلب الماً[1]. كما أن بعض الألم قد تجلب لذة لذلك فاللذة ليست هي الغاية القصوى من أفعال الإنسان عند أرسطو، بل أن الغاية القصوى هي السعادة، ويحدث ذلك بالتوسط والاعتدال في طلب اللذة، فالشجاعة فضيلة وسط بين رذيلتين هما الجبن والتهور، لذلك لم يهرب أرسطو من طلب اللذة كمفهوم أخلاقي موجوداً في الحياة الإنسانية، ولكنه نادى بطلبها باعتدال، "اللذة ضرورية لحياة الإنسان ولكنها يجب أن لا تنشد لذاتها"[2] واللذة قد تكون حسية أو عقلية، وطلب

(1) عبد العال عبد الرحمن عبد العال، دراسات في الفكر الأخلاقي عند فلاسفة اليونان، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص 26.

(2) مجدي السيد الكيلاني، أرسطو، مرجع سابق، ص225.

أرسطو باستبعاد اللذة الحسية في أن تكون غاية لأفعالنا، لأنها لا يمكن أن تكون مقياسا لأفعالنا، لأنها مؤقتة متغيرة وزائلة وهي ما عُرِفَ عنده بخيرات الجسد.

(2)- حياة المجد السياسي والمناصب:

هي أيضاً سلوك أخلاقي، ولكنه يحتل المرتبة الثانية من مراتب الخير، هذا الخير هو مطلب علية القوم وخيرهم الأقصى، وسبب سعادتهم، ويرتبط بهذا الخير مطلب أخر هو جمع المال، كلا المطلبين لا يمكن أن يكونا غاية قصوى لحياة الإنسان، كما لا يمكن أن يكونا من أسباب السعادة عند أرسطو، لأنها زائلة ومؤقتة أيضاً شأنها شأن حياة اللذة، فقد يكون الإنسان صاحب منصب ويفقده وقد يكون صاحب مال ويخسره، والسعادة الحقيقية لا نتحصل عليها بالمتغيرات الطارئة على حياة الفرد، بل من خلال المفاهيم الثابتة لذلك لن نجدها إلا في حياة التأمل وطلب الحكمة[1] وهي ما عُرِفَ عنده بالخيرات الخارجية.

(3)- حياة التأمل العقلي:

يذهب أرسطو إلي أن السعادة لا يحققها طلب اللذة الحسية ولا بالابتعاد عنها، كما لا يحققها طلب المناصب الشرفية ولا جمع المال، ولا يحققها طلب الفضيلة لمجرد الفضيلة، أنما السعادة الحقيقية هي في التصرف وفقا للفضيلة الأخلاقية، الغير مرهونة باللذة أو امتناع الألم، فقد تحل بالإنسان الألم والمحن ومع ذلك يظل فاضلاً، والفضيلة في التأمل الفكري للإنسان لأنه الكائن الوحيد الذي يتميز بالنطق والعقل والخير يكمن في النفس الناطقة[2]، والسعادة الحقيقية تكون مدى الحياة، لذلك لا يمكن أن يكون الشرف العسكري، أو المجد السياسي، أو الثروة والمال سبباً للسعادة، لأنها أشياء مؤقتة وهي في هذا كباقي الأسباب الخارجية الأخرى كجمال

(1) المرجع السابق، ص229.

(2) مجدي السيد الكيلاني، أرسطو، مرجع سابق، ص226.

الخِلْقة أو الذرية الصـــالحة قد تحقق الســـعادة المؤقتة وليســـت الدائمة. أما الســـعاة الحقيقية فلا يحققها إلا التأمل العقلي لأن الإنســـان الكائن الوحيد الذي يتميز بالعقل، وهذه الســـعادة يحققها الإنســـان في الحياة الفعالة من خلال الفعل، "يجب أن تكون السعادة هي فعل يتميز به الإنسان عن سائر الموجودات الطبيعية ألا وهو فعل العقل أو الفعل الذي يتم وفقا للعقل"[1]، ولهذا فإن فضـائل النفس يكتسـبها الإنسـان بالتعلم والعادة، ولأن الفضـــائل نوعان كما قال أرســـطو في كتابه "الأخلاق النيقوماخية"، فضـائل أخلاقية وفضـائل عقلية العقلية تكتسـب بالتعلم والخبرة، والفضـائل الأخلاقية تكتسب بالعادة والممارسة، والفضائل السليمة هي القائمة على الاعتدال، لا إفراط ولا تفريط لأن كليهما رذيلة والفضـيلة وسـط بين رذيلتين، وكل اعتدال عند أرسـطو هو الوســط الفاضــل، فالكرم هو الوســط الفاضــل بين رذيلة البخل ورذيلة الإســراف، والفضـائل الأخلاقية عديدة منها، الشـجاعة، العفة العدالة، وأيضـاً الصـداقة، دماثة الأخلاق، الكرم، الصـدق، وقد أسـهب أرسـطو في شـرحها وتحليلها في كتابه سـابق الـذكر، أمـا الفضـــائـل العقليـة فهي، العلم، الفن، الحكمـة التروي، المشـــورة، الفهم...الخ،وهذه هي الخيرات النفســـية عنده وبهذا تكون الحياة الأخلاقية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحياة السياسية، لأن الحياة الأخلاقية هي وسيلتنا لتحقيق السعادة التي هي غاية الحياة السياسية والاجتماع البشري.

وظلـت فكرة ارتبـاط الســـيـاســـة بـالأخلاق قـائمـة حتى ظهور كتـاب "ميكافلي الأمير" الذي ذهب فيه إلى عدم الارتباط بينهما كما أسلفنا.

نســتنتج من ذلك أن الحياة الســياســية مرتبطة في فلســفة أرســطو بالحياة الأخلاقية، وأن كليهما يســعى إلي نفس الغاية والهدف ألاَّ وهو تحقيق الســعادة لأن الفضيلة الأخلاقية هي اختيار وسط بين رذيلتين، فالشـجاعة فضـيلة وسط بين رذيلة

(1) المرجع السابق: ص 229.

الجبن والتهور، هذا الوسط كان حاضراً في فلسفة السياسة لدى أرسطو حيث ذهب إلى أن النظام الملكي الدستوري القائم على الأكثرية الشعبية، الحرية المسيرة وفق الدستور هو أفضل الأنظمة، وهو يقع وسطاً بين الأليغارشية المتطرفة والديمقراطية المتطرفة، وماهية الارتباط بين الأخلاق والسياسة عندما طُرِحَ السؤال عن ماهية الرجل الصالح وكيفية الوصول إليه، سواءً عند أفلاطون أو أرسطو، وعندما نتسأل عن الرجل الصالح فإننا نتساءل عن الأخلاق، إلاّ أن الرجل الصالح في الفلسفة اليونانية هو عضو في الدولة، ولا يمكن أن يكون صالحاً إلاّ من خلال هذه العضوية، من هنا يُطرح السؤال ما هي الدولة الصالحة وكيف السبيل إلى تحقيقها؟ هكذا ترتفع الفلسفة الأخلاقية إلى مجال علم السياسية[1]، ولأن ما دفع أفلاطون وأرسطو لدراسة الدولة هو الفساد الأخلاقي فيها، والبحث عن حلول للقضاء على هذا الفساد، ولأن الفعل الإنسانييسعى إلى تحقيق غاية ما ولكن لا يمكن أن تتسلسل الغايات إلى ما لا نهاية، فلابد من غاية قصوى هي الخير الأقصى عند أرسطو هو متمثلاً في علم سياسة لأنه يبحث عن خير الدولة والفرد.

(ج) العدالـــــــــة:

عطفاً على ما سبق سوف نتساءل، ما هي العدالة وكيف تتحقق في فلسفة أرسطو؟

يذهب أرسطو إلي أن الفضيلة هي الملكة التي يختار بها الإنسان الوسط العادل، فالشجاعة فضيلة وسط بين رذيلتي الجبن والتهور، وحالة الاعتدال تتمثل في الشجاعة، فلا إفراط ولا تفريط، وهذا الوسط يتم اختياره من خلال الإرادة، وبمساعدة ومشورة العقل الذي يتأمل وله فضيلة الحكمة والفضيلة كما أشرنا سابقاً،وهي ليست فطرية بل مكتسبة، يكتسبها الإنسان بالتعلم والمران، حين قسم الفضائل إلي فضائل

(1) ينظر: إمام عبدالفتاح إمام، الأخلاق والسياسة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2001م، ص160.

عقلية يكتسبها الإنسان بالتعلم والخبرة، وفضائل أخلاقية يكتسبها الإنسان بالمران والعادة، أي بالممارسة والتكرار، لأن الحياة الفعالة العملية هي الحياة الحقيقية، والإنسانية والأخلاقية التي تتحقق فيها الإرادة من جهة، ويحكمها العقل من جهة أخرى، هذه الفضيلة الأخلاقية هي حالة وسط تتحكم فيها انفعالاتنا فتجعلها أخلاقية، لهذا لم يرفض أرسطو اللذة ولا الألم، بل رأي أن الإنسان لابد له أن يعيشهما، لأنه من خلالهما يكتسب الفضيلة، لذلك فالفضيلة ليست راسخة في حياة الإنسان بالطبع إنما وجدت بها بالعادة والتكرار، وهي تعني المطابقة للقانون الأخلاقي، والرجل العادل هو الفاضل الذي تنطبق أفعاله مع قوانين المجتمع وقواعده الأخلاقية، وتعني أيضاً المساواة كفضيلة خاصة وجزئية تتضح من خلال علاقة الفرد بالآخرين في المجتمع.

هذا وقد طرح أرسطو مفهوم العدالة، من خلال نظرية العدل في الكتاب الخامس الجزء الثاني من كتابه " علم الأخلاق إلي نيقوماخوس " الذي ذهب فيه ألي أن العدل نقيض الظلم ولكي نفهم معنى كليهما لابد من توضيح الآتي[1]:

1- معرفة الأفعال التي ينطبق عليها العدل والظلم.

2- ما نوع الوسط الذي هو عدل.

3- ما هما الطرفان اللذان يقع العدل وسطاً لهما أي الوسط المحمود.

يذهب إلي أن العدل هو الكيف الأخلاقي، الذي يجعل الناس يقومون بأفعال عادلة، ومعرفة العلة وراء ذلك، وأن الظلم هو الكيف المضاد للعدل الذي هو علة فعل الظلم وإرادته، كانت معرفة الضد بالضد، وهي التي تجعلنا نفهم الفعل،لكي نعرف العدل لابد أن نعرف الظلم، هذان الفعلان بلغة المنطق الأرسطي هما متقابلان بالتضاد[*]، التقابل بالتضاد إنما يكون بين لفظين لا يجتمعان معاً في شيء

(1) أرسطو، علم الأخلاق إلي نيقوخاموس، المصدر السابق، ص69.

(*) التقابل بالتضاد هو تقابل بين الألفاظ المنطقية.

واحد مثل: غني وفقير، سـعيد وبائس، كبير وصـغير، أبيض وأسـود، حكيم وأحمق...الخ وهو يشـبه التناقض في جانب ويختلف في جانب آخر يشـبه التناقض في أن اللفظين المتضادين لا يصدقان معاً على شيء واحد من جهة واحدة في وقت واحد، فلا يوجد شخصٌ يمكن أن يُوصف بأنه سعيدٌ وبائسٌ أو غنيٌ وفقيرٌ في وقت واحد... لكنه يخالف التناقض من حيث أن اللفظين المتضادين بينهما وسط (وبالتالي يمكن أن يرتفقا معاً) فالحار والبارد بينهما الفاتر، الغني والفقير بينهما متوسط الحال والقصير والطويل بينهما متوسط الطول وهكذا[1]،ويكون العدل بطاعة القانون، والظلم في الخروج عن القانون، والعدل في المساواة والظلم في اللامساواة، والذي يتبع القانون يكون عادلاً والذي يتعدى عن القانون يكون ظالماً، والقوانين عادلة إذ سـعت إلى تحقيق السـعادة للاجتماع البشـري وحمايته، والعدالة تبسـط سـلطانها عن الأفعال، فتأمر بالفضائل وتنهى عن الرذائل يقول أرسطو: " وأن القانون يبسط سلطانه أيضاً على جميع الفضـائل الأخرى وعلى جميع الرذائل الأخرى إذ يأمر بأفعال بعينها و ينهى عن أفعال أخرى"[2]، والعدل أهم فضيلة عند أرسطو لذلك يدلل بالمثل الإغريقي الذي يقول: "كل فضـيلة توجد في طي العدل[3] "وهو فضـيلة تامة، لأن الإنسـان يحققها في غيره، فالقاضـي ليس فاضـلاً؟ أو عادلاً إلا بالقياس لغيره ويذهب الإغريق في أن" السـلطان محك الإنسـان والفضـيلة"[4]، لذلك كان العدل مرتبط بالسـياسـيين والقانونيين ومنهم القاضـي، هذا العدل يحققه الإنسـان لغيره وليس لنفسـه لذلك هو الفضـيلة الكاملة ونقيضـه الظلم فعندما يظلم الإنسـان غيره فهذه الرذيلة الكاملة، لهذا يذهب أرسـطو إلى أن العدالة هي الفضـيلة الكاملة، وهي الأحق بالإعجاب ومصـدر إمتيازها بالكمال أن الإنسـان لا يمارسـها لنفسـه بل لغيره لذلك فأثارها ظاهرة في

(1) إمام عبدالفتاح إمام وآخرون، المنطق ومناهج البحث العلمي، ط:1، بيروت، لبنان، 1986م، ص59.
(2) أرسطو، علمالأخلاق إلي نيقوماخوس، المصدر السابق، ص69.
(3) المصدر نفسه، ص60.
(4) أرسطو، علمالأخلاق إلىنيقوماخوس، المصدر السابق، ص61.

المجتمع، الذين يتصـــفون بها هم الســـياســـيون[1]، والعقل العادل هو الذي يطابق القانون، لذلك ذهب أرسطو في تعريفة للقانون بأنه العقل بعيداً عن الهوى، وهو نفس تعريف هيجل للقانون في كتابه "فلسفة القانون" يعتقد أغلب مؤرخي الفلسفة أن هيجل هو أرسطو العصور الحديثة وما تناوله أرسطو في كتابه السياسيات اعتباره هيجل فلسفة متكاملة يعيبها فقط نظام الرق الذي قال به أرسطو ولم يتخذ منه موقفاً رافضاً، وقد عرف أرسطو القانون هو "العقل بعيداً عن الهوى"[2]،في كتابه السياسيات وقد قسم أرسطو القانون إلى نوعين هما:

1-القانون السياسي.

2-القانون المدني والجنائي.

والعدالة نوعان هما:

1-العدالة السياسية، وهي تقابل القانون السياسي، وهي العدالة التوزيعية أو التمييزية، وهي توزيع الامتيازات والثروات والكرامات بين أعضاء المدينة أيضاً الاستحقاقات السياسية، فإذا كان النظام ديمقراطياً كان الكل متساوين في المناصب، أما إذا كان النظام أرستقراطياً فالعدالة في عدم المساواة لأنهم في الأصـــل غير متســـاوين بحكم الطبقة في المال أو العلم، لأنهم ليســـوا أكفاء .وتعرف بالعدالة المطلقة، أو الوسط الهندسي الذي يعتمد على اختلاف الأشخاص في الأهلية، وهذه العدالة هي أصل في التفاوت بين البشر لتفاوتهم في الجدارة[3].

والاستحقاق والجدارة السياسية هي رؤية تأسيس الدول الحديثة، والانتخابات في أغلب الدول تسمى استحقاق سياسي، هذا الاستحقاق له شروط، مثلاً القاعدة

---

(1) أميرة حلمي مطر، الأخلاقالنيقوماخية، ص331.

(2) ارسطو، السياسات، المصدر سابق، ص171.

(3) محمد علي أبوريان، تاريخ الفكر الفلســـفي، ج:2، ط:3، دار المعرفة الجامعية، الإســـكندرية، 1994م، ص220.

الدستورية التي تم اقتراحها للانتخابات في ليبيا في 24 ديسمبر 2021 مبينة على شروط للأشخاص المترشحين، من هذه الشروط أن يكون ذا مؤهل جامعي، وبهذا نستنتج أن المفاهيم السياسية قديماً وحديثاً مفاهيماً واحدة فأصل التفاوت التي تناوله الفكر الحديث تناوله أرسطو حيث ذهب إلى القول أن الديمقراطيين حين نادوا بالمساواة ظنوا أنهم متساوون مع غيرهم في كل شيء، وحين نادا الاليغارشيون بالتفاوت ظنوا أنهم متفاوتون في كل شيء، إلا أنهم في حقيقة الأمر كما يرى أرسطو أن المتساوون فقط في الحرية وأن المتفاوتون فقط في الثراء والعدالة في رأي أرسطو هي التي توفق بين هاذين المختلفين وفقاً للجدارة والاستحقاق.

2-النوع الثاني من العدالة هو العدالة المدنية والجنائية أي الإصلاحية، وهي تقابل العدالة التعويضية، وهي من إختصاص القضاء فهي تعوض عن الغبن الذي يتعرض له الفرد، أو إنزال العقوبة بالمجرم، وتعرف بالعدالة الحسابية، وتفرض لاحترام العقود التي تنقسم إلى نوعين، نوع إرادي كالبيع والشراء والرهان وغيره،ونوع لا إرادي يقع بالقوة الظاهرة كسوء المعاملات الشخصية، ونوع يقع بدون علم كالسرقة والزنا والرشوة، وأيضاً لمنع الظلم بين الأفراد،وهي تنادي بالمساواة التامة بين الأفراد، وهي الوسط[1] العادل بين الظلم والضرر والتعدي الذي يحصل ضدنا من قبل الآخر أو الذي نوقعه نحن ضد الآخر، ويحدث عندما تتجاوز المنفعة حد الوسط، فنأخذ نصيب غيرنا أو يأخذ غيرنا نصيبنا، أي الزيادة والنقصان في الحقوق، ومن حيث كونها عدالة كلية فهي ضد الجنح والجرائم التي تعتبر ذنوباً ضد الدولة وليس ضد الفرد.

العدالة بالمعني السابق عدالة تميزية وعدالة تعويضية "عدالة تميزية وهي التي يعطي بها كل إنسان بحسب مميزاته، وعدالة تعويضية وهي التي يعوض فيها ما هناك من فروق اقتضتها العدالة التمييزية، وأخيراً عدالة تبادلية ويقصد بها أرسطو، تبادل الناس الخيرات والمنافع بعضهم مع بعض فهي أقرب ما تكون للعدالة

(1) مراد وهبة، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص265.

الاقتصادية"[1]، فهي توزيعية من جهة وتصحيحية من جهة أخرى، وقد رفض أرسطو من خلال العدالة الاقتصـــادية الاحتكار والفائدة ونادى بتحديد الأثمان، ورفض الربا والعمل به. طرح أرسطو مفهوم آخر للعدالة هو عدالة الأنصاف،وهي عدالة أسمي من عدالة القانون، فكثيراً ما يخطى الحكم القانوني ضـــد البعض لأن القانوني كلي جامد، وبعض الأحكام القانونية الوضـــعية في تطبيقاتها الحرفية تكون جائرة ظالمة، وعلى القاضي هنا أن يستلهم من روح القانون الحكم الصحيح المنصف، ويجعل من نفســـه مقاماًللقانون، وبهذا تتحقق عدالة الأنصـــاف وهنا يتم الرجوع إلى القانون الطبيعي.

ثالثاً- علل اضمحلالها (الثورة):

(أ)- أسباب الثورة بشكل عام:

تناول أرسطو الثورة، أسبابها، وعللها بشكل عام، ثم أسباب الثورة ضد كل نوع من أنواع الأنظمة السياسية بشكل خاص، حسب الدساتير المنظمة لهذه الحكومات، وحسب المبادئ التي تتبعها، كما تناول أسباب بقاء الدولة وأسباب انهيارها" ويسوق أرســـطو نقاشـــاً طويلا لأســـباب الثورة فقد كانت الثورات في اليونان كثيرة الحدوث"[2]،دراسة أرسطو لأسباب الثورات وعلل حدوثها نتيجة لكثرة الاضطرابات التي حدثت في عصره من انقلابات عسكرية وغزوات خارجية، وحللها بعمق ليصل إلى فهم عميق لهذه الأسباب، فالثورة في رأيه لا تحدث بالصدفة أو نتيجة للمنازعات الشخصية بل لها أسبابٌ سياسيةٌ مثلا أن تتعدى الحكومات عن الأسس التي قامت عليها، وقد تكون اقتصـــادية واجتماعية قامت بتقســـيم الدولة إلى فقراء وأغنياء مما يخلق أسباباً نفسية تكون واضحة لقيام الثورة وهذا ما سوف نتطرق من خلال عرض

(1) عبد الرحمن بدوي، أرسطو، مرجع سابق، ص262.

(2) رسل، تاريخ الفلسفة الغربية، مرجع سابق، ص 401.

وجهة نظره بالتفصـــيل، أما أســـباب الثورات فقد تناولها في الكتاب الخامس في بابه الأول، فذهب إلى أن كل الدســـاتير تنادي بالحرية والمســـاواة، ولكنها تحيد عنها في التطبيق، والجميع فهم المســـــاواة بمعني خاطئ بما يناســـــب آمالها وتطلعاته، فنجد الديمقراطيين (الديماغوجيين) لأنهم يمتلكون الحرية اعتقدوا أنهم أكفاء متســـــاوون ونظراء في كل شيء داخل الدولة، وهذا الأمر غير واقعي في رأي أرسطو، في حين أنهم متســاوون في حقيقة الأمر ببعض الأمور فقط، وهم ولأنهم متســاوون في الحرية اعتقدوا أنهم متســـاوون في كل شـــيء، أما الممثلون للأقلية (الألغارشـــية اعتقدوا أنهم متفـاوتون على غيرهم بـالمطلق، في حين أنهم متفـاوتون في بعض الأمور فقط، نســـتنتج أن إحســـاس هؤلاء بالفوقية والتفوق ســـيجعلهم يثورون، فهم متفاوتون لأنهم يمتلكون الثروة فقط، ولأنهم متفاوتون في الثروة اعتقدوا أنهم متفاوتون في كل شيء، " الحكم الأليغارشـــي يســـتند إلى فكرة التفوق في الثروة بين فئات المواطنين، فالســـلطة تعود إلى طبقة الأغنياء والصراع ينشأ بين جماعات كثيرةً تؤمن بالمساواة في الحقوق والاشـــــتراك في الحكم، وبين طبقة تهدف إلى زيادة ثروتها مقابل المســـــاهمة في السلطة"[1]، هذا الصراع الناشئ عن السلطة والحق فيها هو سبب الثورة " وعندما لا يتحصل كل منهما على ما اعتقد أنه يستحق فزع إلي الثورة"[2]، وإذا لم ينالوا مبتغاهم أتجه المتضرر إلي الثورة، فسعى الذين يعتقدون أنهم أكفاء للاشتراك في كل الحقوق، وسـعى الذين يعتقدون أنهم متفاوتون إلي توسـيع حقوقهم وثرواتهم، ومع ظن أرسـطو أن كل منهما على حق فيما يقول، إلا أنهم جميعا على خطأ في اعتقادهم بالتفاوت، هنا يري أن أحق الناس بالثورة على هؤلاء هم أصـحاب الفضـيلة، لأن هؤلاء متفوقون على غيرهم تفوق مطلق، وهذا ما يختص به ذوو الأهلية الســـامية على حد قول

(1) وليد بيطار، مرجع سابق، ص 377.

(2) أرسطو، السياسة، جول بارتملي –سانتهيلير، مصدر سابق، ص262.

أرسطو مع أن هؤلاء لا يستعملون هذا الحق، وهذه الطبقات المتفوقة بغناها الزائد أو حريتها الزائدة لا تقنع بالمساواة وبسبب هذه الأوهام تحدث الثورات والثورة تحدث في الديمقراطية أو في الأليغارشية بشكلينحسب تحليل الباحثة هما:

1-يثورون على السياسة لاستبدال حكم بحكم آخر، أو دستور بدستور آخر كأن يستبدلوا حكم الأقلية بحكم الشعب، أو العكس، أو استبدال الاثنين بحكم الأعيان.

2-أو يثوروا ليثبتوا حكماً موجوداً وليس استبداله، أي أن تتجه الثورة إلي الاحتفاظ بالدستور كما هو، وهذه الثورات تحدث في الأنظمة الأولغارشية والملكية. بشكل عام تحدث الثورة بسبب الزيادة أو النقصان، أو إقامة سلطة أو إسقاطها، طلبا للمساواة،يقول أرسطو: "ففي كل مكان تقع الثورات بسبب عدم المساواة...لأن الناس يثورون بوجه عام طلبا للمساواة"[1].

فشعور الإنسان بالنقص أو بأن غيره متفوق عليه كثيراً ما يدفعه للثورة، وهذه المساواة في نظر أرسطو نوعان، هما مساواة في الأهلية ومساواة في العدد، وهي المساواة العددية والتماثل في الكثرة والكبر، أما المساواة في الأهلية فهي المساواة التناسبية فمع قول الناس بالحق والعدل واعترافهم بهما، إلا أنهم يختلفون بشأن هذا الحق، وهذا العدل، فالتساوي في بعض الأمور مع غيرهم اعتقدواأنهم متساوون بالمطلق، وهذا خطأ، والبعض لتفوقهم في بعض الأمور اعتقدوا أنهم متفوقون بالمطلق ويطالبون بالتميز في كل شيء، ومن الأسباب النفسية والاجتماعية، الرغبة في المساواة أن كان السائد حكمَ طغيانٍ أو أرستقراطي، والرغبة في اللامساواة أن كان السائد حكمَ ديمقراطيةٍ[2] ولهذا ينشأ حكمان، حكم الأقلية الذي يعتمد على الشرف

(1) أرسطو، السياسيات، مصدر سابق، ص 245.

(2) مصطفي النشار، فلاسفة أيقظوا العالم، مرجع سابق، ص 135.

والفضـل والثروة، وهذا الحظ لا يتوفر إلا عند القلة وهم ذوو عدد قليل في كل مكان، أما الصـفات المضـادة للأكثرية، وذوو الأصـول الأرسـتقراطية قليلون "ولعل أهم دافع يهيء النفوس للثورة هو الرغبة في المسـاواة لأن المواطنين متى رأوا أنفسـهم ضـحية لضـروب من الأمتيازات ثاروا ناشـدين المسـاواة[1]، أما الفقراء فعددهم كثير أيضـاً في كل مكان وبهؤلاء ينشـأ حكم الشـعب الديمقراطية وهي أرسـخ وأقل عرضـه للثورات، لأنها تحكمها الطبقة الوسطى، ولهذا فهي أرسخ من حكم الأقلية الذي يقع فيه نوعان من الثورة هما:

1-ثورة قسم من الأشراف على قسم آخر من الأشراف.

2-ثورة أصحاب الحكم على الشعب.

أما في الحكم الشـعبي الديمقراطي فلا تحدث إلاّ ثورة واحدة هي ثورة الشـعب على علية القوم[2].

فما هي أسباب هذه الثورات، وما هي مصادرها حسب وجهة نظر أرسطو؟

أما الأسباب فإن أرسطو يري أنها ثلاثة وهي:

1-الحالة النفسية التي تقود الناس إلى الثورة، أي الاستعداد النفسي.

2-المطامع التي يثورون من أجلها، أي الغرض من الثورة.

3-مصـادر الثورة والاضـطرابات السـياسـية هي صـراع الطبقات، أي الظروف المؤدية للثورة.

أهم الأسـباب لقيام الثورة تتمثل في الاسـتعداد النفسـي نتيجة للظروف التي يعيشـها المواطن التي تدفع به للقيام بالثورة، ومن أهم الأسـباب الاضـطرابات، الرغبة

(1) مصطفي النشار، تطور الفكر السياسي من صولون إلى ابن خلدون) ، مرجع سابق، ص81.

(2) أرسطو، السياسيات، مصدر سابق، ص247.

في المساواة نتيجة للإمتيازات التي يكتسبها البعض، وعدم المساواة قد يكون سبباً لقيام الثورة[1].

المصدر الأول للثورة يعتقد البعض أنهم متساوون ولأنهم أحرار متساوون مع غيرهم في كل شيء فيحدثون الثورة ضد غيرهم، فيطالبون بالمساواة، ولأنهم في مرتبة أقل من غيرهم يسعون إلي مرتبة أفضل ليصبحوا أكفاء ونظراء، ويعتقد البعض أنهم متفاوتون وهم الأقلية الأليغارشية اللذين يعتقدون بتميزهم نتيجة لثرائهم ولهذا فهم يتميزون عن غيرهم في كل شيء[2]،فيحدثون الثورة مطالبين بالتميز أو ألا مساواة، ليحصلوا على مرتبة أفضل وأسمى من غيرهم فالتفاوت هو سبب قوي من أسباب الصراع.

أما المصدر الثانيفهي الطمع في الثروة أو الشرف والمجد أيضاً الخوف من العقاب حين يثور المجرمون أو حين يصيب المواطنون ظلماً ما أو احتقار الأغنياء للفقراء أو العكس احتقار الفقراء للأغنياء، كذلك نمو بعض الطبقات في المدينة وعلوها على الطبقات الأخرى بسبب الانقلابات السياسية، أيضاً المكائد من البعض ضد البعض الآخر، اختلاف المواطنين في أصولهم كأن يحدث الصدام بين المواطنين والأجانب.

أما المصدر الثالث فهو سبعة، المربح والشرف (الرغبة في الثروة والشرف)، التمادي في الصلف (الاحتقار والاهانة) الخوف، التفوق المفرط أو الازدراء (التفوق والاحتقار)، الازدهار المخل بالتناسب (النمو الغير متناسب بين أجزاء المدينة)، الدسائس (الكيد)، التهاون في الصغائر (الإهمال والتباين (الاختلاف في الأصل)[3]، أي عدم الانسجام بين المكونات الاجتماعية في الدولة.

---

(1) ينظر: أرسطو، السياسيات، مصدر سابق، ص248-354.

(2) ينظر، محمد سعيد طالب، الدولة والدين (بحث في التاريخ والمفاهيم)، مرجع سابق، ص238.

(3) مصطفى النشار، تطور الفلسفة السياسية من صولون حتى ابن خلدون، مرجع سابق، ص81.

هنا يثور الشعب بعضه ضد بعض، فيسعى كل منهم لامتلاك الشرف والمجد، وعندما يمجد من لا يستحق التمجيد، ويهان من لا يستحق الإهانة، هنا تثور الأهالي ضد بعضهم البعض، فإذا كان الحكام شرهين يثرون على حساب الجمهور فلابد أن يثور ضدهم الجمهور وعلى الدستور الذي يعطيهم هذه الامتيازات، وهذه من أسباب الفتن فالفرد يثور عندما يتميز غيره بامتيازات وهو محروم منها، فإهانة هؤلاء وتفوق أولئك من أسباب الثورة، كذلك الخوف حيث يثور المجرمون لخشية العقاب،أيضاً الاحتقار وازدراء العامة للأغنياء عندما يحتقر الديمقراطيون الأغلبية الألغارشيين الأقلية، فيثور الأغنياء ضد العربدة الشعبية والفوضى، ونمو بعض الطبقات غير المتناسب يؤدي إلى الانقلابات السياسية لأن الجسم السياسي مثل جسم الإنسان إذا نمى جزءٌ على حساب جزءٍ آخر أخل بالتناسب بين أجزائه المكونة له كأن تنمو الأقلية الأعيان على حساب الجمهور المعسر، كذلك المكيدة والدسائس من أسباب الثورة،أيضاً التغاضي وعدم الاكتراث عندما تصبح المناصب العليا في الدولة لمن ليسوا موالين لها أو للحكم، والتهاون في الأمور الطفيفة أي الصغائر التي يعتقد أن لا تأثير لها تؤدي إلى الثورة بسبب تراكمها،أيضاً اختلاف الأصل يحدث التباين في عناصر الدولة، لأن الدولة لا يمكن أن تتألف من أي شعب كيفما أتفق[1]بسبب وجود أجناس مختلفة في الدولة عندما تقبل النزلاء والأجانب والغرباء ويصبحون من المواطنين، فيتحولون إلي ثوار متمردين، ويثور الأكثرية أو العامة في الأنظمة الألغارشية لأنها مغبونة في اللامساواة السياسية أي لاعتقادهم أن حقوقهم مهضومة وأن لهم حق في المساواة، كما يثور الوجهاء أو أصحاب الطبقات العليا في حكم الشعب أو الديموقرطيات فيرفضون التساوي مع غيرهم من العامة لأنهم ينالون نصيباً يعادل نصيب من يعتقدون أنهم دونهم في مراتب الشرف والجاه، كم أن الدول

(1)برتراند رسل، تاريخ الفلسفة الغربية، ج1، مرجع سابق، ص205.

قد تثور بسبب تخومها أو حدودها، وقد أعطى أرسطو العديد من الأمثلة من عصره ومن حياة الجزر اليونانية السياسية والاجتماعية، وهذا دليل واضح أن دراسة أرسطو للأنظمة السياسية في عصره كانت دراسة واقعية ويختم أرسطو:" وهم يحدثون الانقلابات السياسية تارة بالعنف وطوراً بالمخاتلة"[1]، فالثورة قد تحدث بالعنف أما في بداية الانقلاب أو فيما بعد أو بالخدعة،"الثورة هي العمل الذي يتخذ العنف وسيلة له كي يصل إلى أهدافه، إلاّ أن هذه الأهداف قد تتحقق بالخداع"[2]، فقد تستخدم الخدعة لاستبدال نظام حكم وتكون الجماهير راضية، فيُخدع الجمهور بوعود كاذبة لتغيير نظام الحكم، وعندما يحدث ذلك يُستعمل العنف والضغط والإرهاب ضده ليتم المحافظة على هذا التغيير والحكم الجديد، وهنا يكونوا قد خدعوا الشعب من جهة واستخدموا العنف للمحافظة على نتيجة هذه الخديعة من جهة أخرى.

ب- أسباب الثورة بشكل خاص:

(1)- الثورة في الأنظمة الديموقراطية.

الاشتراك في الخوف يدفع الناس الأكثر عداًء إلي التفاهم، فعندما يؤلب النظام الناس ضد بعضهم مثل الأغنياء والفقراء إذا شعروا بالخطر من الحكومة أتفقوا وتضامنوا معا، فإذا أرهق حكام البلاد الأغنياء بالمساهمة في المصاريف العامة التي تصرف لتضليل الشعب انتفض معا للقضاء على السلطة الحاكمة، أو يثور الأغنياء الذين سلبت أموالهم من قبل الدولة وفروا إلي المهجر ليعودوا لكي ينتفضوا ضد الحكومة، وإذا حدث طغيان القادة العسكريين الذين تحولوا إلى زعماء وتدرجوا في مناصبهم حتى وثق العامة بهم كما فعل بزاستروا فأسسوا حكماً طغيانياً تحدث الثورة، وكذلك الحال عند حدوث الانتخابات، فعملية النصاب والتنصيب تخلق خلافات تؤدي إلى تغير الحكم والثورة، فكل هذه الثورات في الأنظمة

(1) أرسطو، السياسيات، مصدر سابق، ص258.

(2) وليد بيطار، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص380.

الديمقراطية تحدث حسب رأي الباحثة بسبب الصراع على السلطة من جهة وبسبب الصراع بين الطبقات الاجتماعية من جهة أخرى[1].

(2)- الثورة في الأنظمة الالغارشية:

أما الأنظمة الألغارشية فإن الثورة تحدث فيها للأسباب الأتية:

1-ضيم الطبقات المنحطة ووجود الطاغية (الظلم الذي يلحق العامة).

2-تركز السلطة في يد قلة من الألغارشية يؤدي إلي الثورة فينقلب الحكم إلي الديمقراطية.

3-ثورة الأعيان بعضهم ضد البعض.

4-استبدال شكل الحكم.

5-تضليل الشعب والتدليس عليه.

6-تشبث الألغارشية بالمركزية.

7-أهدار الألغارشية لأموالهم سعياً إلى الثورة لنهب الخزينة العامة.

8-تتهالك الألغارشية عندما تنمو في وسطها وألغارشيةأخرى.

9-في حالة الحرب عدم ثقة الحكام الألغارشين بالمواطنين واستبدالهم بالمرتزقة الأجانب.

10-العنف الذي تقوم به الأنظمة الألغارشية ضد الشعب.

11-الاستبداد يؤدي إلى نقمة أعضاء الحكومة نفسها مما يؤدي إلي إسقاطها والثورة عليها من الداخل[2].

(3)- الثورة في أنظمة الأعيان:

---

(1) ينظر: أرسطو، السياسيات، مصدر سابق، ص260-263.

(2) انظر: أرسطو، السياسيات، مصدر سابق، ص246.

في هذا النظام تحدث الثورة بسبب الخلل في الدستور عندما تكون الوظائف من نصيب الأقلية، وهذه علة الثورات حتى في الأنظمة الألغارشية، تحدث الثورة للأسباب التالية:

1-أحساس كتلة من المواطنين أنهم مساوون لولاة أمرهم نتيجة لكفاءتهم.

2-عندما يُهان أناس ذوي أهلية سامية تتناسب وأهلية ولاة الأمر من قبل ولاة الأمر.

3-انحراف الدستور عن العدل.

4-بما أن حكم الأعيان مزيج بين الحكم الشعبي وحكم الأقلية فقد تميل الكفة لأحد هذين الإتجاهين مما يؤدي بالإتجاه الآخر إلى الثورة.

5-كما أن حكم الأعيان قد يتحول إلى حكم شعبي أو إلي حكم أقلية.

6-طمع الأعيان واستيلائهم على أراضي وأملاك الدولة مخالفاًللشرع.

7-كما أن للعوامل الخارجية تأثيرها في زوال الأنظمة السياسية[1].

(4)- الثورات في الحكم الملكي والفردي:

تتقابل حكومتان في الأنظمة الفردية، وهما متضادتان، حكومة الفرد القانونية الملكية، وحكومة الطغيان، يرى أرسطو أن الملك سليل أسرة أرستقراطية، ولهذا فالملوكية تخلقها الصفات العليا كالفضيلة والأخلاق الحسنة والشرف، والملك يخرج من هذه الطبقة الأرستقراطية، في حين أن الطاغية يخرج من سواد الشعب أي من العامة، ضد الأغنياء ليدافع عن حقوق الفقراء، من اضطهاد الأغنياء، والحوادث كلها تؤكد أن الطغاة كانوا في بدء الأمر من الديماغوجيين، قد كسبوا ثقة الشعب، كما أن بعض الأنظمة الملكية قد تتحول إلى طغيان بانتهاكها للقوانين، وينشأ الطغيان أيضاً من الأصوليين الذين يتم انتخابهم للمناصب العليا وتطول مدة اعتلائهم للمنصب، فيتحولون إلي طغاة، كذلك الألغارشية قد تخلق الطاغية عندما

(1) المصدر نفسه، ص270.

تنصب شخصاً واحداً لكل المناصب السياسية فيتحول إلى طاغية[1]، لطاغية ينشد الغني علي حين ينشد الملك الشرف فغاية حكومة الطغاة المال والثروة إلي جانب السلطة. في حين أن الملك وصل إلى منصبه للأسباب السابق ذكرها، كسموه الشخصي أو لشرف مولده أو الخدمات الجليلة التي قدمها، ويعمل الملك على المحافظة على أموال الأغنياء وعلي كرامة الفقراء، أما الطاغية فهو على العكس من ذلك لا يهتم للعامة إلا ليتحصل على منفعة شخصية فغرض الطاغية الاستمتاع، وغرض الملك الفضيلة ولهذا يفكر الطاغية في المال ويفكر الملك في الشرف، ولهذا أيضاً حرس الملك من المواطنين وحرس الطاغية من الأجانب، وهذا الطاغية يخاف الجماعات ويحرم اقتناء السلاح، كذلك يعمل الطاغية علي أبعاد المواطنين عن المدينة ويحارب الأغنياء وينفيهم لأنهم أعداء للدولة وعصاه، فأسباب الثورة في حكومة الفرد هي نفسها في الجمهورية وهي الظلم والخوف والإهانة كل هذه المظالم هي سبب للثورة، كما أن الثروة التي يمتلكها الطاغية سبباً من أسباب الثورة عليه مما يؤدي إلى التآمر ضده، وكل الأعمال التي تسقط الألغارشية والديماغوجية تسقط حكومة الطغيان لأن الألغارشية والديماغوجية هي طغيان حقيقي في أيدي كثرة.

ولهذا فالملكية هي أقل الحكومة خشية من الثورات ومن الأخطار الخارجية وتسقط الملكية بإحدى سببين هما[2]:

1-دسائس أعوان الملك.

2-الميل إلى الاستبداد حين ينمى الملك قوته على حساب القوانين.

ولهذا يكون من السهل إسقاط الملكية، بخلاف الطغيانية، لأن الملك لا يمتلك سلطة طغيانية، بل كرامة ملكية والتي نالها بشرفه الأسري أو بما قدمه أو حسن أخلاقه وهذا حسب رائي كباحثة سبب استمرار الملكية في بريطانيا الدولة العظمى

(1) رسل، تاريخ الفلسفة الغربية، مرجع سابق، ص 302.

(2) أرسطو: السياسات، مصدر سابق، ص297.

إلى وقتنا الحاضر والاحترام والتبجيل الذي يكنه الشعب البريطاني للأسرة الملكية، أي لا يمتلك سوى الأخلاق التي لا يمتلكها الطاغية، أما الطاغية فيصعب أساقطه لأنه يسئ استعمال القوانين على الرغم من العامة لأن الطاغية يستعمل قوانينه الخاصة ولا يعتمد على دستور كما فعل لويس الرابع عشر في فرنسا.

رابعاً: التدابير الوقائية من الثورات:

كما أهتم أرسطو بوضع نظريات في علل الثورات وأسباب سقوط الدول وانهيارها، أهتم بوضع نظريات في وسائل حفظ الأنظمة وحمايتها من الثورات، أو تدبير الوقاية من الثورات، وذهب إلي أننا إذا عرفنا أسباب تدمير الدول وسقوطها وجب أن نعرف أسباب حفظها وبقائها، وهي الامتناع عن مخالفة القانون، وتوسيع دائرة المشاركة في السلطة، وتجريد حملة الوظائف العامة من المكاسب الشخصية، احترام حق الملكية والاحتفاظ بأكبر عدد ممكن من السكان في حالة ولاء للسلطة[1]، لأن الضد يجلب الضد، والدمار يجلب الحفظ، فالدول إذا حسن نظامها وجب عدم مخالفة القانون وعدم أذيته مهماً كان ضعيفاً "..وسائل الحفظ للحكومات المختلفة يمكن تشخيصها في ثلاث هي: احترام الحكومة للمبدأ السياسي الذي قامت عليه.. الوسيلة الثانية فهي احترام القانون من الحكومة في كل صغيرة وكبيرة. أما الثالثة.. فهي تربية النشء علي المبدأ السياسي للحكومة مما يجعلهم ينشأون على احترام نظام الحكم بما غرس فيهم منذ الصغر من حب لمبادئه[2]، لأن احترام القوانين داخل الدولة وسيلة من وسائل حفظها، ومع أن بقاء العديد من الأنظمة لا يعود إلي دستورها بقدر ما يعود إلي حكمة وبصيرة حكامها في التعامل مع المواطنين البسطاء من جهة، وزملائهم السياسيين من جهة أخري، وتجنبهم للظلم معتمدين على

(1) محمد وقيع الله أحمد، مدخل إلى الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص90.
(2) أرسطو، السياسيات، مصدر سابق، 424.

الأســـاليب الديمقراطية البحثة، لأن مبدأ المســـاواة، الذي يعتقد به الديمقراطيون في ســـيادة الأكثرية، مبدأ عادل ونافع في حماية الدولة وحفظها كذلك قصـــر مدة تقلد الوظائف الســياســية، وإذا كان المواطنون كثيرين يجب الســير وفق النظم الشــعبية، فمثلا اعتلاء المناصـــب لا يكون إلا لســـتة أشـــهر حتى يباشـــروها الكل بما أنهم متساوون، وأيضاً لها حكمة أخرى في أن قصر مدة الوظائف لا تمنح الموظف وقت للخطأ والفســـاد وهذه إحدى الحيل التي اســـتعملها الاســـتعماري العثماني في الوطن العربي التي كانت تعتمد على قصـــر حكم الولاة بحيث لا تتعدى الســـنة الواحدة كما قرأنا في التاريخ في حين أن طول المدة يؤدي إلى الطغيان، في الأنظمة الديمقراطية والألغارشية،أيضاً الخوف من الخراب يدفع إلي حفظ البلاد منه الأمر الذي يدفع الكل إلي مراقبة المدينة وحمايتها، كما يجب في الأنظمة الديمقراطية والألغارشـــيةالاهتمام بقيمة النصاب منعاً للثورة فيرفع هذا النصاب أو يخفضه حسب مستوى الثروة العامة، ووفقا للقانون والاَّ ســوف ينشــأ عن هذا حكومات أقلية، كذلك يجب مراقبة تصــرفات المواطنين الأخلاقية بسـن قوانين تحمي الدولة حسـب نظامها من السـلوكيات التي قد تكون غريبة على الدولة، كما يجب منع الغنى الفاحش الذي يظهر اللامســاواة بحيث تعمل الدولة على زيادة الطبقة الوســـطى، فلا يكون لدينا أغنياء كثر ولا فقراء كثر، وبهذا نمنع الثورة الناشئة عن اللامساواة، " أن سلامة الجمهورية الفاضلة عند أرسطو تقوم اســـتناداً إلى الطبقة المتوســـطة التي تحقق الاتزان بين ثروة الأثرياء وبؤس الفقراء"[1]، وتمنع أن تكون الوظائف العامة في التشـــريع ســـبباً لغني البعض وهذا يحصل في الألغارشية، لأن الموطنين سوف يثورون بسبب حرمانهم من السلطة من جهة ومن الكســب من جهة أخرى، والإدارة الشــريفة والســليمة هي التي تخلق الدولة التي تمتزج فيها الديمقراطية بالأرســـتقراطية وتمنح كل منها ما تطمح إليه، فيتمكن

(1) محمد على محمد، على عبد المعطي، السياسة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص84.

المواطن من اعتلاء إي منصب أو وظيفة ويتحقق المبدأ الديمقراطي الشعبي، ويتحقق أيضـاً المبدأ الأرسـتقراطي في أن تمنح الوظائف لمسـتحقيها الفضـلاء، وهنا يذهب أرسطو إلى ما ذهب إليه أستاذه أفلاطون في أن أمات الحكومات يجب أن يقترن فيه هذان النوعان من الحكومات، فيكون أرسطو نادىأيضاً بالنظام المختلط ليصلح نظام الدولة، وهي الديمقراطية المعتدلة ويسـميه (بوليتيا)[1]، "هذا الشـكل من أشـكال الحكومات سـماه أرسـطو البوليتيا(The Polity) أو الحكومة الدسـتورية وهو اسـم أطلق في الكتاب الثالث على الديمقراطية المعتدلة[2] هذه الحكومة المعتدلة ذات الدسـتور المختلط التي نادى بها أرسـطو، يجب أن تكون قاعدتها شـعبية بحيث لا يوجد فيها غنى مفرط ولا فقر مدقع، فالتوازن بين أفراد الشـعب يخلق الانسـجام والاستقرار" وبهذا وحسب رأي أرسطو أن الفقراء الذين لا يرغبون في السلطة يتفرغون لشـؤونهم وأعمالهم الخاصـة فيحققون الثروة والغنى، كما يجب توفير الوظائف لهم، والأغنياء عندما يقبلون السلطة لا يكون لديهم رغبة في سرقة الأموال العامة لأنهم لا حاجة لهم بها باعتبار أنهم يمتلكون الثروة.

ويجب محاسـبة مختلسـي الأموال العامة والتشـهير بهم، كما يجب تكريم الشـرفاء الذين يمتازون بحسـن الإدارة، والوظائف العليا في البلاد يجب أن تكون من حق المواطنين دون سواهم وفق الشروط التالية:

1-التمسك بالدستور واحترام القانون.

2-أن يكون عادلاً ويمتلك الفضيلة.

3-القدرة على تصريف أمور الدولة[3].

---

(1) عبدالجليل كاظم الوالي، الفلسفة اليونانية، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص199.

(2) جورج سبابن، تطور الفكر السياسي، ج1، مرجع سابق، ص175.

(3) مصطفي النشار، تطور الفلسفة السياسية من صولون حتى ابن خلدون، مرجع سابق، ص81.

وعلى كل الأنظمة أن تسعى إلى تثبيت النظام لا إلى تدميره، الأيمان بوجود الدستور لأن كل الدول مزيج من الفقراء والأغنياء، ولكي نسعى إلى تحقيق المساواة بينهم يجب الاعتماد على الدستور الذي يوفر القوانين، ويجب أن تكون التربية وفق مبادئ الدستور، وتكون حياة الأفراد مطابقة للدستور حماية لهم وصيانة الدولة.

التدابير الوقائية لحفظ الحكم الملكي والفردي من الثورة:

يرى أرسطو أن الأحكام الفردية تحفظ بالاعتدال وبالأخص الملكية،يقول أرسطو: "أن الملكية على وجه التخصيص تسلم وتصان إن نحى بها المرء نحو الاعتدال[1]، فالملكية إذا ضبطت وحكمت بالاعتدال ومارسته، وضاقت فيها الوظائف على عدد محدود طال بقاؤها، فالملك لن يتحول إلي مستبد ويحترم المساواة العامة، نستنتج من هذا الكلام أن أرسطو يرى أن التوسط والاعتدال، من التدابير التي تحمي الحكومات من الثورة عليها.

أما الأحكام الطغيانيه فتصان بالقضاء علي المتفوقين وكل من له أنفة وعزة نفس وكل ما من شأنه أن يخلق هذه القيم، وتحظر الموائد العامة والجمعيات والثقافة، وتمنع البطالة والتفرغ، وتمنع الاجتماعات بين المواطنين لتلاهي حتى لا يتم التعارف بينهم، لأن التعارف يخلق الثقة وهو لا يريد ذلك،وأن هذه أساليب الطغيان والتعسف لازالت الحكومات الدكتاتورية تتمسك بها وتنفذها على رعاياها لخنق الحريات والاحتفاظ بالصلاحيات الواسعة التي اغتصبتها، والباحثة تؤيد ما ذهب إليه، وهذه أساليب الطغاة في كل زمان ومكان.

فليس من السهل إسقاط حكم الطاغية، نظراً لسياسته التي تبدأ بتأليب الشعب الفقير على الطبقات الغنية وإفتكاك أرضهم كما فعل بزاستراوس في أثينا وكما فعل معمر القذافي بقانون (4) عندما جعل البيت لساكنه وشواهد التاريخ عديدة في منع الطغاة للتظاهر ومنع الحريات، والاستعانة بالمرتزقة، وأبعاد المتميزين والموهوبين

(1) ارسطو، السياسيات، مصدر سابق، ص 299.

سـوى قديماً أو حديثاً فما فعله بزسـيرواس في أثينا وسـمى بالطاغية وحكم أثينا 40 عـامـاً فعلـه معمر القـذافي في ليبيـا حكمهـا 42 عـامـاً مع الاختلاف في الزمنين وتطورهم العلمي والتقني والتكنولوجي!!!

يربط أرسـطو كل هذه الأسـاليب التعسـفية بالفرس والأعاجم !!!! أيضـاً، إلي الحد الذي جعله يرى أن بناء الإهرامات في مصر وكل الصروح الأثرية كان الطاغية يقصـــد من ورائها كدح المواطنين والبقاء في فقر مدقع، كذلك يســـعى الطاغية إلي فرض الضرائب والحروب حتى يظل الشعب في حاجة إلي القائد أرسطو: " فالطاغية مثير للحروب، كي يظل القوم في شـغل، ولا يفتأوا بحاجة إلى قائدهم"[1]. وهذا الفعل من قبله حتى لا يثور القوم ضـده، يرى مكافيلي أن القوانين الجيدة توجد حيث تتوفر الأســـلحة القوية كما يرى أن فن الحرب هو ما يحتاجه على من يتولى الحكم وعليه أن يهتم بتنمية قدراته في أيام السلم بالتدريب على الصيد وتعويد جسمه على المشاق حتى يكون مستعداً دائماً لوقت الحرب[2].

وبينما تكون حاشـية الملك من الخلان الأوفياء وحرسـه من المواطنين، تكون حاشية الطاغية من المتملقين وحرسه من الأجانب والمرتزقة، كما أن الطاغية يقضـي على كل من له نفسـاً عزيزة لأن هذه الصـفات الشـريفة يجب أن تكون له وحده، وإذا امتلكها غيره فإن هذا بمثابة الاعتداء عليه وعلى تفوقه وســـلطانه ويمكن إجمال الأفعال التي يقوم بها الطاغية لحفظ حكمه بما يلي[3]:-

1-يجب أن يكون المواطنون خانعين أذلاء وذوي مستويات أخلاقية منحطة، لأن ذوي النفوس الوضيعة لا تفكر في التآمر ضده.

---

(1) أرسطو، السياسيات، مصدر سابق، ص 302.

(2) محمد سيد أحمد المسير، المجمع المثالي في الفكر الفلسفي، ط:2، موسوعة علوم القرآن، دمشق، 1984م، ص262.

(3) انظر: أرسطو، السياسيات، مصدر سابق، ص304.

2-انعدام الثقة بين المواطنين وارتياب الأهالي بعضـــهم من بعض لأن عدم ثقة الأهالي ببعضهم تسهل السيطرة عليهم، وتمنع تآمرهم.

3-أضعاف الرعايا وإفقارهم لحرمانهم من القدرة على القضاء عليه.

ونتيجة لهذا لن يتصـدى المواطن للطغيان للقضـاء على طغيانه لأنه لا يملك وسائل إسقاطه[1].

وهناك طريقة أخري يسعى إليها الطاغية في المحافظة على حكمه وهي تقليده للحكم الملكي وأســـاليبه، وهنا يتشـــابه الحكم الملكي الذي يتحول إلي طغيان بهذه الطريقة،ومن أشهر شخصيات العصر الحديث لويس الرابع عشر طاغية وملك فرنسا الذي اســتطاع أن يجعل من نفســه ظل الله على الأرض بعد القضــاء على ســلطة الكنيسة أي السلطة الدينية وظل هو وحده صاحب الحق الزمني المطلق ففكرة الحكم المطلق والحق الإلهي تفرض عندما تجد من يتبناها حيث يذهب أحد مناصري لويس الرابع عشـر إلى القول: "ليس العرش الملكي عرش إنسـان، ولكنه عرش الله ذاته"[2]، وهو هنا يعتمد على حجة جون لوك في أنه لا يوجد مركز ثالث بين الحكم المطلق والفوضـــة وهذه النظرة "للوك" لأنه مناصـــر للملكية البريطانية والتي يشـــفع لها أنها منحت البرلمان الإنجليزي بعض الصـــلاحيات وجعلته ممثلاً للشـــعب مما أدى إلى إعجاب كل من مونسـكو وفولتير في كتاباتهما السـياسـية بهذه الملكية ويميلان إليها، لذلك يعتمد الحكم الملكي على الإحساس بالشرف لدى الطبقة العسكرية ويعتمد الحكم الاسـتبدادي على خوف الرعية وخضـوعهم[3]، فنظرية الحق الإلهي المطلق مواطنها فرنسا[4].

---

(1) محمد على محمد، على عبد المعطي، السياسية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 87.

(2) ينظر جورج سياسن، تطور الفكر السياسي، ج4، ترجمة علي ابراهيم السيد، الهيئة المصرية العامة للكتب، (د.ت)، ص12.

(3) جورج سياسن، تطور الفكر السياسي، مرجع سابق، ص29.

(4) مرجع سابق، ص103.

كذلك ذهب جيمس الأول ملك أسكتلندا حين قال عن الملوك: "صورة حية لله على الأرض، مركز الملكية أسمى شيء على الأرض، ليس الملوك فقط نواب الله على الأرض ويجلسون على عرش الله، ولكن حتى الله نفسه يدعوهم الآلهة"[1].

هذه النظرية منحت الملوك الحق المطلق إلى سن القوانين وخلقها لأنهم في نظرها هم حماة الوحدة الوطنية.

يكون الحكم في هذا النمط معتمداً على رضى الشعب وأيضاً رغم الإرادة العامة، فالطاغية يتظاهر بأنه يهتم بمصالح العامة ,لا يبذر أموالهم، وهو يقدم حسابات إيرادات الدولة وحسابات الخزينة العامة، وقد قام بهذا العديد من الطغاة قديماً حسب رأي أرسطو وحديثا حسب رأي الباحثة، وكل هذا ليظهر الطاغية بمظهر المدبر لا المستبد، كما يجب أن يدعي الوقار ويلقى هذا الوقار الرعب في حاشيته ومعاشريه، ويهتم ببلاده فتكون مزدهرة وإكرام المواطنين يكون بيده وعقابهم يكون بيد غيره، كما أن كل الدولة فيها الفقراء والأغنياء فيجب أن يكونوا على توافق مع الطاغية وإلا فإنه سيميل هو وطبقة الفقراء ضد طبقة الأغنياء أو العكس.

ومع كل الاحتياطات تبقى الألغارشية والطغيان هي أقل أنواع الحكومات استقراراً.

يذهب أرسطو إلى أن الأنظمة السياسية في الدولة إما صالحة وإما فاسدة، فإذا راعت المصلحة العامة كانت صالحة، وإذا راعت مصلحتها الخاصة كانت فاسدة، وهي ستة أنواع ثلاثة صالحة، وإذا انقلبت إلى ضدها أصبحت فاسدة وهي:

1-الملكية أو حكومة الفرد الصالح ضدها الاستبداد وحكم الطاغية.

2-القلة الأرستقراطية المتعلمة أو الغنية الصالحة ضدها الأليغارشية حكومة القلة الفاسدة.

---

(1) مرجع نفسه، ص104.

3-الديمقراطية أي حكومة الشعب الصالحة ضدها الغوغائية أو الفوضوية حكومة الشعب الفاسدة.

كما ذهب إلى ذكر حكومة البوليتيا، وهي الحكومة الدستورية القائمة على دستورية الحكم الملكي وحرية التعبير في ديمقراطية الشعب وهي تتكون من قاعدة شعبية كبيرة متوسطة الحالة يحكمها القانون، وهذا الوسط الذي اعتبره أرسطو معياراً لهذه الحكومة، فهي قائمة على سيادة القانون من جهة، وحرية التعبير من جهة أخرى أي الحكومة المختلطة.

ثم تناول الثورة التي رأى أنها تحدث متى وجدت أسبابها، وأسبابها عديدة فقد تناولها ووضع حلولاً لها تكون بمثابة تدابير وقائية من الثورات في كل الأنظمة، ولأن الإنسان ابن بيئته ووليد عصره، والبيئة اليونانية في تلك الفترة كانت مليئة بالاضطرابات السياسية والثورات، فكان لابد أن يتناول أرسطو هذه القلاقل بالدراسة والتحليل، لأن الثورة هي عبارة عن علاج لواقع فاسد، ولأن الثورة لا تحدث بالمصادفة، أو تحقيقاً لأهداف شخصية ولا بسبب المنازعات، بل أن لها أسبابها العميقة، لذلك فالثورة حق متى رفع الغبن والظلم على المواطن الذي لحق به من الأنظمة السياسية.

ومن أهم الأسباب الدافعة للثورة الأسباب السياسية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية وأيضاً العوامل الخارجية، فطلب المساواة أو طلب عدم المساواة حسب الداعي لهما هو سببٌ من أسباب الثورة، فإن كانت القاعدة جماهيرية طالبت بالمساواة وأن كانت القاعدة قلة طالبت بعدم المساواة، أيضاً الطمع، والخوف، والاحتقار، وعدم التناسب، وعدم الانسجام في المكون السياسي ولكي نتفادى قيام الثورات وضع أرسطو تدابيراً تقي الدولة من الثورة وأهمها:

1-احترام الحكومة للأنظمة السياسية الذي قامت عليها.

2-احترام القانون والامتناع عن مخالفته من قبل الحكومة والمواطن.

3-توسيع دائرة المشاركة في السلطة.

4-عدم السعي للمكاسب الشخصية.

5-احترام حق الملكية.

ما تم ملاحظته من خلال استعراضنا لموقف أرسطو، في نظريته أسباب الثورة وانهيار الدول، أنه كان يؤمن إيماناً كاملاً بأحقية المواطن في الثورة على الأنظمة الفاسدة، في كل أنواع الحكومات، وضد كل الدساتير المشرعنة لهذه الحكومات، ولهذا يرى أن أسباب الثورات واحدة، ضد كل الأنظمة وهي الفساد،والاضطهاد، والاستبداد،واللامساواة، ومطالبهم واحدة هي العدل والمساواة والحرية والقانون.

الفصل الرابع
مقارنة بين أفلاطون وأرسطو

أولاً:- نقاط الاتفاق.

ثانياً:- نقاط الاختلاف.

مقارنة بين أفلاطون وأرسطو:-

ما بين مثالية أفلاطون وسعيه إلي إيجاد المثال الثابت في الأخلاق والمعرفة والسياسة، باعتبار أنها علوم معيارية تسعى إلى ما ينبغي أن يكون، والمعيارية المثالية لديه متعالية عن الواقع المادي، وبين واقعية أرسطو البراجماتية، في إيجاد مشاركة عملية فعالة في فلسفة السياسة، وأن المعيارية لديه واقعية تسعي إلي تحقيق الواقع الفعلي أي ما هو كائن بالفعل وبين أن يكون الحاكم فيلسوفاً، أو رجل دولة صالحاً، سلطته تعلو القانون، أو هو وسلطته تحت طائلة القانون،ومابين حياة عينية حقيقية واقعية، وحياة مثالية حالمة متعالية عن الواقع المعاش بالفعل، نبحث عن نقاط الإتفاق، ونقاط الاختلاف بين أفلاطون وتلميذه أرسطو، بين أن يكون التلميذ تحت عباءة أستاذه،إما أنه قد خطى خطوات بعيدة عليه، مختلفة حقيقة عن أستاذه،وأما هو في الواقع مقلداً ماهراً له سنكتشف كل ذلك في هذا الفصل الرابع والأخير.

أولاً- نقاط الاتفاق: -

أتفق أفلاطون في واقعيته المتأخرة مع أرسطو، من خلال كتابه السياسي وأيضاً القوانين، لا بل أن جل ما كتبه أفلاطون في هذه الكتابات، نجده عند أرسطو في كتابه السياسيات، وسوف نستعرض نقاط الإتفاق كما طرحها كلا الفيلسوفين فيما يلي:

1- من أهم النقاط التيإتفق فيها كُل من أفلاطون وأرسطو وهي قاعدة لكل اليوتيوبيات أو المدن الفاضلة عبر الزمان هو مبدأ الاكتفاء الذاتي، فكان شرط الاكتفاء الذاتي أساس المدينة عند أفلاطون وأرسطو من بعده.
2- إتفق كل من أفلاطون وأرسطو في رفضهما بأن تكون الطبقات الدنيا، من صناع وأصحاب الحرف والمهن اليدوية، من صناع القرار فهؤلاء في نظرهما لا يصلحوا لعلم السياسة الذي هو علم ملكي، وليس لهم حق المشاركة السياسية التي هي قصر على المواطن فقط.

3-إتفق كل من أفلاطون وأرســـطو، في أن تكون دولتهم بحرية ذات أســـطول بحري قوي، على غرار المدن اليونانية.

4-إتفق على أن يكون عدد ســـكان دولتهم، لا هو بالقليل ولا هو بالكثير، ليس قليلا فلا يستطيع الدفاع عنها، ولا هو بالكثير فيصعب على المشرع تنظيمها.

5-إتفق على أن يكون حسـن التعارف والصـداقة والمودة، من أسـس قيام الدولة، وأن الموائد العامة تجعل العلاقة بين المواطنين قائمة على روابط قوية.

6-لم يرفض أفلاطون ولا أرســـطو وجود العبيد في مدنهم الفاضـــلة، بل رأيا أن الطبيعة خلقت البعض للقيادة والبعض الآخر للانقياد، البعض يأمر والآخر يؤتمر، وهذا الموقف من العبيد يُعد من المآخذ على الفلسفة اليونانية، وبالذات فلســـفة أرســـطو لما لهذا المفكر من قيمة كبيرة ومكانة عظيمة في الفكر السياسي.

7-إتفق كل من أفلاطون وأرسطو على التقسيم الطبقي للبيئة اليونانية كل حسب إمكانيتهم المادية، وهذا ما قالت به العديد من التيارات الفكرية والفلســـفية السابقة مثل صولون والمدرسة الفيثاغورية.

8-إتفق كلاهما على الربط بين الأخلاق والسياسة، لأن هدفهما واحد وهو تحقيق الفضيلة.

9-إتفق كلاهما على أهمية الزواج، وسـن القوانين الملائمة لتنظيمه وفق علاقات أخلاقية سوية.

10-إتفق أن في الاجتماع الإنساني تحقيق الفضيلة.

11-إتفق أن الدولة مقدمة على الفرد عند أفلاطون وعلى الأسرة عند أرسطو، وأن هذا التقدم منطقي وليس زمانياً فهو كتقدم الكل على الجزء كقاعدة منطقية.

12-إتفق على أهمية القانون وقيام الدولة على الدسـتور، كما قالا بالنظام المختلط للدولة، فالقانون أساسيٌ لتنظيم الدولة.

13-لحل الإشكالية السياسية في طبقة الحكام، اتفقا على مفهوم التناوب في الحكم حسب الفئة العمرية فالحماية للأصغر والقيادة للأكبر.

14-إتفق كلاهما على أن الحاكم هو كالنساج الماهر، الذي يؤلف بين السدة واللحمة في العملية النسجية، لأن رجل الدولة أو الرجل الصالح يستطيع بما لديه من مهارات أن يؤلف بين طبائع البشر المختلفة لتحقيق التوافق والانسجام بين هؤلاء في الدولة.

15-إتفق أفلاطون وأرسطو على استخدام المنهج الجدلي، فكان الجدل الهابط والجدل الصاعد عند أفلاطون، والجدل الإيجابي والجدل السلبي عند أرسطو، وهذا الجدل وسيلة الفلسفة المثالية للوصول إلي المعرفة، وهذا ما نجده في الفلسفة الحديثة عند هيجل أيضاً فهو كفيلسوف مثالي نادى باستخدام المنهج الجدلي كسابقيه.

16-إتفق أفلاطون وأرسطو، على أن الارتباط وثيقٌ بين المواطن والدولة، فهما متلازمان.

ثانياً- نقاط الاختلاف بين أفلاطون وأرسطو:

1-من أهم نقاط الاختلاف، بين أفلاطون وتلميذه أرسطو، أهمها أن أفلاطون كان فيلسوفاً مثالياً، يسعى إلي ما ينبغي أن يكون، متجاهلا ما هو كائن بالفعل، لأن ما هو كائن فاسد، لذلك يسعى إلي ما ينبغي أن يكون، لأجل إصلاح ما هو كائن، حتى وإن كان غير ممكن التحقيق، وخاصة في الجمهورية، لأن أفلاطون في هذه المرحلة الفكرية، لم يستطع الخروج من تحت عباءة أستاذه سقراط، حتى ظن بعض مؤرخي الفلسفة أن المحاورات الأولي هي محاورات سقراطية على لسان أفلاطون ومنهم الفيلسوف (ولتر ستيس) في كتابه (فلسفة هيجل). أما أرسطو، فقد كانتفلسفته واقعية براغماتية،

أيضاً لم يستطع الخروج من تحت عباءة أستاذه أفلاطون، في كتاباته المتأخرة السياسية والقوانين، مع تفكيره الواقعي فيما هو كائن بالفعل، وتأثر أرسطو واضحاً بهذه الكتابات.

2- المعرفة الحقيقية عند أفلاطون عقلية، قائمة علي إدراك المثال الثابت الموجود في عالم المثل، والتي أدركها الإنسان في زمنٍ ما، والتي نسعى إلى التشبه بها وبمثال الخير الأسمى، وما معارفنا الحسية إلا مجرد ظلالٍ لهذه الحقائق الثابتة، سواء كانت هذه المعرفة سياسية أو أخلاقية. في حين أن المعرفة عند أرسطو، هي معرفة قائمة على الوقائع الحسية التجريبية، والمنهج الاستقرائي التجريبي أداتها الفعلية، سواءٍ كان ذلك في الأخلاق أو في السياسة، لذلك اعتمد على دراسة الدساتير والوقائع التاريخية، كما فعل أفلاطون في كتاباته المتأخرة.

3- نادى أفلاطون بالإنصهار بين الفرد ومدينته في حين أن أرسطو أهتم بالمشاركة الفردية في حياة المدينة السياسية.

4- نادى أفلاطون بحكومة الفيلسوف الذي يعلو فوق القانون وصاحب السلطة المطلقة في الجمهورية لبلوغ الدولة المثلى، لذلك قال بحكم الفلاسفة أو تفلسف الحكام. في حين نادى أرسطو بحكومة الرجل الصالح الذي يحكم وفق القانون.

5- علم السياسة عند أفلاطون قائم على الفرد. أما علم السياسة عند أرسطو فهو سلوك أخلاقي للفرد وسلوك اجتماعي للجماعة.

6- أفلاطون رفض الأسرة وقال بشيوعية المال والنساء والأبناء في الطبقة الحاكمة في الجمهورية، لأن هذه الملكية هي سبب الشرور والخلاف بين بني البشر، أما أرسطو فقد ذهب أن أساس الاجتماع الإنساني يبدأ بالأسرة وقال بالملكية الفردية فحقوق الملكية مشروعة لديه وقد انتقد أستاذه في ذلك.

7-وإن كان الاجتماع الإنســـاني قد وجِدَ لتحقيق غاية عند كلٍّ من أفلاطون وأرسطو إلا أنهما اختلفا في أساس تكوين الدولة ونشأتها حيث ذهب أفلاطون إلى القول بافتقار الإنسان الفرد وعدم قدرته على سد حاجاته بنفسه هو سبب نشــأة الدولة، لذلك فالدولة مصــطنعة، لأنها وجدت لإشــباع الحاجات، وهي عبارة عن مؤسسة تعليمية تسعى لنشر الفضيلة، في حين أن أرسطو ذهب إلى أن سـبب نشــأة الدولة هو الائتلاف الذي يبدأ بالرغبة الطبيعية بين المرأة والرجل، هذا الائتلاف أوجد ائتلافات كبرى هي القرية فالمدينة، فالدولة، لذلك فالدولة طبيعية واقعية، وقد أتخذ أرسطو من استقراء التاريخ ودراسة الدساتير والتجربة الإنسانية منهجاً للوصول إلى الدولة المثالية، وكان المنهج التاريخي الواقعي واضحاً في دراسته.

8-الهدف من الدولة عند أفلاطون تحقيق حياة فاضــلة. في حين أن الهدف من الدولة تحقيق الســـعادة عند أرســـطو، والغاية من الدولة عند أفلاطون هي تحقيق الفضيلة، من خلال أداء كلٍّ لوظيفته باعتبار التخصص، والعدالة في الدولة تقابلها العدالة في الفرد متمثلة في سيادة مبدأ الاعتدال وضبط النفس في الجمهورية. أما الغاية من الدولة عند أرســطو فهي تحقيق الســعادة للفرد والجماعة، وهي غاية سياسية أخلاقية.

9- نزع أفلاطون صــفة المواطنة ممن لا يكون من أب وأم يونانيين. في حين أن أرسطو رفض هذا المبدأ، وقال أن الحق في المشاركة السياسية هو المبدأ الأساس ليكون الفرد مواطناً في دولة المدينة.

10-استبعد أفلاطون القانون من الدولة المثالية، ونادى بأن يكون الحاكم الفيلسوف المشــرع للقانون، بما يمتلك من صــلاحيات مطلقة، وهو أكثر دراية بالقوانين لأن حكمه قائم على الحكمة الفلســفية، التي تؤهله أن يحكم وفق قانون أو

بدونه لذلك فالحاكم هو الوصـــي الدائم على الدولة وســكانها. في حين نادى أرسطو بحكومة القانون الذي يعلو الحاكم والمحكوم.

11-اختلف أفلاطون على أرســـطو حين قال بالمســـاواة بين المرأة والرجل، وأن الاختلاف بينهما في الدرجة وليس في النوع، ومنحها حق المشاركة في العمل السياسي والعسكري. في حين رفض أرسطو المساواة بينهما، ورفض مشاركتها في العمل الســياســي، وذهب إلى أن الرجال قوامون على النســاء، لأن المرأة ناقصة الأهلية مثلها مثل العبيد.

12-قال أفلاطون أن الثورة لا تحدث، بل أنه التغيير والتطور الذي يصـيب الدولة كما يصـــيب الممالك الأخرى الحية، لأن الدولة في رأيه هي كائن حي، كالحيوان والنبات والإنســـان، والقحل والجفاف الذي يصـــيب الكائنات الحية يصـيب الدولة أيضـاً. في حين ذهب أرسـطو إلي أن الثورة تحدث إذا وجدت أسبابها من فساد وغيره.

13-فلســـفة أفلاطون مثالية خيالية بدليل اعتماده على الأســـطورة في محاكاته وأمثلته، في حين أن فلســـفة أرســـطو واقعية بدليل أنه ربط أمثلته بالحقائق الواقعية وتجارب الشعوب السابقة عنه.

الخاتمـــــــة

فإنه يجب أن نضــع في اعتقادنا وعقيدتنا أن الدولة هي أســمى وأرقي واجمل صـــور التجمعات الإنســـانية، ولهذا فهي تعلو عن الفرد وعن الجماعة، والغاية منها هي حمـاية الأفراد وتحقيق الأمن والأمـان وتحقيق المســـــاواة والرفـاهيـة، والعـدالـة

الاجتماعية، والسياسية، والقانونية، وهذا ما اكتشفه الإنسان منذ ألاف السنين مع الشرقيين القدماء من صينيين وبابليين ويونان وغيرهم.

لأن الدولة قائمة على القانون من جهة والعدالة من جهة أخرى، ولأن كل دولة قائمة على القانون، وكل قانون خلق لحماية الدولة، كلاهما دعامتها الأساسية هي العدالة، لذلك فلكي توجد دولة لابد من وجود العدالة التي يحققها القانون، وما المحاولات العديدة من أحلام الفلاسفة وتقنين القانونيين، قديما ووسيطا وحديثا ومعاصرا، ما هي إلا محاولات لخلق دولة القانون والعدالة التي تعلو على الفرد والجماعة، التي تؤسس لخدمة كليهما، فلا وجود للفرد بدون الجماعة ولن تتحقق سعادة الجماعة بدون تآزر مجموع الأفراد. الدولة قامت لإشباع حاجات الأفراد لتحقيق السعادة كما قال أفلاطون، وكما قال أرسطو هي تجمعٌ الغرضُ منه تحقيق السعادة، أذن الغاية القصوى للدولة في كل زمان تحقيق السعادة للفرد والجماعة، وإن اختلفت الأسس التي قامت عليها الدول، والقواعد المنظمة لها،وإن اختلفت الأنظمة السياسية وظهر التفاوت بين البشر في الاستحقاق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لأن طبيعة الحياة الإنسانية قائمة على التنوع والاختلاف،إلاَّ أنها كلها تسعى إلى إيجاد دولة القانون المكتفية السعيدة القائمة على العدالة، وما كانت حكمة الصينين وصوفية الهنود وقانونية حمورابي وطغيان فرعون،إلاَّ شاهداً حياً وحقيقياً على رغبة الإنسان وسعيه إلى إيجاد دولة يرضيها أن تكون هي الحامي من طغيان الطغاة وجبروت المتجبرين، وما صراع سقراط مع السوفسطائيين، ومثالية أفلاطون وواقعية أرسطو كل حسب فلسفته،إلاَّ رغبةً منهم في إيجاد الدولة القائمة على التدوال والتناوب، الدولة التي هي في أشعار هوميروس وهزيود وأساطير اليونان، الدولة التي ما فتئ الإنسان يبحث عنها ومازال وسيظل يبحث عن أداة للحكم يرضي عنها، وما الصراع – العربي المعاصر في الربيع العربي إلاَّ دليل على حلم الإنسان وبحثه عن مدينة قد تكون فاضلة مثالية أو فاضلة واقعية تحقق أحلامه وطموحه وتوقعاته.

لو أننا نريد معرفة السمات المركزية والأساسية لدولة المدينة اليونانية، لعرفنا وكما أسلفنا أنها ترتكز على المساحة الصغيرة في الأرض، والعدد القليل من البشر فالمدينة (polis) اليونانية تختلف عن المدينة في هذا الزمان من حيث مساحة الأرض وعدد السكان، كانت هذه الدولة رقعة صغيرة ومحددة قائمة على الزراعة بقصد الاكتفاء الذاتي، كما أنها تألفت من الأحرار والعبيد والغرباء، ولا يكتسب حق المواطنة فيها إلاَّ الأحرار، وهم أكفاء في ممارسة السلطة السياسية والمواطنة صفة وراثية في الأغلب.

كانت النساء مثلها مثل العبيد في الأغلب أيضاً، ما عدا وجهة نظر أفلاطون الذي ساوى بين المرأة والرجل، ورأي أن الاختلاف بينهما في الدرجة وليس في النوع، وكانت دولة المدينة وثيقة الأواصر، لأنها متحدة اجتماعياً لأن المواطنين يمارسون السلطة السياسية والحرية الفكرية وحكم القانون، وكان يحكم هذا النظام نظاماً عاماً قائماً على المثل والقيم الأخلاقية العليا، مؤيداً بالفكر السياسي ومحمياً بحكم القانون، هذا ما وفر لأثينا العيش تحت النظام الديمقراطي المباشر، وخلق عندهم انسجاما بين القانون الطبيعي والفكري، هذا ما هو موجود في فلسفة كل من، سقراط، أفلاطون، وأرسطو، وإن عارض هذا الرأي السوفسطائيونالذين أعلوا من شأن القانون الطبيعي، ورفضوا القانون الوضعي واعتقدوا أنه حيلة الضعفاء ووسيلتهم.

إيمان اليوناني بالحرية، وحبه لمدينته، واحترامه للقانون، لا تتعارض مع موقف الفرد من نفسه، وإن كان الفرد سابق للدولة من ناحية الوجود الفعلي إلاَّ أن الدولة سابقة في الوجود من حيث المنطق، لذلك كان وجود الدولة وأهميتها قبل وجود الفرد، لهذا رأي نقاد الفلسفة المثالية اليونانية مع سقراط وأفلاطون وأرسطو أنهم جعلوا الفرد عبداً وخادما للدولة، هدف الدولة هي تحقيق السعادة الفردية التي لا تتأتىإلا بالاجتماع البشري، سوى كان الغرض إشباع الحاجات الفردية مع أفلاطون، أو الائتلاف والاجتماع الإنساني عند أرسطو، وحقوق الفرد في هذه الدولة مرتبطة

بمكانته الاجتماعية والوظيفية، باعتبار أن الدولة طبقية ووظيفية، والفضـــيلة الحقيقية هي في التزام كل فرد بوظيفتـه، التي جبلتـه الطبيعـة عليهـا، والعدالـة هنـاك لم تكن تعني المســـاواة في الحقوق والواجبات كما هو الحال في الفكر الحديث والمعاصـــر، بعد الثورة الفرنسية، بل أن العدالة هي أن يؤدي كلٌّ ما عليه من التزام وظيفي، ولهذا لم يكن نظام الرق مرفوضـــاً لديهم ولم يعتبر عيباً فكرياً أو أخلاقياً بل حقيقة واقعية مقبولة عند الجميع، وإن طالب البعض منهم المعاملة الحســـنة للعبيد، لهذا فأصـــل التفاوت بين البشر يعود إلي قواعد خلقتها الطبيعة، فالطبقة العليا الأرستقراطية للحكم والطبقة الدنيا للطاعة، وهذا لا خلاف عليه.

وما سـلبية الإتجاهالسـوفسـطائي وصـدامه مع ايجابية الفكر السـقراطي لخير دليل على أهمية الإنسـان، الم ينتزع السـوفسـطائيون الفلسـفة من المادة ليكن محورها الإنسان، ألم يُقال أن سقراطاًأنزل الفلسفة من السماء إلي الأرض عندما أهتم بقضـايا الأخلاق والفضـيلة عندما أصـبح المحور الفرد وعلاقته بالآخرين،ألم يكن شـعار دلفي "أعرف نفسـك" خير دليل علي هبوط الفلسـفة من السـماء إلى الأرض، أعرف نفسـك في كل زمان ومكان لأن المفاهيم مختلفةٌ والأديان مختلفة والأنظمة مختلفة.

لهذا فالصـــراع الذي هو ســـمة الحياة البشـــرية والاختلاف والتنوع، هو ســـبب اختلاف الأنظمة السياسية وتعددها، والصراع بين العبد والسيد هو صراع أبدي، قائم مادامت البشـرية قائمة، هو سـبب وجود الدول وسـبب فنائها، وإن تغيّر مفهوم العبد بفعل المواثيق الدولية وإن أدعى الســاســـة أن العبيد لا وجود لهم،إلا أن جدلية وجود الدولة قائمة على جدلية هذا الصـراع، وأن التغيير الحاصـل بين عبيد السـخرة وعبيد الأجرة، بين أن يكون الفرد أجيراً للســـيد أو أجيراً للدولة، فهم في كل الأحوال عبيد بمصـطلح راقي معاصـر وحديث، وما الصـراع الذي كان بين الرأسـمالية والاشـتراكية الشـــيوعية إلاَّ تأكيداً على وجود هذا الصـــراع، وتأكيداً لوجود العبيد في كل زمان ومكان، وإن اختلف مصـطلح العبد إلاَّ في حقيقة الامر لكل زمانا عبيده، وأن اعتقدنا

أن العبيد لم يعد لهم وجودٌ،إلاَّ أنه في حقيقة الأمر الأجير عبد للسيد أو للدولة حسب نوع النظـام مـادام رب العمـل يتحكم في هـذا الفرد وفي حـاجـاتـه، وأن اختلاف المصـطلحات لا يعني اختلاف الأدوار، وكما أن العبد كان قينيه إذا أمر فيؤتمر بقوة العصـــا أو الســـيف أو البندقية أو المدفع أو الدبابة حســـب زمانه وحســـب القوة المســـيطرة،إلاَّ أن الصـــراع أبديٌ بين هؤلاء وأولئك، لأن ســـبب كل ذلك هو التفاوت الحقيقي والموجود بين البشـر، فالتغيير الحاصـل في المصـطلح لا يعني أن الحقائق غير موجودة بالدولة وهي أعلى نقطة في هرم الوعي البشري، وهذا الهرم تبني قاعدته على الدستور والقانون والعدالة الاجتماعية والسياسية، وما لم تُحقق الدولة هذه العدالة فأنها ســـتكون في مهب الريح، ريح التغيير والثورة التي قال بها أرســـطو منذ ألاف السنين، وهذا ما نعايشه كواقع سياسي عربي معاصر في الثورات التي عرفت بالربيع العربي، فلو كنا اعتمدنا على الدولة الواعية التي يكون الدســـتور قانونها، ووضـــعنا اعتباراً لتفاوت القدرات بين البشـــر وكان المؤهل وصـــاحب القدرة بلغة أفلاطون الفيلســـوف وبلغة أرســـطو رجل الدولة، الذي تكون القيم الأخلاقية هي منبع الفكر السياسي لديه لكنا في غني على كل تغيير ولا كان الأجدر هو صاحب السلطة، لأن السـياسـة بدون أخلاق وقيم وبدون دسـتور تنظم من خلاله هذه القيم، لن تكون هناك دولة بل هي شيء أشبه بالثكنات العسكرية، لذلك فدولة القانون المحققة للعدالة والتي يحميها المواطن بحبه وتفانيه في خدمتها هي الدولة الحقيقية التي لابد أن نسـعى إلى إيجادها وبنائها لا عن طريق أحلام الفلاسـفة بل عن طريق واقعية السـياسـيين الذين يُوكلون بتأسيس الدول.

لو أننا عدنا للإجابات على تســـاؤلاتنا التي طرحناها في مقدمة بحثنا والتي مثلت الإشكال لدينا لكانت الإجابة على النحو التالي.. هل أساس نشأة المجتمع في نظر أفلاطون وأرســـطو واحدة؟ وما هو الســـبيل لتحقيق مبدأ التعادل والتوازن في المدينة الدولة ؟ للإجابة على هذا التساؤل وبعد الاستقصاء والبحث والدراسة فإن رأي

كل من أفلاطون وأرسطو في أن الغاية تحقيق السعادة للفرد والجماعة،إلاَّ أن الأساس الذي يؤدي إلي نشـــأة الدولة ووجودها عند كليهما مختلفاً، فأفلاطون يري أن الدولة نشأة من خلال الفرد، الذي يسعى إلى سد احتياجاته وإشباعها، ويتم ذلك بأن يؤدي كل فرد العمل الذي أهلته الطبيعة له، في حين أن أرسطو رأي أن الأسرة هي الخلية الأولي التي يتم فيها الائتلاف بين المرأة والرجل بغية التناسـل، وهذه الرغبة الطبيعية هي التي خلقت الدولة، وحدوث الدولة كان بشكل تلقائي وطبيعي،ومن هذا الائتلاف الصـــغير وجدت الائتلافات الكبرى من القرية إلى الدولة، وحدوث التوازن بين القوي في هذه الدولة، والتعادل ينتج على التزام كل فرد بأداء عمله الذي جبلته عليه الطبيعة، وهذه هي الفضيلة الحقيقية للفرد وللجماعة.

أما التســـاؤل الثاني...كيف يمكننا تحقيق العدالة عند كل من أفلاطون وأرسطو، وهل إتفقا في موقفهما أم اختلافا؟

ذهب أفلاطون إلي أن هناك نوعان من العدالة عدالة، في الفرد وعدالة في الدولة وهما ليســتا مختلفتان، لأن الفرد دولة كبيرة، والدولة فرد صــغير، فالعدالة في الفرد تكون بسيطرة الجزء العاقل من خلال الحكمة على الجزء الغضبى والشهواني في النفس فتنتج الشجاعة والعفة، كذلك في الدولة تكون السيطرة والحكمة من خلال الحاكم الفيلسوف الذي ينشئ القانون، والحماية للشجاعة التي تمتلك القوة الجسدية والروح الغضبية العالية التي تسيطر عليها فضيلة الشجاعة والحياة واستمرارها وبقائها تخلقه القوة الشهوانية التي عليها الإنتاج، وتسيطر عليها فضيلة العفة، ولأن أفلاطون ذهب إلى أن المجتمع نشأ لسد حاجتنا الطبيعة التي منها القوت والملبس والمسكن، لأن القوت قوام حياتنا، و المســـكن مســـتقرنا ومقامنا، والملبس هو الحامي من برد الشتاء وحر الصيف، هذا المنشئ لسد حاجتنا يقضي بتقسيم العمل فيما بيننا كل حسب إختصاصه،وسد حاجتنا محددٌ فالمسكن يوفره البناء، والكساء يوفره الخياط، والحذاء يوفره الإسكافي، والغذاء يوفره المزارع، وهنا تتحقق الفضيلة والعدالة والسعادة،

فهذا مجتمع متكامل فاضل وعادل وسعيد، وهنا أيضاً نخلق التوازن والتعادل، فالعدالة تتحقق بالتزام الكل بوظيفته التي أهلته الطبيعة لها، والمواطن هو ابن الوالدين اليونانيين الذي يؤهله أصله وعنصره لقيادة الدولة والمشاركة في الحياة السياسية، والعمال طبقة أدني عليها العمل لتحقيق الاكتفاء الذاتي لمجتمع المدينة الدولة، والعبيد أداة وقنيية للعمل المنزلي، والتجار هم الأجانب المقيمون في المدينة وليس لهم إلاَّ بعض الحقوق القانونية التي تحمي تجارتهم داخل أروقة المحاكم.

أما عند أرسطو، فإن الاجتماع الحاصل أساسه الرغبة الطبيعية، عند المرأة والرجل في التناسل مثله في ذلك كمثل الممالك الأخرى من حيوان ونبات مما خلق الأسرة التي تتشابه مع هذه الممالك، وأن اختلفت مملكة البشر باللغة التي يعبر بها الفرد على الجور والظلم والفرح والسعادة، هذه الأسرة كونت قرية خلقت دولة، هذه الدولة قائمة على الأخلاق الاجتماعية التي خلقت الدولة السياسية، وكما يربط أفلاطون الدولة بالأخلاق في سيطرة القوة العقلية في النفس البشرية على الغضبية والشهوانية، ولهذا فإن الحكمة والشجاعة والعفة هي في الاعتدال الأخلاقي وفي سيطرة الأعلى على الأدنى، كذلك ترتبط الأخلاق بالسياسة.

كذلك ربط أرسطو السياسة بالأخلاق لإحداث التوازن بين الطبقات الاجتماعية، وما قول أرسطو بالاستحقاق والجدارة كل حسب إمكانياته الطبيعية إلاَّ لخلق هذا التوازن والتعادل بين الجميع، في هذا التجمع الذي بدأ بعلاقة العبد بالسيد والمرأة بالرجل، ومن لم يكن ميالاً لهذا الاجتماع أما أن يكون متوحشاً، أو فوق مستوى البشر، أي بهيمة أو إله.

الدولة عند أفلاطون وأرسطو أسمي من الفرد وأسمي من العائلة، وإن وجدا قبلها واقعيا،إلاَّ أنها منطقيا سابقة عليهما، لأن الكل أسمى من الجزء وإذا فسد الجزء فسد الكل، هذه القيمة التي أعطاها كل من أفلاطون وأرسطو للدولة دلالة على حب اليوناني لهذه الدولة والذود عنها بكل ما يملك، حتى وإن أُنتقدَ كلاهما في أنهما جعلا

الفرد عبدا للدولة،إلاَّ أننا لا نختلف معهما في أن الدولة تسبق الفرد في الأهمية، واليد إذا فصلت على الجسد بلا فائدة، على حد تعبير أفلاطون وأرسطو.

كما أن الإنســـان ســـيد الحيوانات وأرقها بالأخلاق والقانون،إلاَّ أنه أردءها وأسوأها بلا قوانين، ولا يمكن أن تتحقق العدالة والفضيلة والقانون خارج الدولة، ولهذا كان القانون سيد الجميع وفوق الجميع، حكاما ومحكومين عند كلٍّ من أفلاطون الذي راى في البداية أن الفيلسوف صانع القانون ومنفذه وسلطته تعلو القانون، ليعود ويقرُّ أن القانون فوق الجميع وسيد الجميع، وهنا إتفق أفلاطون مع تلميذه أرسطو، ورأيا أن الدولة قائمة على الدستور و تأسست على السلطات الثلاث، الهيئة التشريعية، والهيئة التنفيذية، والهيئة القضائية، وإن كان من الصعب القول أو التأكيد أن الفكر السياسي اليوناني نادى بالفصل بين هذه السلطات، لأنه لا يمكننا الجزم أن الفكر هناك وفي تلك الفترة قد وصل إلي هذا المنحى المتقدم،إلاَّ أن هذه الدولة من أفضل الدول، واعتقد أن هذا لا يمكن أن يتحقق إلاَّ إذا جمعت الدولة بين قوة القانون في النظام الملكي، وحرية الرأي في النظام الديمقراطي، وأن الدول إذا أريد لها البقاء لا بدا أن تجمع بين قوة القانون وحرية الرأي، لأنه وحســـب وجهة نظر أفلاطون أن الدول لابد لها أن تجمع بين هاتين الدولتين، كما يمكننا أن نلاحظ أن العديد من الأصوات في الدول العربية بعد الربيع العربي، ومن بينها ليبيا تنادي بعودة الملكية، التي تجمع بين حكم القانون لأنها دستورية وحرية الرأي الديمقراطي، وتعتبر الملكية أفضل الأنظمة إذا كانت كلها صالحة، في حين تعتبر الديمقراطية أفضل الأنظمة إذا كانت كلها فاسدة، وأهمية القانون في كل دولة يعود إلي أنها قاعدتها وأداتها التي تبني عليها، فالدولة بلا دســـتور هي دولةٌ مضـــيعةٌ لحقوق مواطنيها، كأفراد أو كجماعات والقوانين التي يحاكيها الدستور هي الحامي للفرد والجماعة داخل الدولة.

نمهر هذه الخاتمة بالإجابة على التســـاؤل الأخير الذي طرحناه وهو...ما الأسباب التي تجعل الفلاسفة يهربون إلى عالم الخيال ؟ويبتدعون جمهوريات فاضلة لا يمكن تحقيقها ؟ إذا ما هرب المفكر من واقعه دليلاً على أن الواقع فاســـدٌ، وهو

يرغب في إصـــلاحه كما فعل أفلاطون في جمهوريته الفاضـــلة، وإن أقرَّ أنها غير ممكنة التحقيق وأســـتبدلها بنوع أخر من الدول الممكنة التحقيق، وما هروبه إلي سيرقوصه ومحاولة تطبيق لأفكاره هناك إلاَّ فراراً من هذا الواقع الفاسد، مع أنه فشل هناك أيضـــاً، لهذا فأن اليوتيوبيات هي جمهوريات فاضـــلة نحلم بها ولكن يصـــعب تحقيقها على أرض الواقع وهذا ما أكتشـــفه أفلاطون في شـــيخوخته، وعدل عنه إلي فكر واقعي منتج، وأتجه في كتاباته المتأخرة إلى الواقعية، وأخذ تلميذه أرســـطو هذا المنحى أيضـاً في كتاباته، ولو أن أفلاطون في اعتقادي كتب في فترة شـيخوخته بعد أن اكتسـب خبرة السـنين بالترحال كما فعل أرسـطو لما كتب الجمهورية الفاضـلة بل اقتصـــرت كتاباته على الواقعية في رجل الدولة والقوانين ولكناحرمنا من هذه الرائعة من روائع الفكر الإنساني.

أيضـاً في اعتقادي لو أن أرسـطو كتب في شـبابه لكتب مثل أسـتاذه جمهورية فاضـــلة، على غرار جمهورية أفلاطون، وهذا يعود إلى أن مرحلة الشـــباب هي فترة الأحلام الكبيرة والعملاقة في حياة كل مفكر وفيلسوف، ولكن حنكة السنيين والدروس المسـتفادة من تجارب السـنين والشـعوب هي التي تخلق الواقعية في الفكر وفي الحياة ، وكلما كبرالإنسـان ضـعف النظر وأتضـحت الرؤية على حد قول التعبير الاجتماعي الساخر.

نامل من خلال هذه الدراسـة وما طرحتها، أن يأخذ الفكر السـياسـي حقه من الدراســـةوالتمحيص، من قبل الباحثين،وأن يكون الإهتمام أكثر بالبحوث في المجال السياسي، لأننا نمارس السياسة في أدق تفاصيل حياتنا اليومية ولأن السياسة ضرورة وليست ترفاًللنخبة ،حتى نواكب العصر، فنحن سياسيون في بيوتنا وفي مدارسنا وفي جامعاتنا، وأصـبحت السياسـة معطى يومي في حياتنا. كما نأمل أن نؤسـس لمجتمع النخبةلأننا نفتقر له في حياتنا الاجتماعية والسـياسـية والفكرية، كذلك نأمل من خلال هذه الدراسة وما طرحته أيضاً أن تضيف هذا الجهد المتواضع إلى نهر المعرفة الذي

لا ينضـب ويكفينا من الجهد والتعب ما توصـلنا إليه في هذه الاطروحة والتي نتمنى أن تنال رضى اساتذتنا.

وأخيرا كما يقول د. ميلود المهذبي استاذ القانون في الجامعات الليبية وراء كل مؤلف عقلاً يحاور عقولاً وأنا أقول وراء كل عقل باحث عقولاً تحاوره على أمل الوصول إلى نتائج متوافقة تضاف إلى الياذة الفكر اليوناني.

تم بحمد الله بتاريخ 2021/7/7م

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة الدولة بين المثالية والواقعية (أفلاطون وأرسطو أنموذجاً)

الرسالة من أربعة فصول، كل فصل يتكون من ثلاثة مباحث،ما عدا الفصل الرابع،لأنه فصل مقارن مع مقدمة وخاتمة وفهرسةٍ موضوعاتٍ وفهرسةٍ للمصادر والمراجع.

المقدمة: تتناول مشكلة البحث المتمثلة في السؤال: ما أهمية الدولة،العدالة،القانون في حياة الفرد والمجتمع ؟

أهمية الدراسة: إننا إذا نخضع هذا الموضوع للدراسة والبحث والتمحيص والمقاربة،لأجل معرفة مدى فاعلية عقل المفكر مع الظروف التي يعيشها المجتمع، مع أن هذه الأفكار صادرة من عقل المفكر،ولكنها تؤكد مدى تفاعله مع المجتمع الذي يعيش فيه، لأن ممارسة الفعل السياسي لا تتم إلاّ في أطار المجتمع الذي يتفاعل فيه الأفراد مع بعضهم البعض،لهذا درسنا الفكر السياسي في تلك الحقبة،مع فيلسوفين كان أحدهما مثالياً وهو أفلاطون، والآخر كان واقعياً وهو أرسطو، لنتعرف على خصائص هذا المجتمع ومميزاته من خلال فلاسفته وآرائهم، ولندرس مفهوم الدولة،العدالة،القانون،والمواطنة في أطار دولة المدينة اليونانية.

لأن مبررات وجود المجتمع السياسي وشرعية السلطة فيه والحقوق الطبيعية للأفراد يتطلب وجود الدولة، فلا يمكننا تصور دولة بلا سلطة وسلطة بلا قانون وقانون بلا شرعية وشرعية بدون وجود حقوق طبيعية،ولا يتم تحقيق هذا بدون وجود عدالة، كل هذا لاحظناه من خلال كتابات الفيلسوفين أفلاطون وأرسطو، ومن خلال مجموعة من الأسئلة المطروحة.

حدود الدراسة:الدراسة محدودة في فلسفة أفلاطون وأرسطو السياسية،مع استعراض بعض الآراء المؤثرة والمتأثرة بهما، من السابقين واللاحقين لهما.

المنهج المستخدم: هو المنهج التحليلي النقدي المقارن.

تقسيمات الدراسة: قسمت هذه الدراسة إلي أربعة فصول،لكل فصل ثلاثة مباحث عدا الفصل الرابع وهو الختامي لأنه فصل مقارن تمت فيه المقارنة بين أفلاطون وأرسطو ونقاط الإتفاق والاختلاف بينهما.

ففي الفصل الأول: والذي عنوانه،ملامح الفكر السياسي في بلاد اليونان،كان المبحث الأول بعنوان مقومات قيام الدولة والأسس التي تقوم عليها،وهو شقان،المقومات المادية من شعب،وإقليم، وسلطة سياسية وأخضعت للدراسة،ثم انتقلنا إلي المقومات القانونية من سيادة واعتراف دولي وعدم تدخل،أما المبحث الثاني فتناولنا فيه نظريات نشأة الدولة والمتمثلة في النظريات الثيوقراطية التي أرجعت نشأة الدولة إلي أساس ديني، والنظريات الاجتماعية التي أرجعت نشأة الدولة إلي أساس اجتماعي،والنظريات العقدية التي أرجعت نشأة الدولة إلي أساس تعاقدي،حيث إتفق البشر على إنشاء حالة من التعايش السلمي وفق عقد اجتماعي بينهم،مثل هذه النظريات توماس هوبز وجون لوك وجان جاك رووسو، أما المبحث الثالث فكان يتناول الفكر الفلسفي والسياسي السابق على أفلاطون وأرسطو من خلال الأسطورة كمرحلة أولي في التفكير اليوناني،مثلتها مجموعة من أشعار هوميروس وهزيود وأفكار الأورفية

وغيرها،ومرحلة النضـــج وربيع الفكر اليوناني،ثم مرحلة الانحدار والانحلال مع المدارس المتأخرة الرواقية والأبيقورية وغيرها.

الفصل الثاني تناول فلسفة أفلاطون، وكان عنوانه مدينة أفلاطون السياسية،قسم إلي ثلاثة مباحث الأول عنوانه أفلاطون حياته وأثرها في فكره، تناول مولده واسرته وبيئته ومنهجه،وأهم مؤلفاته ومماته، الفصـــل الثاني تناول تطوره الفكري من خلال كتاباته الســـياســـية الجمهورية رجل الدولة والقوانين،طرح فيها عدة مفاهيم كالمواطنة، العدالة،الدولة،والقانون،أما المبحث الثالث فقد تناول الدولة تكوينها وحق الثورة عليها.

الفصل الثالث: تناول فلسفة أرسطو،وكان عنوانه، مدينة أرسطو السياسية، قسم إلي ثلاثة مباحث، الأول عنوانه،أرسطو حياته وأثرها في فكره،تناول مولده واسرته وبيئته ومنهجه،وأهم مؤلفاته ومماته،الفصل الثاني تناول فلسفته السياسية من خلال كتابه السياسيات،وبعض آراءه الأخلاقية من كتابه علم الأخلاق إلي نيقوماخوس،وطرح فيه أرائه في الدولة والعدالة والقانون وحق المواطنة،أما المبحث الثالث فقد تناول الدولة،تكوينها وحق الثورة عليها.

الفصل الرابع: وهو الفصل الختامي وعنوانه، مقارنة بين أفلاطون وأرسطو،تناول أهم نقاط الإتفاق والاختلاف بين أفلاطون وأرسطو .

ثم الخاتمة التي طرح فيها رأي الباحثة،والذي لم يخرج عن مجموع قراءتها ومدى تأثرها بما قرأت.

ثم قائمة المصادر والمراجع.

والله ولي التوفيق

RESEARCH SUMMARY

The title of the research is the state between idealism and realism,(plato and Aristotle as model)

The thesis consists of our chapters , each chapter consists of three sections, except for the fourth chapter because it is acomparatyve chapter with an introduction and conclusion, indexing topics and indexing sources and references.

The introduction: deals with the research problem represented in the question :what is the importance of the state, justice and law in the life of the individual and society?

The importance of the study: If we subject this topic to study, research , scrutiny and approach in order to know the extent of the effectiveness of the thinker,s mind with the conditions in which society lives , Although these thoughts emanate from the thinkers mind, But it confirms the extent of his interaction with the society in which he lives , because the practice of political actioncan only take place within the context of society in which he interacts to be alone with each other That is why we studied political thought in that era whit two philosophers, one of them was antirealist, and he is Aristotle let us learn about the characteristics and advantages of this society through the opinions of its philosophers and study the concept of the state ,justice ,law , and citizenship whiten the framework of the Greek city-state.

Because the justification for the existence of a political community, the legitimacy of power in it, and the natural rights of individuals, require the existence of the state , We cannot imagine a state without authority and authority without law and law without legitimacy and legitimacy without the existence of natural rights ,This is not achieved without justice , we have noted all this through the writings of the philosophers plato and Aristotle ,And through a group of questions raised.

The limits of the study:The study is limited in the political philosophy of plato and Aristotle, with a review of some opinions influencing and influencing some of us.

The method used is the analytical and comparative critical approach.

Divisions of the research Idivided my father into four chapters for eachchapter three section except for the foruth chapter ,which is the finl ,because it is a comparative comparison between plato and Aristotle and the points of agreement and difference petween them in the first chapter , which is entitled features of philosophical Thought in the Countrise of Greece , the first topic was entitled the foundetions of the state and the foundations upon which it is based, it is the two partsof the material constituents of a peole, a region, and a poiticalauthority,which were subject to study ,Then we moved to the legal principles of sovereignty, internotinal recognition, and non-interference, as for the second topic , we dealt with the theories of the emergence of the state represented in theocratic theories that attributed the emergence of the state to a religious basis , and the social theories that traced the emergence of the state to a social basis , and the doctrinal theories that traced back the emergence of the state Abi basis recursive , hadith Human beings agreed to establish a state of peaceful coexistence according to a social norm between them, Such theories are Thomas Hobbes ,john Locke , and jean Jacques Rousseau.

As for the third topic , it dealt with political thought before plato and Aristotle through myth as a preliminary stage in Greek thought it iscontaminated by a collection of Homer and Hesiod,s poems , and orphic ideas and others , and the stage of maturity and the spring of Greek , thought thenthe stage of regression and dissolution with high-end late schools, icons, and others.

The second chapter deals with plato,sphlitical city , My father divided three sections , the first is entitled plato , his life and its impact on

his thought,he dealt with his birth, his family ,his environment, his method,and his most important dooksanddeath, the second topic deals with his intellectual development through his republican political writings, the stateman and the laws ,he presented several concepts such as citizenship, justice ,the state, and law, As for the third topic, it dealt with the state,s formation and the right to revolt against it.

The third chapter deals with the political city of Aristotle My father divided three section , the first is entitled Aristotle ,his life and its impact on his thought, he dealt with his birth ,his family ,his environment, his method, and his most important books anddeath, the second topic deals with his political philosophy through his political writings, including her book and Ethics Nicokhomas, in which he presented his opinion A justice ,the state, and law, As for the third topic, it dealt with the state,s formation and the right to revolt against it.

The fourth chapter ,which is the concluding,is titled A Comparison detweenplato and Aristotle Addressing the most important points of agreement and difference between plato and Aristotle

Then the coclusino in which the researcher,s opinion was presented,which did not deviate from her reading group and the extent of her influence on what she read.

Then a list of sources and references.

God grants success

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم برواية قالون عن نافع

ثانياً: المصادر

1. أبو نصر الفارابي:

_____:"فصـــول منتزعـة "، تقـديم فوزي متري نجـار، ط: 2، دار المشرق، بيروت، 1993.

_____: "كتاب الجمع بين رأي الحكمين"، ط:4، دار المشرق بيروت، 1986.

_____: "كتاب السياسة المدنية"، تقديم فوري متري نجار، ط:2، دار المشرق، بيروت، 1993.

_____: أراء أهل المدينة الفاضـلة، تحقيق البير نصـر نادر، ط:3، دار الشرق، بيروت، 1966.

2. أرسطو طاليس:

_____:"نظام الأثنين"، ترجمة طه حسين، (لا.ط)، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2014.

_____:" السياسيات" نقلها من الأصل اليوناني الأب أوغسطين بربارة، اللجنة الدولية لترجمة الروئع الإنسانية، بيروت، 1957.

_____:"الأخلاق" ترجمة أسـحق بن حنين، تحقيق عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1979.

_____: "الخطابة"، الترجمة العربية القديمة عبد الرحمن بدوي، دار القلم، بيروت، 1979.

_____: "السـياسـة"ترجمة من اليونانية بارتلمي سـانتهلير، نقلهإلىالعربيةأحمدلطفيالسيد، ط:1، المركزالعربيللأبحاثودراسةالسياسيات، القاهرة، عنالمركزبيروت،2016.

_____:"الكون والفساد "، ترجمة أحمد لطفي السيد (لا.ط)، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2013.

_____:"سر الأسرار السياسة والفراسة في تدبير الرئاسة"، ترجمة يحنا ابن البطريق، تقديم سامي سلمان الأعور، ط1، دار العلوم العربية، بيروت، 1995.

_____: "علم الأخلاق إلي نيقوماخوس" ترجمة عن اليونانية بارتلميسانتهلير، نقله إلى العربية أحمد لطفي السيد، مطبعة دار الكتاب المصرية، القاهرة، 1924.

3. أفلاطون:

_____:"الجمهورية"، ترجمة حنا خباز، (لا.ط) دار الكتاب العربي، بيروت.

_____: "الجمهورية"، ترجمة شوقي تمراز(لا.ط) الأهلية، بيروت، 1994.

_____: "محاورة هيبياسالصغري"، ترجمة عبد العال عبد الرحمن عبد العال، (بات)، دار الوفاء، الإسكندرية، 2003.

_____: القوانين وترجمة عن اليونانية تيلور، نقلها إلى العربية محمد حسن ظاظا، الهيئة المصرية للكتاب، 1986.

_____: برتاجوراس، ترجمة عزت قرني، (لا.ط)، دار قباء، القاهرة، 2001.

_____: محاورات أفلاطون، ترجمة زكي نجيب، (لا.ط) مكتبة الأسرة القاهرة، 2001.

_____: في الفضيلة (محاورة مينون)، ترجمة عزت قرني، (لا.ط)، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001م.

4. برتراند رسل، تاريخ الفلسفة الغربية، تر: زكي نجيب، ج1، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1995م.
5. توماسمور ،يوتوبيا ،ترجمةانجيلبطرسسمعان،ط:2، الهيئةالمصريةالعامةللكتاب، 1987م.
6. توماس هوبز: "اللفياتان"، ترجمة ديانا حرب، ط:1 هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، 2011.
7. جان جاك روسو:

_____:"أصل التفاوت "، ترجمة عادل زعيتر مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2013.

_____: "العقد الإجتماعي "ترجمة عادل زعيتر (لا.ط)، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2012.

8. _____: "العقد الإجتماعي "ترجمة عادل زعيتر، (بت)، مؤسسة هنداوي القاهرة، 2012.
9. فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، ط:1، مركز الإهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993م.
10. فردريك نيتشه: "الفلسفة في العصر المأساوي الأغريقي" تقديم ميشال فاكو، ترجمة سهيل العش، ط:2، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1982.
11. مونتيسيكو: "روح الشرائع "، ترجمة عادل زعيتر، (لا.ط)، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2010.
12. نيقولا ميكيافيللي:"الأمير "، ترجمة خيري حماد، (لا.ط)، دار الأفاق الجديد، المغرب، 1991 .

13. هوميروس:

_____:"الإليادة "، ترجمة سليمان البستاني، (ب، ت)، دار كلمات عربية، مصر، 2011.

_____:"الأوديسة"، ترجمة دريني، ط1، دار التنوير، بيروت، 2013.

14. هيجل، أصول فلسفة الحق، ترجمة إمام عبدالفتاح إمام، ج1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م.

15. ويل ديورانت: قصة الفلسفة، تر عادل عبدالسيد أحمد، دار العلم للجميع، (ب.ت).

ثالثاً: المراجع

1-أحمد إبراهيم وطارق المجدوب: "تاريخ النظم القانونية والاجتماعية "، منشورات الحلبي، بيروت، 2003.

2-أحمد أمين: "كتاب الأخلاق "، ط1، دار العلم العربي، القاهرة 2012.

3-أحمد شحلان: "الضروري في السياسة مختصر كتاب السياسة لأفلاطون"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

4-أحمد محمود صبحي وصفاء عبدالسلام جعفر، فلسفة الحضارة، دار المعرفة الجامعية، 2000م.

5-أميرة حلمي مطر: "الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها "، دار قباء، القاهرة، 1998.

6-أندروفنسنت،نظرياتالدولة،ترجمةمالكأبوشهيوه،ومحمودخلف،ط:1، دارالجيل،بيروت، 1997م.

7-أي أف بستون: "محكمة سقراط "، ترجمة نسيم مجلي، ط: 1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002.

8-إمام عبد الفتاح إمام: " الأخلاق والسياسة "، المجلس الأعلي للثقافة، القاهرة، 2002.

9- إنتصار ميلود دباب: "فلسفة أفلاطون أصولها نظرياتها " دار شموع الثقافة، الزاوية، 2006.

10-أنتوني جوتليب: "حلم العقل تاريخ الفلسفة من العصر اليوناني إلي عصر النهضة "، ترجمة محمد طلبة نصار، ط:1، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2015.

11- إيفان ستريفسكي: " إشكالية الفصل بين الدين والسياسة "، ترجمة عبد الرحمن مجدي، ط1، مؤسسة هنداوي، القاهرة 2016.

12- جعفر عبد المهدي صاحب: "في فلسفة السياسة منذ العصور القديمة حتى الثورة الفرنسية "، ط:1، دار النخلة، طرابلس، 1997.

13- جميل صليبا: "من أفلاطون إلي ابن سيناء"، (لا.ط)، دار الأندلس، بيروت، 1951.

14- جود: "فصول في الفلسفة "تر: عطية محمود وماهر كامل، مكتبة الاسرة، القاهرة، 2004.

15- جورج زيناتي: " رحلات داخل الفلسفة الغربية"، ط: 1، دار المنتخب العربي، بيروت، 1993.

16- جورجسباين،تطورالفكرالسياسي،تر: جلالالعمروس،ج1، ج4، دارالمعارف،القاهرة، 1963م.

17- جون دن: "مقدمة قصيرة جدا جون لوك"، تر: فائق جرجس حنا، ط:1، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2004.

18- جيمس فينيكانااليسوعي: "أفلاطون سيرته، أثاره ومذهبه" ط:1، دار المشرق، بيروت، 1991.

19- حاتم النقاطي: "مفهوم المدينة في كتاب السياسة لأرسطو"، ط1، دار الحوار، اللادقية، 1995.

20- حربي عباس عطيو محمود

_____: الفلسفة اليونانية من مرحلة الأسطورة إلى أفلاطون، ج1، (لا.ط)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998م.

_____: ملامح الفكر الفلسفي عند اليونان، (لا.ط)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997م.

_____: نصوص مختارة في الفلسفة اليونانية، (لا.ط)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998م.

21- حسام محي الدين الألوسي، بواكير الفلسفة قبل طاليس، ط:3، دار الشؤون الثقافية العامة، 1986م.

22- سلامة موسي: "أحلام الفلاسفة "، مؤسسة هنداوي، القاهرة 2013 .

23- سليمان صالح الغويل، الدولة القومية، ط:2، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1983م.

24- شوقي داود تمراز: "أفلاطون والديانات السماوية "، (لا.ط) الأهلية للنشر، بيروت، 1994.

25- طنطاوي جوهر: " أين الإنسان "، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2014.

26- طه حسين: "قادة الفكر "، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2013.

27- عبد الجليل كاظم الوالي: "الفلسفة اليونانية "، ط:1، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

28- عبد الرحمن بدوي "أرسطو"، ط:2، دار القلم، بيروت، 1980.

29- عبد العال عبد الرحمن عبد العال: "الإنسان لدي الفلاسفة اليونان في العصر الهلليني "، دار الوفاء الإسكندرية، 2005.

30- عبد العال عبد الرحمن عبد العال:"دراسات في الفكر الفلسفي الأخلاقي عند فلاسفة اليونان " دار الوفاء، الإسكندرية، 2003.
31- عبدالرحمن بدوي، ربيع الفكر اليوناني، ط:5، دار القلم، بيروت، 1979م.
32- عطيةسلمان،فلسفةالسياسةفيالعصورالقديمةوالوسطى،ط1، دارالكتبالوطنية،بنغازي،ليبيا، 2005م.
33- عليعبدالمعطىمحمد،فلسفةالسياسةبينالفكرينالإسلاميوالغربي،دارالمعرفةالجامعية،الإ سكندرية، 1998م.
34- عمرانعليالسائح،القانونالدوليالخاصالليبي،ج1، الأكاديميةالليبيةللتحكيموالتدريبالقانوني، 2015م.
35- غنارسكيريك ونلز غيلجي "تاريخ الفكر الغربي من اليونان إلي القرن العشرين " ترجمة إسماعيل، ط:1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2012.
36- ف. س. ترسبيان، الفكر السياسي في اليونان القديم، تر: حنا عبود، ط1، دار الأهالي للطباعة وسورية، 1999.
37- فؤادالشرقاوي،مقدمةفيالأدباليوناني، (لا.ط)، (لا.م.ن)، 2002م.
38- لايمانتاورسارجيت: "اليوتيوبية مقدمة قصيرة جدا " ترجمة ضياء وراد، ط1، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2016.
39- ماريا لويزا برتيري: "المدينة الفاضلة عبر التاريخ"،العدد (225)، تر: عطيات أبو السعود، سلسلة عالم المعرفة،المجلسالوطنيللثقافةوالآداب،الكويت، 1997.
40- مجدي السيد أحمد الكيلاني:
_____: "أرسطو "، ط:2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2013.
_____: "الفلسفة اليونانية من طاليس إلي أفلاطون "، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الثانية.2013.
41- مجدي كامل: "أشهر فلاسفة التاريخ "، ط1، دار الكتاب العربي القاهرة، 2013.

42- محمد السعيد الله قاق، المنظمات الدولية المعاصرة، منشاة المعارف، الإسكندرية، (ب، ت).

43- محمد حديدي، الفلسفة الإغريقية، ط:1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2009م.

44- محمد سعيد طالب، "الدولة والدين"، ط:1، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1997م.

45- محمد سعيد نصر، علم الاجتماع السياسي، ط:1، المكتبة الجامعية، الزاوية، 2009م.

46- محمد سيد أحمد المسير، المجتمع المثالي في الفكر الفلسفي وموقف الإسلام منه، ط:2، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، 1984م.

47-محمد علي أبو ريان، تاريخ الفكر الفلسفي لأرسطو والمدارس المتأخرة، ج:2، ط:3، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994م.

48-محمد علي محمد وعلي عبد المعطي: "السياسة بين النظرية والتطبيق "، دار النهضة، بيروت، 1985.

49-محمد فتح الله الخطيب، تطور الفكر السياسي، ط:1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968م.

50-محمد وقيع الله أحمد: " مدخل إلى الفلسفة السياسية " ط1، دار الفكر، دمشق، 2010.

51-مصطفى النشار:

_____: "فلاسفة أيقظو العالم "، ط: 2، دار قباء، القاهرة، 1998.

_____: المصادرالشرقيةللفلسفةاليونانية،ط1، دارقباء،القاهرة، 1997.

_____: تطورالفكرالسياسيمنصولونإلىابنخلدون، (لا.ط)، الدارالعربيةالسعودية،القاهرة، 2005.

_____: "مدخل إلي الفلســـفة النظرية والتطبيقية "(لا.ط)، دار قباء الحديثة، القاهرة، 2008 .

52-منصورميلاديونس:

_____: "القانونالدســـتوريالنظريةالعامة للدولة "، دار الكتاب الوطنية، بنغازي الطبعة الثانية، 2013.

_____: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، ط:3، منشورات جامعة طرابلس، طرابلس، 2014م.

53-ناجي التكريتي: "فلســفة الأخلاق بين أرســطو ومســكويه" (لا.ط)، دار دجلة عمان، 2012.

54-نوري أحمد ســويدان:"الفلســفة الســياســية عند أفلاطون" ط1، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، المغرب، 2003.

55-هالة أبو الفتوح أحمد: "فلسفة الأخلاق المدينة الفاضلة عند كونفوشيوس"، ط:1، دار قباء، القاهرة، 2000.

56-يحي هويدي: "قصة الفلسفة الغربية "، ط1، دار الثقافة، القاهرة، 1993.

57-يوحنا قمير: "فلاسفة العرب "، ط: 2، دار المشرق وبيروت، 1986.

58-يوسف كرم: "تاريخ الفلسفة الأوربية في العصر الوسيط " راجعته هلا رشيد أمون، دار العلم، (ب.ت).

رابعاً: المعاجموالموسوعات

1-ابراهيم مدكور: المعجم الفلسفي، الهيئة العامة للنشر، القاهرة، 1983م.

2-ابن منظور: لســـان العرب، تحقيق عبدالله الكبير وآخرون، دار العارف، القاهرة، (ب.ت).

3- عبدالرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1984م،

4- عبدالمنعم الحنفي، موسوعة الفلسفة والفلاسفة، ج1، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1994م.
5- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب بيروت، 1982م.
6- طاهر الزاوي: مختار القاموس، (لا.ط)، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1980.
7- مراد وهبه: المعجم الفلسفي، دار قباء، القاهرة، 1988.
8- معن زيادة: الموسوعة الفلسفية العربية، ط1، معهد الإنماء العربي، 1988.
9- أندريه لالاند: موسوعة لالاند، تعريب خليل أحمد خليل، ط: 2، منشورات عويدات، بيروت، 2001م.

Formatted: Font: (Default) Times New Roman

خامساً: الدوريات والمجلات:.

1-حسين حمزة: الأخلاق في فكر أفلاطون الفلسفي "مركز دراسات الكوفة.
2-مصطفي فاضل كريم الخفاجي: فلسفة القانون عند أرسطو " مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية مجلة بابل للدراسات الإنسانية المجلد الرابع العدد (2).
3-عدنان ملحم: "تطور الفكر السياسي عند قدماء اليونانيين حتى أفلاطون" ومجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلة 36 العدد (5), 2014.
4-س.ن. إيزنستان، تحليل مقارن لقيام الدولة على مدى التاريخ، تر: حسين فوزي النجار، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية.